جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: تسويق الخدمات

الموضوع:

أثر الإستقرار الأمني على الإستقطاب السياحي "دراسة حالة ولاية بومرداس"

من إعداد الطلبة:

- عليلي محمد
- عرعار محمد يانيس

إشراف الأستاذ:

– بن شايب محمد

دفعة جوان 2022

السنة الجامعية: 2021-2022

تَشَكُرَاتْ

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "بن شايب محمد"، على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في كافة جوانبها.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، دون نسيان كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة بومرداس، طيلة السنوات الدراسة وعلى رأسهم مدير المعهد الأستاذ البروفيسور السيد أونيس عبد المجيد.

كلهم شكرا جزيلا.

الإهْدَاء

إلى مـــن

قال الله سبحانه وتعالى عنهما

(وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى الغاليين: والدي بارك الله في عمـــــره

أمي تغمدها الله برحمته الواسعة

إلى عائلتي: زوجتي الغالية التي تحملتني خلال فترة دراستي

ولدي وقرة عيني وسيم ومـلك

إلى كل المخلصين التواقين للجودة في هذا الوطن الغالـــــي

إلى الأساتذة الكرام والأصدقاء والأحباب جميعا

إلى موظفي مديرية السياحة والصناعات التقليدية لبومرداس

إلى موظفي مديرية الأمن الولائي لبومـرداس

إلى كل من علمني حرفا ومنحني نصحـــــا

لهم هذا الجهد المتواضع

عليلي محمد

الإهْدَاء

إلى مـــن

قال الله سبحانه وتعالى عنهما

(وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى الغاليين: والدي عزيزين أطال الله في عمـــــرهما

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى الأساتذة الكرام والأصدقاء والأحباب جميعا

إلى موظفي مديرية السياحة والصناعات التقليدية لبومرداس

إلى موظفي مديرية الأمن الولائي لبومـرداس

إلى كل من علمني حرفا ومنحني نصحـــــا

لهم هذا الجهد المتواضع

عرعار محمد يانيس

الفهرس

الفهـــرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ- ب- ج-د
الفصل الأول: إطار مفاهيمي للأمن والسياحة والعلاقة بينهما	
المبحث الأول: مفهـوم الأمن	**01**
المطلب الأول: تعريف الأمـن	01
المطلب الثاني: أنواع الأمــن	03
المطلب الثالث: التطور المعاصر لفلسفة الأمن	04
المبحث الثاني: مفهوم السياحة	**07**
المطلب الأول: تعريف السياحة	07
المطلب الثاني: أنوع وأهمية السياحة	11
المطلب الثالث: دوافع السياحة وخصائصها	13
المطلب الرابع: سلوك المستهلك السياحي والعوامل المؤثرة فيه	15
المبحث الثالث: مفاهيم الأمن السياحي	**17**
المطلب الأول: تعريف الأمن السياحي	18
المطلب الثاني: مرتكزات ومعوقات الأمن السياحي	21
المطلب الثالث: أهمية الأمن السياحي	22
المطلب الرابع: دور الأمن في تعزيز النشاط السياحي	23
الفصل الثاني: تأثير التهديدات الأمنية على النشاط السياحي وسبل التصدي لها	
المبحث الأول: التهديد الإرهابي على النشاط السياحي	**26**
المطلب الأول: تعريف الإرهاب	26
المطلب الثاني: أسباب الإرهاب	28
المطلب الثالث: خصائص البيئة السياحية وأثار الإرهاب	29
المطلب الرابع: سبل التصدي للازمة الإرهابية على الأنشطة السياحية	35
المبحث الثاني: تهديدات أخرى على النشاط السياحي	**37**
المطلب الأول: العنف والسلوكيات الإجرامية في الوسط الحضري	38
المطلب الثاني: التهديد البيئي والصحة العمومية	44
المطلب الثالث: الإشاعات السلبية (الأخبار المضللة) كتهديد للسياحة	46
المطلب الرابع: التهديدات الامنية على الانشطة السياحية في الجزائر	48

المبحث الثالث: سبل وآليات التصدي للتهديدات الأمنية للنشاط السياحي	**50**
المطلب الأول: المواجهة الأمنية للتهديدات على النشاط السياحي	50
المطلب الثاني: التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية	55
المطلب الثالث: الإعلام الأمني وأهميته في الاستقرار الأمن وانعكاسه على الاستقطاب السياحي	60
المطلب الرابع: جهود الدولة الجزائرية في إستتباب الأمن وإنعكاساتها على الأنشطة السياحية	64
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لولاية بومرداس	
المبحث الأول: مقومات وجهود التنمية السياحة بولاية بومرداس	**66**
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة	66
المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات التنمية السياحية	67
المطلب الثالث: معوقات وأفاق التنمية السياحية	73
المبحث الثاني: جهود المصالح الأمنية في حماية السياحة والسياح	**77**
المطلب الأول: المخطط الأزرق كآلية لتفعيل الأمن السياحي الموسمي	77
المطلب الثاني: استعدادات والتحضيرات الجارية لموسم الاصطياف لسنة 2022 بولاية بومرداس	87
المبحث الثالث: إجراءات دراسة ميدانية (استبيان)	**89**
المطلب الأول: تعريف العينة المدروسة	89
المطلب الثاني: تحليل وعرض البيانات المتعلقة بالاستقرار الأمني وأثره على استقطاب السياح	92
خاتمة	**102**
قائمة المراجع	105
الملاحق	

فهرس الاشكال والجداول

والملاحق

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
الجدول رقم 01	تطور التوافد على الحظيرة الفندقية لولاية بومرداس من 2013 إلى 2018	**71**
الجدول رقم 02	تطور التوافد على الشواطئ ولاية بومرداس بين سنة 2013 و2018	**72**
الجدول رقم 03	بطاقة فنية للشواطئ المتواجدة بإقليم إختصاص الأمن الوطني	**83**
الجدول رقم 04	نشاطات فرق شرطة حراسة وتأمين الشواطئ على مدى خمس سنوات الماضية	**84**

2- فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
الشكل رقم 01	الآثار المباشرة القصيرة الأجل والآثار غير المباشرة الطويلة الأجل على صناعةالسياحة في العالم ومستقبلها بعد أحداث ايلول 2001	**32**
الشكل رقم 02	انعكاسات الإرهاب على الأنشطة السياحية	**34**
الشكل رقم 03	هيكلة مديرية السياحية والصناعات التقليدية لولاية بومرداس	**67**

3-الملاحق

رقم الملحق	الموضوع
الملحق رقم 01	إستبيان الخاص بآثر الإستقرار الأمني في إستقطاب السياح

مقدمة

مقدمــة

مما لا شك فيه أن السياحة تلعب دورا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تشكل موردا أساسيا للعديد من دول العالم، والتي عملت على جعلها صناعة قائمة بحد ذاتها، متميزة بآلياتها ووسائل إدارتها، فضلا عن كونها نشاطا اقتصاديا غير مكلف مقارنة بالأنشطة الأخرى، كونه يعتمد على الموارد الطبيعية، التراثية والثقافية.

بالمقابل، يعتبر النشاط السياحي جالب للتدفقات النقدية بقيم تعادل وتفوق مداخيل المحروقات حيث أثبتت تجارب العديد من دول العالم، أن السياحة دعامة أساسية في اقتصادها، نظرا لكونها مركبا من عدة صناعات كالفندقة، النقل والصناعات التقليدية بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المتعددة، كنشاط الشركات السياحية وشركات التأمين السياحية، فضلا على النشاط القطاع الحكومي المتمثل في التسهيلات والتنسيق بين مختلف الأجهزة، إذا فالسياحة هي أحد المداخيل الهامة للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية لما توفره من عملات أجنبية وخلق فرص عمل جديدة بإعتبارها نشاط استثماري يستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مختلف المشاريع السياحية المباشرة.

وللحفاظ على هذا المورود السياحي، تسعى الدول جاهدة لتوفير المناخ الأمني الداخلي والعمل على إستقرار وضعه، كون أن السياحة تتأثر بالظروف السائدة داخليا حيث تزدهر إذا توفر الأمن وتتلاشى بخلاف ذلك، ومنه يعد الأمن السياحي مطلبا مهما من متطلبات السياحة في أي بلد من البلدان العالم، فهو الركيزة الأساسية التي يستند عليه النشاط السياحي حيث يمثل الأمن السياحي أولوية أولويات لأي سائح مقبل على السياحة في مكان ما، بإعتبار أن الشعور بالأمن يسمح بتنقل السائح من منطقة إلى أخرى دون قيود.

كما أنه يعد عامل من العوامل الرئيسية التي تتحكم في صناعة السياحة على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال توفير مناخ آمن وإستقرار سياسي في الأماكن السياحية حيث نجد أن الناس لا يقبلون على السفر إلى بلد تنعدم فيه مقومات الأمن والأمان، بمعنى توفير الأمن للسانح في نفسه وماليه.

فقد أصبح اليوم توفير الأمن وتأمين السياح والمنشآت السياحية ضرورية حتمية في أي مقصد سياحي بغية الحفاظ على الإرادات المتآتية من القطاع السياحي بإعتباره قطاعا إستراتيجيا يحتل مكانة وأهمية كبيرة في الاقتصاد من خلال جلب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير مناصب عمل، فدول تسعى جاهدة لتنمية السياحية والمحافظة على نموها وتطويرها وذلك بخلق مناخ يتسم بالأمن والاستقرار بشكل عام والأمن السياحي بشكل خاص.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للاستقرار الأمني أو من عدمه في التأثير على الإستقطاب السياحي عموما، وعلى مستوى ولاية بومرداس بالخصوص؟
ولمعالجة هذا الإشكالية ينبغي طرح الأسئلة التالية:

1- ما علاقة الأمن بتعزيز النشاط السياحي؟
2- ماهي التهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية و ماهي الإجراءات الكفيلة للتصدي لها؟
3- ماهي آليات تفعيل الأمن السياحي على مستوى إقليم ولاية بومرداس؟

- **الفرضيات:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة وطيدة بين الأمن والنشاط السياحي.
2-رغم وجود تهديدات أمنية تمس بالنشاط السياحي غير أن هناك سبل للتصدي لها.
3-تبذل السلطات المعنية بولاية بومرداس جهودا للتصدي لمختلف التهديدات والأخطار الأمنية الماسة بالأنشطة السياحية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- موضوع حيوي وشيق يحاكي الواقع المعاش.
- موضوع يحتوي على مزيج من المعارف القانونية، الاقتصادية والأمنية.

- نظرا لقلة المراجع في مجال الأمن السياحي بالجزائر، اعتبرنا هذه الدراسة كتحدي.

- **أهمية الدراسة:**

- إبراز مساهمة الأمن ودوره في تنمية السياحة، وبالتالي انعكاساته على الاستقطاب السياحي.
- توضيح العلاقة الوطيدة بين الأمن والسياحة وأثرها في سلوك السائح.
- إبراز مجهودات المبذولة من طرف مصالح الأمن في مرافقة السياحة بولاية بومرداس.
- إثراء الموضوع من الناحية النظرية وكذا الميدانية.

- **أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى محاولة فهم العميق للإشكالية بتتبع منهجية علمية قصد إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.
- تسليط الضوء على إبراز المقومات لنجاح وتنمية القطاع السياحي.
- حصر مختلف المعيقات والتهديدات أمام توفير الأمن السياحي.

- **المنهجية المتبعة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري حيث قمنا بالاستعانة بـ :

- بحث ببيوغرافي حول الموضوع وذلك بالاطلاع على مختلف الكتب والدراسات المتاحة والتي لها علاقة بموضوع الأمن السياحي، كما تم الاطلاع على عدد من مذكرات التخرج التي عالجت الموضوع من مختلف جامعات الوطن.

كما استخدمنا منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بالاستعانة بـ :

- مذكرات منجزة على مستوى مدارس الشرطة (المديرية العامة للأمن الوطني).
- الاستعانة بالمعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحية والصناعات التقليدية لولاية بومرداس.
- الاستعانة بالمعلومات المقدمة من طرف مصالح الأمن الولائي بأمن ولاية بومرداس.

- بحث عبر شبكة الانترنيت للاطلاع على مختلف المواقع المتهمة بموضوع الأمن السياحي.

- تنظيم المعطيات وذلك بترتيبها وتقديمها على شكل جداول ورسوم بيانية.
- التحليل والتفسير عن طريق تحليل وتوضيح وتفسير الجداول والرسوم البيانية.

- **حدود الدراسة:**

- **حدود مكانية:** حتى نتمكن من معرفة الدور الذي يلعبه الأمن السياحي في استقطاب السياح وتنشيط العملية السياحية بولاية بومرداس، قمنا بإختيار مجال مكاني للدراسة يتمثل في معظم إقليم بلدية بومرداس والتي تزامنت هذه الفترة (بعد نهاية شهر رمضان الكريم لسنة 2022) والإقبال المكثف للوافدين إلى الولاية وكذا بعض الزائرين.
- **حدود زمانية:** يمثل المجال الزمني للفترة التي استغرقت جراء الدراسة الميدانية أي تحديد المدة التي استغرقتها دراستنا والتي امتدت من تاريخ 22 أفريل 2022 الى غاية 22 ماي 2022 وذلك حسب متطلبات الدراسة.
- **حدود بشرية:** يتضمن المجال البشري عينة البحث التي تم اتخذها من مجتمع الدراسة، حيث تعتبر العينة إحدى الدعائم الأساسية للبحث التجريبي فهي تسمح بالحصول على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد ملموس في المورد البشري دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته.

- **تنظيم الدراسة:** لقد تم تنظيم هذه الدراسة في ثلاث فصول كالتالي:
- الفصل الأول: إطار مفاهيمي للأمن والسياحة والعلاقة بينهما.
- الفصل الثاني: تأثير التهديدات الأمنية على النشاط السياحي وسبل التصدي لها.
- الفصل الثالث: دراسة ميدانية بولاية بومرداس.
- **صعوبات البحث:** خلال إعدادنا لهذه المذكرة واجهنا عدة صعوبات تتمثل في:
- ندرة البحوث المكتوبة والدراسات في مجال الأمن السياحي.
- قلة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة خاصة منها المعطيات الأمنية.

- الفصل الأول -

الإطار المفاهيمي للأمن والسياحة والعلاقة بينهما

سنتناول في هذا الفصل مفهوم الأمن السياحي، حيث خصصنا له ثلاث مباحث، تطرقنا فيها إلى مفهوم الأمن كمبحث أول، يتضمن بذلك تعريف الأمن بصفة عامة، مجالات الأمن المختلفة، وكذا التطور المعاصر لفلسفة الأمن، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد دار حول مفهوم السياحة لنعرف بذلك النشاط السياحي أنواعه وأهميته، دوافع وأنماط السياحة وكذا سلوك السائح [1]والعوامل المؤثرة فيه، وكمبحث ثالث تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول الأمن السياحي لنعرف معناه ونبين أهميته ومرتكزاته، لنختتم الفصل بدور الأمن في تعزيز النشاط السياحي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب تخص موضوع الأمن، المطلب الأول خصصناه إلى تعاريف حول الأمن، مطلب ثاني خصصناه حول أنواع الأمن، يليه مطلب أخير يتعلق بالتطور المعاصر لفلسفة الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن

لقد تغير مصطلح الأمن مع مرور العصور، كغيره من المصطلحات المرتبطة مباشرة بحياة الإنسان، ولهذا سنتطرق إلى مفهوم الأمن في فرعين إثنين، الفرع الأول سنتناول فيه المعنى الكلاسيكي للأمن أما الفرع الثاني سنتكلم عن المعنى المعاصر للأمن.

1_ المفهوم الكلاسيكي للأمن:

الأمن في اللغة ضد الخوف، وهو بمعنى الأمان، ويقال: أمن أمنا وأمانا وأمانة وأمنا وآمنة أي اطمأن ولم يخف، فهو آمن، والبلد: اطمأن فيه أهله، ومنه قول الله تعالى: "وهذا البلد الأمين"[1]أي الآمن.[2]

---

[1] – سورة التين، الآية 3.

[2] – أنظر في معاني الآمن في اللغة لـ:

نديم مرشعلي وأسامة مرشعلي، الصحاح في اللغة والعلوم، تجديد صحاح العلامة الجوهري، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، ط 1 عام 1974م، ج 1 ص ص 46 –47.

فالأمن في اللغة معناه الطمأنينة والسكينة والأمان واستقرار النفس والأحوال.[1]

و أما مفهوم الأمن السائد عند الدارسين منذ القدم، فيقصد به الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص القانونية، أو هو الإحساس الذي يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف من أي خطر واجهه.

فالأمن إذن هو نقيض الخوف، وهو الشعور بالطمأنينة والاستقرار والسكينة من خلال البعد عن الأخطار وما يهدد الفرد في نفسه وماله وعرضه وما يهدد المجتمع في أمنه وأمانه.

2_ المفهوم المعاصر للأمن:

لقد لعب التطور المعاصر للمجتمعات الإنسانية دورا مهما في تزايد أنماط السلوك المنحرف إلى الجريمة، وتطور وسائل إرتكابها إستنادا على استغلال ما أفرزه التقدم التقني من ابتكارات حديثة، وقد أدى كل ذلك إلى تطور الفلسفة المعاصرة للأمن.[2]

ونعني بذلك إمتداد الفلسفة الأمنية لكي تفرض المزيد من النظم والقيود على العديد من السلوكيات الفردية في مجال مزاولتها لحرياتها بهدف أساسي وهو ضمان استقرار الأمن والنظام في المجتمع الإنساني والذي تعرض للاهتزاز في ظل عوامل التطور، وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى توسع كبير في مفهوم الأمن وإجراءاته بما طبعه بطابع الشمولية.

ورغم شيوع استخدام مصطلح "الأمن"، إلا أن مفهومه لا يزال يكتنفه بعض الغموض من الناحية العلمية، وذلك لتعدد المعاني التي يمكن إلحاقها بالأمن.

وترجع صعوبة تحديد معنى الأمن أن جوهره يتبلور في مسألة حسية نفسية، وهي مسألة تتأثر بنوعية المجتمع والفرد على حد سواء، كما أنها تتغير من وقت إلى آخر مما يجعلها حالة متذبذبة لا تتسم بالثبات.[3]

---

[1] – مولاي علي العلوي، مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني، ضمن كتاب مكافحة جرائم السياحة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون رقم الطبعة، عام1413هـ/1992م، ص 143.

[2] – علي بن فايز الجحني، وآخرون، الامن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص ص28–29.

[3] – عاطف عبد الفتاح عجوة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1990، ص81.

كما أن صعوبة تحديد معنى الأمن بأبعاده وأنماطه ترجع إلى أن فكرة الأمن تعد من الأفكار اللصيقة بمختلف صور الحياة الإنسانية التي يزاولها الإنسان على الأرض، وهي فكرة ترتبط إرتباطا وثيقا بشتى صور الحاجات البشرية ووسائل إشباعها[1].

ولذلك فإن أبعاد الأمن تتعدد بتعدد كل مجالات الحياة الإنسانية والكم غير المحصول من صور الحاجات البشرية التي يجب أن تتخذ مسارها الاجتماعي في مناخ آمن.

ولكي يغطي مفهوم الأمن هذا الاتساع غير المحدد لمعانيه وأبعاده، فقد اتجه الفكر الأمني لكي يغطي كل التغيرات الحسية والنفسية التي تؤكد استقرار الطمأنينة في نفوس أفراد ومؤسسات وتنظيمات المجتمع وكل ما يبعد أسباب الخوف والقلق من مسار أنشطتهم المادية بشتى صورها، أو يخل بممارسة حرياتهم المشروعة.[2]

المطلب الثاني: أنواع الأمن

هناك عدة أنواع للأمن وهي:[3]

1_ **الأمن العسكري:** وهو قدرَة الدولة على حماية مواطنيها وأبنائها وأموالهم وممتلكاتهم من أي تهديداتٍ خارجيّة قد تمس بها وتسبّب الضرر.

2_ **الأَمْن السِّياسي:** وهو استقرار نِظام الدولة وجميع الحكومات فيها وتقسيماتها التنظيميّة وحمايتها من الانهيار أو وجود الثغرات فيها التي قد تكون مصدر تهديد لها.

3_ **الأَمْن الاقتصاديّ:** وهو قدرة الدولة على المحافظة على رفاهيّة الأفراد ومستواهم المعيشيّ من خلال توفير الموارد الرئيسيّة لهم.

---

[1] – علي فايز الجحني، المرجع السابق، ص 29 .

[2] – عبد الهادي المجالي، نحو مؤسسة عصرية، مؤسسة الخدمات العربية، عمان/ الأردن، بدون رقم الطباعة، عام 1987م، ص53.

[3] – "Security", www.investopedia.com, Retrieved 6-8-2018. Edited.

4_ **الأَمْن الاجتماعيّ:** وهو قدرة الدولة على المحافظة على تراثها ولغتها وثقافتها، أو يمكن تعريفه على أنه مقدرة الدولة على حماية مجتمعها من الفساد والجرائم الاجتماعيّة التي تضر باستقرار المجتمع، وحمايتهم من الأخطار الخارجيّة التي قد تسبّب لهم الضرر.

5_ **الأَمْن البيئي:** وهو عبارة عن حماية الموارد البيئيّة من التلوّث والاستنزاف، واستخدامها بطرقٍ سليمةٍ مما يخدم الدولة ومجتمعها.

المطلب الثالث: التطور المعاصر لفلسفة الأمن

واجه الإنسان العديد من المخاطر منذ بدء خليفته ومسار حياته على كوكب الأرض فقد كان عليه أن يعيش في ظل ظروف طبيعية صعبة، لم يكن يستطيع أن يسيطر عليها من حيوانات مفترسه وفيضانات وصواعق، واستطاع الإنسان عبر حقب زمنية مديدة أن يتغلب على العديد من هذه المخاطر الطبيعية، إلا أنه مع تطور الحضارة الإنسانية برزت إلى حيز الوجود العديد من المخاطر الأمنية التي هددت الإنسان من أخية الإنسان بالدرجة الأولى نتيجة التحول الحياة الإنسانية لكي يغلب عليها الطابع المادي مما ولد مشكلات أمنية جديدة كان عليه أن يجد السبل لمواجهتها.[1]

ولما كان الإنسان اجتماعي بطبيعته، أي أنه يعيش ضمن مجتمع إنساني رغم ما يحمله هذا المجتمع من مخاطر أمنية، لذلك فقد تبنت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها فكرة البحث عن الأمن كفلسفة حتمية لاستمرارية الحياة الاجتماعية الإنسانية على الأرض، وكوسيلة أساسية لتنظيم علاقات الأفراد والبعد عن الفوضى بشتى صورها، ولتحقيق هدوء المجتمع ورخائه.[2]

وقد تبنى غالبية الفلاسفة القدامى فكرة الأمن بالتحليل المنطقي باعتبارها مرتبطة أشد الارتباط بالمجتمع الإنساني، فنجد أفلاطون في جمهوريته الفاضلة بجعلها خالية من كل أوجه انحراف السلوك الإنساني عن طريق قيام الدولة بمحاربته وتأمين المجتمع ضد شروره.

---

[1] – M. Verr, Robert, Scocial Security , Pemeyluania ,Mecahan Fundation, 1975, PP3,4 .

[2] – علي فايز الجحني، المرجع السابق، ص 30.

كما أنه "أرسطو" نابع فكرة أستاذه «أفلاطون في ذات المعني وإنما بصورة أكثر واقعية حيث جعل تحقيق الأمن أحد أهم مقومات نجاح الدولة في توفير أسباب الحياة المادية وتحقيق سعادة أفراد المجتمع، ثم تتابعت آراء من جاء بعده من فلاسفة ومفكرين ليجعلوا هدف تحقيق الأمن في المجتمع محور أفكارهم الفلسفية في تطوير المجتمعات الإنسانية، وهي الفكرة التي دارت عليها أفكار (هوبز) في سيادة الدولة، و(لوك) في الروابط التعاقدية بين الفرد والحكومة، و(منتسكيو) في المناداة بمبدأ الفصل بين السلطات، وجان جاك روسو في فكرة العقد الاجتماعي.

وقد قامت أفكار الفلسفة الإسلامية عن فكرة الأمن على تأكيد حاجة المجتمع الإسلامي للأمن، حيث أنه بوجود أخطر الذي هو نقيض الأمن منذ بدء الحياة الإنسانية على الأرض "**وقال إهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى**" الآية 123[1] ومن ثم فقد كان هدى الله هو وسيلة تحقيق أمن المجتمع ككل.

وإذا كانت الأفكار السابقة قد ربطت بين ضرورة تحقيق الأمن ووجود المجتمع الإنساني وبقائه، فقد جاءت الدراسات التاريخية اللاحقة لكي تربط بين استقرار الأمن في المجتمع الإنساني وبين تطور هذه الجامعات الحضاري واستمرار نخالها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يصعب تحقيق أي تقدم حضاري أو إنمائي في ظل اضطراب المجتمعات وسيادة الفوضى في نظمها والتوتر العصبي من أفرادها.

وتستند فكرة ربط التقدم الحضاري والنمائي للمجتمع بفكرة استقرار الأمن في المجتمع في أن ممارسة الإنسان لحرياته الأساسية والشخصية في مناخ آمن هي مناطق تقدم نشاطه وإبداعه الفكري والمهني وهما دعامتان للتقدم الحضاري و لنمائي لأي مجتمع، وبالتالي فلا تقدم إنماء اجتماعي في ظل مجتمع يعيش أفراده في خوف تضيع معه طمأنينة نفوسهم وتعرض سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم للخطر، حيث يتحقق عندئذ انفصال الفرد عن مجتمعه واغترابه عنه ويفقد

[1] – سورة طه، الآية 123.

بالتالي انتماءه له وتنعدم من ثم رغبته في استغلال قدراته ومواهبه في تحقيق رفعة المجتمع وتقدمه.[1]

ولا شك في أن رسوخ فكرة الأمن كفلسفة اجتماعية في أي مجتمع سوف يؤدي بالتبعية إلى رسوخ العديد من المعايير الأخلاقية في هذا المجتمع، حيث أن السلوك الإنساني الاجتماعي يحكم بالدرجة الأولى، بالقيم السائدة في المجتمع والتي يضبطها ويصونها استقرار وقوة نفاذ القواعد الأمنية، فإذا اهتزت القاعدة الأمنية في مجالها الضابط اهتزت القيم واهتزت بالتالي المعايير الحاكمة للسلوك الإنساني فينظر إلى السلوك اللاأخلاقي أو غير المشروع كسلوك أخلاقي مشروع وهو ما يشكل أول لبنة في انهيار الدول والمجتمعات.[2]

وقد لعب التطور المعاصر للمجتمعات الإنسانية والذي برز في صورة التزايد السكاني الرهيب، وما حدث لأخلاقيات البشر من تحول إلى الماديات في ظل إنكماش حاد في حجم موارد الغذاء وقصور سبل العيش في العديد من الدول، لعب كل ذلك دورا مهما في تزايد أنماط السلوك المنحرف إلى الجريمة، وتطور وسائل ارتكابها استنادا على استغلال ما أفرزه التقدم التقني من ابتكارات حديثة، وقد أدى كل ذلك إلى تطور الفلسفة المعاصرة للأمن واتجاه الفكر الأمني إلى تطوير عوامل ضبط السلوك الإنساني لكي تطرق مجالات وأنماط من السلوك الإنساني لم تكن تلقي إليها بالأمن قبل، ونعني بذلك امتداد الفلسفة الأمنية لكي تفرض المزيد من النظم والقيود على العديد من السلوكيات الفردية في مجال مزاولتها لحرياتها بهدف أساسي وهو ضمان استقرار الأمن والنظام في المجتمع الإنساني والذي تعرض للاهتزاز في ظل عوامل التطور السابقة وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى توسع كبير في مفهوم الأمن وإجراءاته طبعه بطابع الشمولية.[3]

---

[1] –علي فايز الجحني، المرجع السابق، ص 32.

[2]– (Nisbet R. The Study of Social Problems New York, Harcourt 1971.p.11).

[3] – د. علي بن فايز الجحني، المرجع السابق ص ص 32–33.

المبحث الثاني: مفهوم السياحة

تعد السياحة من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة، حيث اعتمدت عليها العديد من الدول ونجحت في زيادة مواردها، خاصة باعتبارها كمصدر هام للدخل الوطني.

والسياحة توصف بأنها الصناعة الأسرع نموا في اقتصاديات الدول، فلم تعد مفاهيمها بسيطة تقتصر على مجرد انتقال الأفراد لإشباع رغبات معينة، بل تطورت مفاهيمها وأهدافها لتشكل ظاهرة إنسانية تخضع للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت السياحة حاليا صناعة قائمة بذاتها تبحث بدورها عن البقاء، النمو والاستمرارية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم السياحة وخصائصها، ونشأتها التاريخية وأهميتها وعناصر أخرى ضرورية للإلمام بالمفاهيم الأساسية.[1]

المطلب الأول: تعريف السياحة

إن تعدد الظروف التي ساهمت في إتلاف وظائف السياحة في حياة المجتمعات أدت إلى وجود عدة مفاهيم وتعاريف لها.

إذ أن التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي والاصطلاحي من جهة، وكذا إلى التطرق لخصائصها التي تميزها عن بقية المفاهيم من جهة أخرى.[2]

1_ التعريف اللغوي للسياحة:

يعود مفهوم السياحة لكلمة " Tour " للمشتقة من الكلمة اللاتينية"Torno" ، ففي عام 1643م ولأول مرة، تم استخدام المفهوم –Tourism " ليدل على السفر أو الأحوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لآخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.[3]

---

[1] – عميش سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائر مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995 – 2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس/سطيف،سنة 2015/2014 ، ص17.

[2] – مرجع اعلاه، ص18.

[3] – خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص18.

وهناك العديد من المفاهيم اللغوية للسياحة، نذكر من أهمها:

1_ يعتبر السفر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري بحيث لا يتم فيه البحث عن العمل أو أي نشاطات ربحية أخرى[1].

2_السياحة أو الحركة والنقل غريزة إنسانية اجتماعية كغريزة المعرفة والدفاع عن النفس، فهي إحدى الطبائع البشرية، والسياحة لغة تمثل الانتقال من المكان الأصلي والرحيل والتجوال والعودة مرة أخرى إلى نفس المكان.[2]

3_ كما نجد أن السياحة حسب قاموس لاروس "Larousse" هي عبارة عن عملية سفر قصد الترفيه عن النفس، فهي مجموعة من الإجراءات التقنية، المالية والثقافية المتاحة في كل دولة أو في كل منطقة والمعبر عنها بعدد السياح[3].

4_ وأشار قاموس "Oxford" إلى أن مصطلح سائح، قد استخدم لأول مرة في اللغة الإنجليزية عام 1800م، وأن مصطلح السياحة قد استخدم فعليا عام 1811م[4].

5_ بينما قاموس رو بارت "Robert" قد أوضح أن مصطلح سائح قد عرف في اللغة الفرنسية عام 1716م، بينما عرف مصطلح سياحة عام 1741م، حيث أشار هذا القاموس الاشتقاق مصطلحي السائح والسياحة من اللغة الإنجليزية.[5]

6_ كما أن لفظ "السياحة" كان معروفا في اللغة العربية كذلك، حيث نجد أنه يعني التجوال وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض[6].

---

[1]– مرجع سابق، ص18 .

[2] – حسين كفافي رؤية عصرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص11.

[3] – مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2001، ص47.

[4] – كمال درويش ومحمد الحماحمي: رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص248 .

[5]– المرجع نفسه، ص248.

[6] – محسن أحمد الخضيري: التسويق السياحي "مدخل اقتصادي متكامل"، مكتبة مدبولي، دون ذكر مكان النشر، 2002، ص70 .

وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ففي قوله تعالى :"**فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين**"[1]، بمعنى سيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين لمدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد، وقوله تعالى: "**التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين.**" [2]

والمقصود بالسائحين في الآيات السابقة هم الصائمون، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف: سياحة أمتي الصوم، وهي بنفس المعنى في قوله تعالى :"**مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات.**" [3]

فالسياحة في المفهوم الإسلامي اقترنت بطلب العلم والمعرفة، ومن أهم فوائدها التعرف على آيات الخالق في أجناس خلقه وألوانهم وألسنتهم وفي عاداتهم وتقاليدهم وفي أفكارهم وثقافتهم وفي سلوكياتهم وهوايتاهم، وهذا مما يزيدهم إيمانا بعظمته وإقبالا على طاعته[4]، إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا، وهذا ما يدخل ضمن السياحة الدينية.[5]

2_ التعريف الاصطلاحي للسياحة:

لم يتبلور مفهوم السياحة بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، حيث جرت عدة محاولات لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة، فهي مفهوم متعدد الجوانب من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدولية.

---

[1] – _ سورة التوبة، الآية رقم 2.

[2] – نفس السورة، الآية رقم 112 .

[3] – سورة التحريم، الآية رقم 5 .

[4] – صليحة عشي: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010، ص 12.

[5] – ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 21 – 22.

1_ السياحة في جميع أشكال السفر والإقامة للسكان في المحليين، وهي عبارة عن انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على ألا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور الدولة الأخرى (ترانزيت).[1]

2_تعبر السياحة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر.[2]

3_ المقصود بالسياحة هو مجموعة التنقلات البشرية وأوجه النشاط المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الفرد السائح عن موطنه لتحقيق رغبته الكامنة.[3]

4_ السياحة ما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات، والسياحة هذا المفهوم نوع من أنواع السفر الذي يختلف عن رحلة العمل اليومية أو الهجرة أو التسوق أو الإقامة الدائمة.[4]

5_ تشمل السياحة أشكال السفر المرتبطة بالمهمة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة وكذلك كل أشكال السفر الحي الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام.

6_ عرفت السياحة عام 1935م، على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي مكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة.[5]

---

[1] – عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 22 – 23.

[2] – مرجع اعلاه، ص 23.

[3] – كمال درويش ومحمد الحماحمي: مرجع سابق، ص249.

[4] – عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد: مرجع سابق، ص 23.

[5] – ماهر عبد العزيز توفيق: مرجع سابق، ص 23.

7_ تعتبر السياحة مجموعة علاقات وظواهر ناتجة عن السفر وإقامة الأفراد بحيث أن مكان الإقامة ليس رئيسيا وليس دائما وليس مكان عمل.[1]

8_وهي عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من أجل الاستمتاع بوقت الفراغ والإجازة أو أغراض أخرى مثل الأعمال وممارسة المهنة وأية أعرض سياحية أخرى.[2]

9_ وهي تشمل النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يغادرون أماكن إقامتهم الدائمة والمعتادة ويقيمون في أماكن أخرى، وبالتالي فإن صناعة السياحة تشمل كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصورة مباشرة أو غري مباشرة بتقدمي الخدمات للسياح وهي تتضمن أكثر من 301 فرعا من النشاطات الاقتصادية والتي من ضمنها النقل، الفنادق ودور الإيواء مؤسسات تقدمي الأطعمة والمشروبات، المؤسسات الثقافية الترفيهية، المصارف والمؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع والترويج.[3]

المطلب الثاني: أنواع وأهمية السياحة

1_ أنواع السياحة:

تنقسم السياحة إلى أنواع كثيرة ومتعددة ويحكم ذلك الرغبات والاتجاهات الفكرية المختلفة للسياح:

أ_السياحة الدينية: فكرة الزيارة فيها بقصد ديني بحت، وتجري في بعضها شعائر دينية معينة وزيارة الأماكن الخاصة ذات البعد الديني الخاص مثل الحج والعمرة عند المسلمين.

ب_السياحة التجارية: تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول، ويقوم هذه السياحة رجال الأعمال والتجارة ويزورون فيها المعارض والأسواق التجارية الدولية، أو يقومون بعقد الصفقات التجارية، أو يقفون على أسعار السلع والمنتجات الحديثة في الدول الأخرى.

---

[1] – خالد كواش، السياحة "مفهومها، أركانها وأنواعها"، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 26.

[2] – محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 33.

[3] – نبيل دبور، مقالة مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر السالمي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص ص 1 – 2.

ج_سياحة الترفيه والاستجمام: تكون الزيارة فيها من أجل قضاء الإجازة في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية الخلابة وهدوء ربوعها أو جمال شواطئها.

د_ السياحة الثقافية: تكون الزيارة فيها للمناطق المشهورة بآثارها القديمة من مختلف العصور والحضارات، ويتعرف السائح من خلالها على المدنيات السابقة وتطور العلوم ونواحي النشاط الإنساني المختلفة، ويقف على مدى تقدم الأمم في الأزمان السابقة، وكذلك من أجل البحث العلمي أو الدراسة العلمية أو النواحي الإدارية أو حضور المؤتمرات والملتقيات العلمية.

ن_ سياحة العلاج والاستشفاء: أشخاص يسافرون لتلقي العلاج بالمستشفيات الأجنبية، أو العلاج بمياه الحمامات المعدنية السياحة الرياضية تكون الزيارة فيها بقصد ممارسة مختلف الألعاب والهوايات الرياضية والاشتراك في المسابقات والبطولات الرياضية.

2_ أهمية السياحة:

تتمتع السياحة بعدة مزايا وعلى جميع الأصعدة كما يلي:

أ_الأهمية الاقتصادية: تعمل السياحة على إعادة توزيع الدخل القومي وإعادة توزيع السكان جغرافيا ومهنيا وتحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة، ولا يخفى ما للسياحة من أهمية في توفير احتياجات التنمية من النقد الأجنبي ودورها في دعم ميزان المدفوعات، وعلى الصعيد الاجتماعي تؤثر السياحة في تقليل الفجوة الحضارية بين مختلف أقاليم الدولة (في حالة السياحة الداخلية، وبين مختلف الدول النامية والمتقدمة (في حالة السياحة الدولية)، بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة وتهذيب السلوك وتطوير المستوى الثقافي والمحافظة على التراث القومي وحماية البيئة... إلخ.[1]

ب_الأهمية الثقافية: تمثل السياحة وسيلة هامة لنقل وتبادل الثقافات والمعارف بين شعوب العالم، حيث تنقل اللغات والمعتقدات الفكرية والفنون ومنه تفعيل الحوار بينها، والذي يؤدي إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بين هذه الشعوب، كما تساهم السياحة في تنمية المناطق الأقل حظا في التنمية.

[1] – حليمي ليلى، ساسان نبيلة، مقالة بعنوان دور الأمن السياحي في دعم صناعة السياحة في الجزائر، على الرابط التالي www.asjp.cerist.dz والذي تمت معاينته بتاريخ 2022/05/01.

ج_الأهمية السياسية: تعكس السياحة دورا هاما في الجانب السياسي أيضا من خلال تدعيم تعامل الدول مع بعضها البعض، كما أن للحركة السياحية تأثير إيجابي على العلاقات الدولية حيث تعتبر السياحة أحد الاتجاهات الحديثة التقليل الصراعات الدولية والحد منها وبالتالي أصبحت رمزا من رموز السلام الدولي.

المطلب الثالث: دوافع السياحة وخصائصها

1_ دوافع السياحة:

دوافع السياحة في هذا الزمن العجيب المتقلب المزدحم قد يصعب على الإنسان أن يتماشى مع إيقاعه السريع ومتطلباته المتوالية، فيكون نتاج ذلك وجود دافع قوي يؤدي إلى تحركات البشر من مكان لآخر داخليا خارجيا نتيجة لعوامل روحية واجتماعية أو عوامل نفسية أو اقتصادية ومن هذه العوامل أو الدوافع التي تؤدي إلى حركة الإنسان من مكان لآخر[1]:

أ_ **دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية:** تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار، والتعرف على حياة الشعوب ومعرفة حياتهم، أعمالهم، ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية، الحضارية والثقافية، كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم ومعرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة.

ب_ دوافع دينية: تتمثل في زيارة الأماكن المقدسة أو زيارة المعابد والأضرحة المختلفة حول العالم، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات.

ج_دوافع الراحة والاستجمام والترفيه: يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المزدحمة بالسكان، واللجوء إلى الأماكن الهادئة من اجل الاستمتاع بأوقات الفراغ والترفيه عن النفس بتوفير الوقت والمال.

د_ دوافع عرقية: هذا الدافع ينشأ بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لديهم حافز قوي لزيارة بلدهم الأم وتجديد الروابط الأسرية، أو زيارة مناطق تركت لديهم انطباعا معينا عنها.

[1] – سماعني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة وهران، السنة الجامعية 2014/2013 ، ص ص 23 – 24.

ن_دوافع صحية: يرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث والضجيج والتوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء والاسترخاء من اجل الراحة النفسية.

هـ_ دوافع رياضية: السفر بغرض مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة أو ممارسة الرياضة والمشاركة في المنتديات والتجمعات الرياضية.

و_ دوافع اقتصادية: تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرق العملة في التحويل وهذا يؤدي توجه السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات.

ي_ دوافع أخرى: تتمثل في المغامرة، المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجريبها مثل طائرة الكونكورد... الخ، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور والتربة مما هو جدير بالذكر أن هذه الدوافع تختلف من سائح إلى آخر، كما أنه قد يجتمع دافعين أو أكثر لدى سائح معين.

2_ خصائص السياحة:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها:[1]

- تشعب وتحد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية خدمية..).
- مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
- الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.

[1] – عبد السلام أبو قحف: محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، مصر ،1992، ص ص 16 – 18.

- الطلب السياحي يتوقف على حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية).
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

المطلب الرابع: سلوك المستهلك السياحي والعوامل المؤثرة فيه

1_ مفهوم سلوك المستهلك السياحي:

هو عبارة عن التصرف الذي يقوم به السائح المحلي أو الدولي، نتيجة تعرضه لمنبه داخلي أو خارجي أو كليهما تجاه الخدمات السياحية، أو مقومات الجذب السياحي[1].

أو هو مجموعة الأفعال والتصرفات التي يبذلها المستهلك السياحي المتعلقة بشراء منتج سياحي بغية تحقيق حاجاته وإشباع رغباته والتي تشمل مراحل مختلفة قبل وأثناء وبعد عملية الشراء. فيما يرى Lazares أن سلوك المستهلك السياحي معقد لا يمكن دراسته بصورة مستقلة عن المنبهات الخارجية التي يمكن أن تكون المحفزات والمحرضات التي تسهل هذا النوع من السلوك المطلوب من المستهلك السياحي أو يسلكه لغرض فهمه فهما دقيقا وموضوعيا.

في حين يحدد" Martin" السلوك الملاحظ للمستهلك على أنه يمثل النقطة النهائية لسلسلة من الإجراءات التي تتم داخل ذهن المستهلك السياحي وأنّ هذه الإجراءات تمثل الاحتياجات، الإدراك، الدوافع، الذكاء والذاكرة.

أما Well Black & Engel فيعرفاه بأنه:" عبارة عن تصرفات الأفراد المتعلقة بصورة مباشرة للحصول على مختلف البرامج والخدمات السياحية، والاستفادة منها بما في ذلك العملية المرتبطة بالقرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات.

[1] بلال هري، محاضرات في سلوك المستهلك السياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، السداسي الأول، سنة: 2021 – 2022، ص08 .

2_ العوامل المؤثرة فيسلوك المستهلك السياحي:

تمثل دراسة السلوك تحديا كبيرا بالنسبة لرجال التسويق لأنهم لا يرون إلا السلوك الظاهر فقط، فهم لا يعرفون ما الذي يدور بداخل المستهلك وما هي الأمور التي جعلته يتخذ قرارا شرائيا دون غيره، ولماذا تختلف قراراته الشرائية من موقف لآخر، وهو ما جعل المهتمين بدراسة السلوك يشبهون هذه العملية بالصندوق الأسود[1].

1_ العوامل النفسية أو الداخلية:

-**الدوافع:** يختلف مفهوم دوافع السفر من سائح إلى آخر، فالدافع هو عنصر يعمل على توجيه سلوك السائح نحو تحقيق بعض رغباته، وقد يكون هذا العنصر خارجيا أي حافزا، وعندها يصبح الدافع للسفر هدفا يسعى السائح جاهدا لتحقيقه من خلال الرغبة في التوصل إلى حالة من التوازن النفسي.

-**الإدراك:** عند تعرض الشخص لمنبه معين فإنه عادة ما يكون على استعداد للقيام بفعل ما (سلوك)، إلا أن هذا السلوك يتأثر بكيفية إدراك الشخص للمنبه الذي تعرض له، فقد يتعرض شخصان لنفس المنبه إلا أن سلوكهما قد يختلفان تماما، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب إدراك الناس لنفس المنبه بطريقة مختلفة.

-**التعلم:** إن أي تصرف يقوم به الفرد في حياته اليومية يمكنه من تشكيل بعض المعارف حول أمور كثيرة كانت غامضة فيما مضى بالنسبة إليه، هذه الخبرات والتجارب والمعارف التي يكتسبها المستهلك أثناء قيامه بمختلف السلوكيات اليومية يطلق عليه مصطلح التعلم.

-**الاتجاهات:** يتأثر المستهلك بكل ما يحيط به، ومن خلال هذا التأثير وبالإضافة إلى إدراك الفرد وتعلمه تتشكل لديه مواقف معينة قد تكون إيجابية أو سلبية، فلو سُئِل مجموعة من الأشخاص عن آرائهم حول رحلة سياحية مثلا فمنهم من يكون مؤيدا لها ويبدي رأيه بإيجابية على أنها رحلة ممتعة، وبهذا يكون موقفه إيجابي، ومنهم من يكون له موقف المعارض لكونه قد جرب هذه الرحلة لكنها لم تشبع حاجاته بالدرجة المرغوبة أو سمع عنها ممن يثق فيهم، ومنهم من يكون محايدا وليس له موقف تجاه هذا المقصد السياحي لعدم معرفته المسبقة له.

[1] – نفس المرجع السابق، ص ص26 –28.

-**الشخصية:** تعتبر الشخصية من أهم العوامل التي تؤثر في سلوك المستهلك عامة والسائح خاصة، حيث يختلف الأفراد في درجة استجابتهم وذلك تبعا للخصائص والمميزات الشخصية التي يتمتعون بها، ويحظى هذا العامل باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين في مجال التسويق بصفة عامة ودراسة سلوك المستهلك بصفة خاصة.

2_ العوامل الخارجية:

إضافة إلى العوامل الداخلية السابقة الذكر فإن سلوك المستهلك السياحي يتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية، حيث أن البيئة التي يعيش فيها تؤثر على سلوك الأفراد الآخرين الذين يعيشون معه، وهذه العوامل هي تلك التي تتواجد في محيط السائح الخارجي ولا يمكنه السيطرة عليها، وإن كان بإمكانه التأثير فيها والتأثر بها [1].

المبحث الثالث: مفاهيم الأمن السياحي

يعتبر الأمن السياحي جزءا لا يتجزأ من الأمن الإنساني الذي يجب أن يحظى به كل الناس في كل الأزمنة وفي كل مكان، فالأمن ضروري ولا غنى عنه ليمارس الإنسان حياته ويرتقي بالتنمية في كل المجالات العامة.

فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز مفهوم الأمن التقليدي والمحصور في الأمن الوطني المحدود بجغرافية الدولة والذي يرتكز اهتمامه على توفير متطلبات الأمن في منطقته المحدودة، حيث أصبح هو الأمن الشامل أو الأمن الإنساني.

إن علاقة السياحة بالأمن علاقة طردية، حيث تزيد نسبة تدفق السياح كلما توفر الأمن في البلاد والعكس صحيح، وتستشف قدرة الدولة على تأمين حياة وممتلكات السياح من قدرتها على توفير الأمن لمواطنيها داخليا، فهو جزء من المنظومة الداخلية الأمنية في الدول، وتؤثر المشاكل الأمنية والحروب والانقلابات والإرهاب بشكل كبير على السياحة، فالسياحة صناعة

[1] – مرجع سابق، ص 49.

حساسة للأزمات الدولية والإقليمية من حروب وأعمال عنف وإرهاب، وكذلك بالجريمة والفساد والأمراض وغيرها من عناصر الأمن الوطني، فمثلا تعد الحرب أمرا مأساويا بالنسبة إلى السياحة، فالنشاط العسكري يمكن يدمر البنية التحتية ويشل الاستثمار السياحي تماما[1].

المطلب الأول: تعريف الأمن السياحي

عرف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما عام 1963 السائح بأنه" هو كل شخص يزور بلدا غير بلده الأصلي الذي يقيم فيه على وجه الاعتياد لأي سبب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها، ولمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا".

كما أضاف نفس المؤتمر: "السائح هو ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة ولمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية.[2]

وذكر مؤتمر أوتاوا بكندا عام 1991 بأن السياحة هي: "تلك الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة معينة من الزمن، وألا يكون الغرض من السفر ممارسة نشاط يكسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه".[3]

وعرف النشاط السياحي عموما بأنه: "تلك المجموعة من الأنشطة الاقتصادية والإدارية والثقافية والترويحية التي تقوم بها الدولة أو الحكومة أو إحدى المؤسسات أو الشركات أو أحد الأفراد سواء بصورة فردية أو بالاشتراك أو التعاون مع آخرين بغرض استقطاب حركة السياحة

[1] – بوسعدية رؤوف، غبولي منى، مداخلة بعنوان آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي (العدد الرابع)، بتاريخ 2018/11/06 ، على الرابط www.aspj.cerist.dz، ص 16.

[2] – عبد المعاطي أحمد الصياد وآخرون، الأمن السياحي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 42.

[3] – أمل فاضل، "الأمن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية"، بحث مقدم خلال الحلقة العلمية حول الأمن السياحي المنعقدة بكلية التدريب، الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2012، تونس، ص 56.

الدولية أو الداخلية أو الاثنين معا ومما يمكن الأفراد أو الجماعات القائمين بالرحلات السياحية من تحقيق أهدافهم المنشودة."[1]

أما الأمن كمفهوم مستقل فيقصد به الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص التشريعية، أي الإجراءات التشريعية الخاصة بتأمين الفرد داخل الدولة ضد الأخطار التي تمس ماله ونفسه وتحافظ على مقدساته".[2]

وبدمج المصطلحين معا يظهر لنا وصف الأمن السياحي الذي استحوذ على اهتمام المنظمات العاملة في مجال السياحة دون استثناء على أساس أن الأمن مطلب بشري عالمي لا يمكن للإنسان أن يحيا حياة متوازنة دون توفره، وأن السياحة أصبحت قطاعا منافسا في توفير رؤوس الأموال ودعم الاقتصاد الوطني شانها شان الزراعة والصناعة.

وعليه فإن السياحة تتأثر بالظروف السائدة داخليا حيث تزدهر إذا توفر الأمن وتتلاشى بخلاف ذلك، لذا لابد من تأصيل مفهوم الأمن السياحي وبيان أهميته.

ويعرف الأمن السياحي بأنه: "مفهوم مركب من كلمتين: الأمن والسياحة، وهو توفير الأمن لكل من السائح ولموضوع السياحة، بحيث يشمل السائح أمنه في نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه، بينما أمن موضوع السياحة يقصد به أمن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والثقافية والدينية والتاريخية."

فالأمن السياحي له بعد اقتصادي باعتباره أحد المجالات الاقتصادية المهمة الحديثة، ويرتبط تحقيقه بالأنماط الأخرى للأمن على أساس الصفة التفاعلية التي تميزهم (الأمن الاجتماعي الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الثقافي، الأمن البيئي ...إلخ) حيث أن الأمن السياحي هو صورة من صور الأمن الاقتصادي.[3]

---

[1] – المرجع نفسه، ص 57.

[2] – المرجع نفسه، ص 61 .

[3] – دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية مستدامة"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 572.

كما عرف كذلك بأنه: " ذلك الأمن الذي يقوم على توفير البيئة الأمنية المستقرة والظروف الملائمة للسياح في محيط البنية الأساسية للقطاع السياحي وخارجها في تنقلهم وإقامتهم، منذ وصولهم لغاية مغادرتهم بحيث توفر لهم جميع الخدمات السياحية التي تحقق أهداف السياح في الاستمتاع بوقتهم في أمن واطمئنان وبما يعطي انطباعا عاما للسياح من الداخل والخارج بعدم وجود ما يهدد أمنهم وطمأنينتهم."[1]

وعرفه مجدي حافظ بقوله: "هو كافة أنواع التسهيلات والخدمات التي تتخذ في الموانئ والمطارات سواء بالنسبة للأفواج السياحية أو الأفراد"[2].

حيث لا يقصد بالأمن السياحي الشرطة السياحية فقط المتوفرة في بعض الدول، بل هو مفهوم أعمق من ذلك وأكثر انتشارا وأوسع مجالا بحيث يشمل أمن الأفراد وأمن المنشآت السياحية المختلفة المستغلة من قبل السياح من جهة، ويشمل ضمان الأمن الداخلي والصحة العامة للسكان الأصليين بدراسة ملفات السياح الوافدين دراسة دقيقة لاسيما الجانبين الجنائي والصحي حتى لا يتعرض المجتمع المحلي لخطر الإجرام أو العدوى الناجمة عن الأمراض الخطيرة التي قد يكون يعاني منها السائح، فالأمن السياحي إذا يتطلب دراسة الجانبين معا.[3]

كما يقصد بالأمن السياحي الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية في مناخ يسوده الاطمئنان وبدون عوائق، ويتحقق أمن السانح (الأمن السياحي) من خلال توفير كل الظروف الملائمة التي تجعل إقامة السائح آمنة وسعيدة، وبما يوفر له كل احتياجاته الضرورية.[4]

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، (الأمن السياحي – الجرائم السياحية – الإرهاب – العولمة)، دار رسلان، دمشق، 2009 ، ص 169.

[2] – عبد الحميد إبراهيم المجالي، "الأمن السياحي"، بحث مقدم خلال الحلقة العلمية حول الأمن السياحي المنعقدة بكلية التدريب، الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2012، تونس، ص 11 .

[3] – المرجع السابق، ص2.

[4] – علي فايز الجحني "الأمن السياحي"، مرجع سابق، ص 85.

المطلب الثاني: مرتكزات ومعوقات الأمن السياحي

1_ مرتكزات الأمن السياحي:

يقصد بأمن السائح توفير الأمان والطمأنينة له منذ وصوله إلى البلاد وإلى وقت مغادرته وتوفير متطلباته المشروعة، ومن أجل تأمين حركة السياح يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات التالية:[1]

أ- مهمة الأمن السياحي في هذا المجال حساسة وخطيرة، تستلزم وجود خطة محكمة ومحددة تستطيع أن تصل من خلالها إلى وضع وتنفيذ خطط التأمين المناسبة للزمان والمكان والموضوع بحيث تستطيع أن تحقق أهدافها بصورة واضحة ومحددة.

ب- دقة التوازن بين الأهداف والوسائل في إطار من حركة التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا.

ت- الأخذ بالمنظور الشامل للأمن في مجال السياحة، فالحفاظ على مقومات السياحة في الدولة، وحماية رأس المال العامل للسياحة والرقابة على حركة الجهد البشري ودقة تخطيط المهام الأمنية تمثل جميعها مرتكزا أساسيا في نجاح السياحة.

ث- أن حركة الصراعات والتفاعلات خارج الحدود الجغرافية للدولة تؤثر في الأمن السياحي للدولة الأمر الذي يستلزم أن تمتد خطوط دفاع الدولة الأمنية إلى خارج حدودها.[2]

ج- توفير عنصر الأمن والطمأنينة له منذ وصوله إلى غاية مغادرته للبلاد وتوفير متطلباته المشروعة.

ح- إن مسؤولية الأمن الوطني في الدولة تشمل مهام الأمن في المجال السياحي وتؤثر فيه وتتأثر به.

---

[1] – فوزية برسولي، الملتقى الوطني حول" فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي أيام 20/19 نوفمبر 2012، ص11.

[2] – سائدة محمد عفانة، مقال حول مرتكزات الأمن السياحي، تاريخ لإطلاع2016/03/18 على الساعة: 09سا00 صباحا. على الموقع: amenfm.jo/jonews/chosen-news/6592.html.

2_ معوقات الأمن السياحي:

أتاحت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة أمام تنشيط السياحة، بعد تأثير قطاعات سياحية عدة في بعض الدول جراء أوضاع الشحناء بين الشعوب وقد تمت تغطيتها بوسائل الإعلام المختلفة، ومن بين العراقيل الأمنية نجد[1]:

- ✓ استغلال السائحين في كثير من المجالات التي يشكو من استغلالهم، إما من قبل سائقي سيارات الأجرة، وإما من الفنادق، وإما من المطاعم والمحلات.
- ✓ غياب الأمن بمفهومه الشامل في العديد من الدول إذ أن السائح يبحث عن بلد خال من الجرائم وحوادث السرقة، والكوارث الطبيعية والمشكلات الصحية، إذ أن ازدهار السياحة يتطلب وجود الأمن بشكل كامل.
- ✓ يشعر السائح في بعض الدول بأنه غير آمن في تحركاته وتنقلاته، ويسأل في الكثير من المرات ويبحث عن الأماكن الآمنة، والمحمية من السرقة والتعدي.
- ✓ تعاني بعض الدول ظاهرة حظر التجول ليلا ابتداء من ساعة معينة، وهو ليس في مصلحة تنمية السياحة وتنشيطها، وبعض الدول تفرض حظرا جويا، فهي تمنع دخول طائرات ليلا.

المطلب الثالث: أهمية الأمن السياحي

الأمن مادة الحياة ومصدر استقرارها، حيث تبنى عليه كرامة الإنسان وأدميته واحترام حقوقه ومصدر سعادته في إطار مطالبه المشروعة ومصالحه المعتبرة (الدين،النفس،العقل العرض، المال) وهو ظاهرة مرتبطة بالإنسان وهذا ما يفسر توأمة مفهومي (الإنسان والأمان) والحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها، والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان وقد كان سببا في حفظ النوع البشري واستمراره ونجد أن الأمن يعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف كما يعني الأمان والصدق.

[1] – فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول) رؤى إستراتيجية، مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف، 2014، ص ص 78 – 79.

يعد الأمن من أهم عناصر الحياة وأساس قيامها، سواء الحياة الفردية أو الأسرية أو الجماعية في القرية أو المدينة أو الدولة، ولذلك أمر الله تبارك وتعالى بتحقيقه أولا قبل المطالبة بعبادته حتى يستأنس الإنسان بحياته ومن ثم إنتاج مستلزماتها من مأكل وملبس وغيرها من سبل الحياة.[1]

وتكمن أهمية الأمن السياحي في النقاط:

1_ **حفظ الأمن:** وذلك بتقديم النصح والإرشاد والمشورة الأمنية للإدارات الوطنية العاملة في مجال السياحة والتراث والإشراف على إجراءات السواح واستقبالهم وتأمين وصولهم وتقديم العون لهم.

2_**تأمين المنشآت السياحية:** يعد تأمين المنشآت السياحية أحد عناصر الأمن وأهمها لشموله على عناصر أخري كالأفراد والاتصالات والمواصلات، وذلك بأن:

- تكون بعيده عن أماكن الجيران والسيول.
- أن تكون بعيده عن أماكن الطيران.
- أن تكون بعيده عن أماكن المعسكرات والأماكن الحيوية.

3_ **تأمين المقومات الخاصة في المنشآت السياحية وذلك بـ:**

- توفير وسائل الأمن والسلامة.
- تزويد المنشأة بأجهزة الإنذار المبكر وطفايات الحريق وتزويد الأماكن بالإضاءة الكافية.

4_ **تأمين الأفراد العاملين وذلك بتسليحهم تسليح شخصي.**

المطلب الرابع: دور الأمن في تعزيز النشاط السياحي

إن المتتبع للسياحة وتطورها وآفاقها يجد العديد من الكتابات التي تناولت مسألة "عناصر الجذب السياحي"، حيث حصرتها في المناظر الطبيعية، البنية التحتية، وسائل الترفيه، الطقس الجميل، المظاهر التاريخية والثقافية، والعوامل البيئية وغيرها، إلا أن الملاحظ أيضا أنه هناك

[1] – إبراهيم محمد اللبيدي، مقال بعنوان تأمين المنشآت، مركز الإعلام الأمني، ص 2 على شبكة الانترنيت www.kenanaoline.com.

العديد من الدراسات التي أشارت إلى أثر الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني على تطور الحركة السياحية وازدهارها فالاستقرار السياسي يعد أحد المتطلبات الرئيسية لجذب السياحة الدولية إلى الأماكن السياحية، وبهذا فالاحتجاجات العنيفة والأعمال الإرهابية والانتهاكات لحقوق الإنسان ستؤدي إلى إضعاف الحركة السياحية وبناء على هذا كان شعار المنظمة العالمية للسياحة هو "السلام جواز سفر للسياحة[1]".

فالاستقرار السياسي شرط جوهري مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة، فالسياحة قد تنهار تماما عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة، فآثار العنف السياسي والإرهاب والحروب ليست فقط على سلوك السائح والتنمية السياحية، بل قد يؤدي إلى تدمير البنية التحتية للسياحة وصورة المكان السياحي على المدى البعيد[2]، ذلك أن العنف السياسي قد يبقى لمدة قصيرة، ولكن انعكاساته طويلة المدى على السياحة قد تدوم لعدة سنوات، لأنه لا يؤثر على في الثقة لدى السائحين فقط بل يؤثر أيضا في الثقة لدى المستثمرين في صناعة السياحة، فهذه الأخيرة حساسة للأزمات الدولية والإقليمية من حروب وصراعات وأعمال عنف وإرهاب مثلما هي حساسة للجريمة والفساد والأمراض الوبائية، فأن استفحلت تحولت إلى قوة طاردة للسياحة وإن تم السيطرة عليها تصبح قوة جاذبة للسياحة.

[1] – سلمان زيد منير، الأمن والسلامة والمنشآت السياحية والفندقية، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.2012م، دون تمكننا من تحديد رقم الصفحة.

[2] – كولن مايكل هول، السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص 126.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم مفاهيم الأمن السياحي وكذا دوره في عملية تعزيز الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى العلاقة التي تربطه بينهما، حيث اتضح لنا من خلال الدراسة، أن عنصر الأمن جد مهم في صناعة السياحة، الأمر الذي أدى بالعاملين في الميدان السياحي بالاهتمام بموضوع الأمن السياحي وإعطائه العناية البالغة، كونه يتأثر مباشرة بالظروف السائدة داخل أي إقليم وبالتالي في استقطاب السياح داخله.

وبالرغم من وجود علاقة وطيدة بين الأمن والأنشطة السياحية إلا أن هناك عدة تهديدات (حواجز) ومخاطر أمنية تعرقل الأنشطة السياحية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

- الفصل الثاني -

تأثير تهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية وسبل التصدي لها

في هذا الفصل تطرقنا إلى التهديد الإرهابي الذي يستهدف النشاط السياحي وخصصنا له مبحث أول، يتضمن تعريف الإرهاب أسباب ودوافعه، البيئة السياحية وأثر الإرهاب وكذا التهديدات الإرهابية على السياحة في الجزائر، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد عنوناه بالتهديدات الأخرى على النشاط السياحي، أين خصصنا مطلب أول لتهديدات السلوكيات الإجرامية في الوسط الحضري، لنتطرق بعدها إلى الإشاعة (الدعاية) المغرضة والأخبار المضللة كعامل مؤثر على النشاط السياحي، لتليها التهديد البيئي والصحة العمومية وكذا تهديدات الجريمة على السياحة في الجزائر.

وكمبحث ثالث، تطرقنا فيه إلى سبل وآليات التصدي للتهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية، حيث يتضمن المواجهة الأمنية للتهديدات المستهدفة للسياحية، ثم المواجهة الإعلامية ودورها في التصدي للتهديدات الماسة بالنشاط السياحي، لننهي المبحث بالتطرق إلى التعاون الدولي ودوره في مواجهة التهديدات الأمنية.

المبحث الأول: التهديد الإرهابي على النشاط السياحي

من بين أهم التهديدات الأمنية الحالية لجميع الدول بما فيها العظمى، هو التهديد الإرهابي، حيث أصبح الهاجس الأول لهذه الدول كونه يمس مباشرة مصالحها الاقتصادية من بينها الأنشطة السياحية، التي لم تسلم هي الأخرى من هذه التهديدات، لذا حاولنا في هذا المبحث إعطاء تعريفا مناسبا للإرهاب، أسبابه، خصائص البيئة السياحية وأثار الإرهاب عليها، وأخيرا اقتراح سبل للتصدي لهذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب

اصطلاحا أثار الارهاب جدلا فقهيا واسعا من جهة تعريفه وتحديده سواء من الناحية السياسية أو القانونية فالبعض يأخذه بمعيار ضحايا الإرهاب والبعض الأخر يركز على أهداف ودوافع الإرهاب وهناك رأي يأخذ بمعيار مرتكب الجريمة ... الخ، مما أدى إلى اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه والى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب.

وحسب قاموس اوكسفورد السياسي الإرهاب ((هو مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفه ولكنه بصورة عامه يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة تستعملها مجاميع سياسية نصبت نفسها في حكم قيادة مجاميع غير مركزية في دول معينه)).

أما الأمم المتحدة، حددت مفهوم فعل الإرهاب بأنه شكل من أشكال العنف المنظم بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال أو التعذيب أو اختطاف الرهائن واحتجازهم، وزرع القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل المختلفة كالطائرات والسفن البرية والسيارات أو تفجيرها وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للإضرار بها. [1]

والاتفاقية العربية عن مجلس وزراء العرب لعام 1998 فقد عرف الإرهاب في مادتها الأولى الفقرة (2) (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إنشاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم، أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر. [2]

وبعض المؤرخين يحاولون الربط بين الإرهاب والأمة العربية والإسلام علما بان ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على دين أو ثقافة أو هوية وهي ظاهرة شاملة عامه وهذا ما أكده **المجتمع الفقهي الإسلامي** في اجتماعه في كانون الأول 2002 في مكة المكرمة بان الإرهاب ((ظاهرة عالمية لا ينتسب لدين ولا يختص يقوم وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض

[1] – يوسف كافي مصطفى، مصدر سابق. ص263.

[2]– جميل حزام يحيى الفقيه، مفهوم الارهاب في القانون الدولي العام مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، دراسات يمينيه.mafhoom,pdf / http://ycsr.org./derasat,yemenia issue93 تاريخ الاطلاع عليه 2022/05/03.

حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة وبالموارد الوطنية))[1].

إذا الإرهاب بإختصار هو عبارة عن كل أعمال العنف والتهديد المادية أو المعنوية التي يقوم بها أفراد أو جماعات وتشمل أنواع القهر والضرر والأذى للآخرين بغيه تحقيق غاية معينه.

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب

هناك عدة أسباب لظاهرة الإرهاب تتمثل في ما يلي[2]:

1_ الأسباب الفكرية:

التي تؤدي للعنف والإرهاب بسبب التطرف والانقسامات الفكرية بين تيارات مختلفة (علمانية غير مرتبطة بالأصول الشرعية أو تيار ديني متطرف معارض للمدنية الحديثة) مما يؤدي إلى تشويه صورة الأديان وخاصة الإسلام والمسلمين، فالاهتمام بالحوار الهادف والبناء من قبل الدعاة ورجال الفكر والعقيدة والمؤسسات الفكرية والتعليمية والإعلامية يحقق التقارب والتعايش الفكري والابتعاد عن التطرف والعنف.

2_ أسباب سياسية:

تقف وراءها دوافع كثيرة مثل الاحتجاج على سياسة يتبعها بلد ما والرغبة في إنزال الضرر بمصالح دولة معينه وإرباك آمنها واستقراره أو ضعف النظام الحاكم أو العكس، استبداد وعنف الأنظمة الحاكمة وتدني مستوى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن وخاصة أبعاد الشباب عن الممارسة السياسية وإبداء الرأي والحوار وتقبل الرأي الأخر كلها بواعث لردود أفعال مضادة نتيجتها الإرهاب.

---

[1]– الأمانة العامة للجامعة العربية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب,www.iruse.org.2013 تاريخ الاطلاع عليه 2022/05/03.

[2]– خالد عبيدات,ظاهرة الإرهاب، محاضرة نشرت في صحيفة الراي الأردنية في عددها 44 الصادر يوم 1997/11/26 م ، نقلا عن الإرهاب في العالمين العربي والغربي للتل ص ص 13–15.

3_ أسباب اقتصادية:

تتمثل بإنعدام العدالة في توزيع الثروات الاقتصادية وتحتكر لدى فئة صغيرة من فئات المجتمع وتحرم أغلبية منها مما يولد الكثير من المشكلات الاقتصادية المسببة للأعمال الإرهابية فالفقر وغلاء المعيشة والأحياء العشوائية وتدهور الخدمات الأساسية والأمراض وتفشي البطالة وخاصة بين الشباب وخاصة المتطرف دينيا يقعون في مصيدة الإرهاب بسهولـــــة.

4_ أسباب اجتماعية ونفسية:

البيئة الاجتماعية غير السليمة التي يعيش فيها الأفراد، مثل التفكك الأسري أي انهيار دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية السليمة، وفقدان العدل المجتمعي والعقيدة الصحيحة هنا يصبح الظلم من الأسباب الدافعة للإرهاب إضافة إلى النمو الجسمي والعقلي المضطرب له علاقة مباشرة بالإرهاب ولنظريات علم النفس والاجتماع رأي في ذلك فالبعض يرى أن الإحباط يؤدي إلى العنف والإرهاب ونظرية أخرى ترى أن الإرهاب عدوان فطري أي (ميول وراثية) وثالثة حسب نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد على الأسباب المكتسبة تؤدي إلى الإرهاب وفي الواقع كل هذه التفسيرات مجتمعة تشكل منظومة واحدة لفعل الإرهاب.

المطلب الثالث: خصائص البيئة السياحية وأثار الإرهاب

1-خصائص البيئة السياحية:

القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثرا بالاستقرار والسلام العالمي، ولذلك يعترض إلى العديد من المخاطر والأزمات المعقدة داخليا وخارجيا ولها أسبابها ونتائجها التي تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى باختلاف طبيعة وخصوصية عمل المنظمة السياحية أكانت فندق أو شركه سفر أو شركات طيران، منشآت ترفهيه...الخ ولذلك تتصف البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات السياحية بأربعة خصائص أساسية يشار لها بـ Four Ds وهي:[1]

1- المصاعب Difficult.
2- الخطر Dangerous .
3- سرعة الحركة Dynamic .
4- التنوع Diverse

[1] – محمد البنا ,اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 1998 ، ص 61.

إذن البيئة التي تحمل هذه الخصائص هي بيئة دائمة التغير فالمصاعب متجددة والخطر غير محدد والحركة في حد ذاتها تغيير إلى الأمام، والتنوع يعني عدم وجود حدود ساكنه فالبيئة السياحية تتأثر بمتغيرات وكيانات بيئية مختلفة مثل البيئة التنافسية، البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية، البيئة الطبيعية، البيئة التكنولوجيا، البيئة الاجتماعية والثقافية وبناء على ذلك تصنف البيئة السياحية إلى نوعين أساسين هما[1] :

- **البيئة الخاصةSpecific Environment:** وتشمل السياح والمنافسين والحكومة وجماعات الضغط (كبار حملة الأسهم ودوائر الضرائب ووسائل الإعلام والموردين والعولمة) وهذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر على المنظمة السياحية.

- **البيئة العامةGeneral Environment:** وتشمل الظروف الاقتصادية (مستوى الدخول والتضخم) والظروف السياسية (درجة استقرار الدولة السياسي وتوجهات القيادة السياسية) والظروف الاجتماعية والثقافية (العادات والقيم ونمط السلوك ومستوى واتجاهات التعليم) والظروف النفسية والظروف الطبيعية كل هذه الظروف مجتمعة تؤثر بشكل غير مباشر على أنشطة المنظمة السياحية ولكن ما نؤكده هنا هو أن الاستقرار والهدوء والأمن السياسي عنصر جوهري للعمل السياحي وعلى مختلف مجالاته وأنشطة سواء في تطوير البنية التحتية السياحية والاستثمار السياحي المحلي والأجنبي، وبالتالي أثره على مستوى ونوعية الحياة للسكان المحليين وكذلك يلعب دورا مهما في التسويق والترويج السياحي وله الأثر الواضح في تصورات السائح وقناعته عن أمن الوجهة السياحية المقصودة إضافة إلى أمنه الشخصي مما يؤثر على ثقة السائحين وكذلك على ثقة المستثمرين المحتملين في صناعة السياحة في ظل التنافسية الشديدة في السوق السياحي العالمي وبالتالي أثاره على الاقتصاد القومي والاقتصادي المحلي وما تجنيه السياحة من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية على اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية.

[1]–طارق طه,إدارة الفنادق (مدخل معاصر)، منشأة المعارف، الإسكندرية. 2000 ،ص 133.

2-أثار الإرهاب وتداعياته على السياحة

مر العالم بأحداث وأزمات مختلفة في العقود الثلاث الأخيرة اختلفت أسبابها ونتائجها إستقرار العالم عموما والعالم العربي خصوصا على مستوى السياسي والاقتصادي والبيئي والسياحي[1], ولكن نرى أزمة الإرهاب وما يترتب عليها من أزمات أخرى كانت العامل الأقوى في التأثير على اقتصاديات العالم على كافة المستويات وكذلك المستوى السياحي فمثلا ما ترتب على أزمة تفجير المركز التجاري العالمي في أمريكا 11 سبتمبر 2001 كان له الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة على مستقبل السياحة العالمية حيث كانت نتائجه مدمرة على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى العالم كله ونذكر أهم هذه النتائج:[2]

1- الخسارة المباشرة لـ IATA وفي الأسبوع الأول وحده بعد أحداث 11 سبتمبر نحو 10 بليون دولار أمريكي حسب تقديرات المنظمة.

2- خسرت أمريكا ما بين (2001-2002)600-662 ألف وظيفة في القطاع السياحي[3].

3- 74% انخفاض في السفر العالمي.

4- خسارة 400.000 ألف وظيفة فقط في صناعة النقل الجوي العالمي

5- خسارة 8.8 مليون وظيفة في صناعة السياحة في العالم.

6- خسر الاتحاد الأوروبي مقدار 4.5% من الطلب السياحي في سنة 2001 و3.1% في عام 2002 وذلك يحدث لأول مرة منذ عام 1982.[4]

7- انخفاض إعداد السائحين القادمين من بلدان عربية وإسلامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح ما بين 40-60% من إجمالي السائحين القادمين من الخارج عموما.[5]

---

[1] – الهام خضير شبّر, ,إدارة المخاطر والأزمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الأول –إنساني2011، ص140.

[2] – W.T.O; market intelligence and promotion Section, The impact of the attack …Special report ,2001,p30.

[3] – W.T.O ;Tourism Barometer, vol,no1.June2003,p2

[4] – –W.T.O;Tourism highlights,2002,p3.

[5] – Ibid,p4

الشكل رقم 01 الاثار المباشرة القصيرة الاجل وغير المباشرة الطويلة الاجل على صناعة السياحة بعد احداث ايلول 2001 [1]

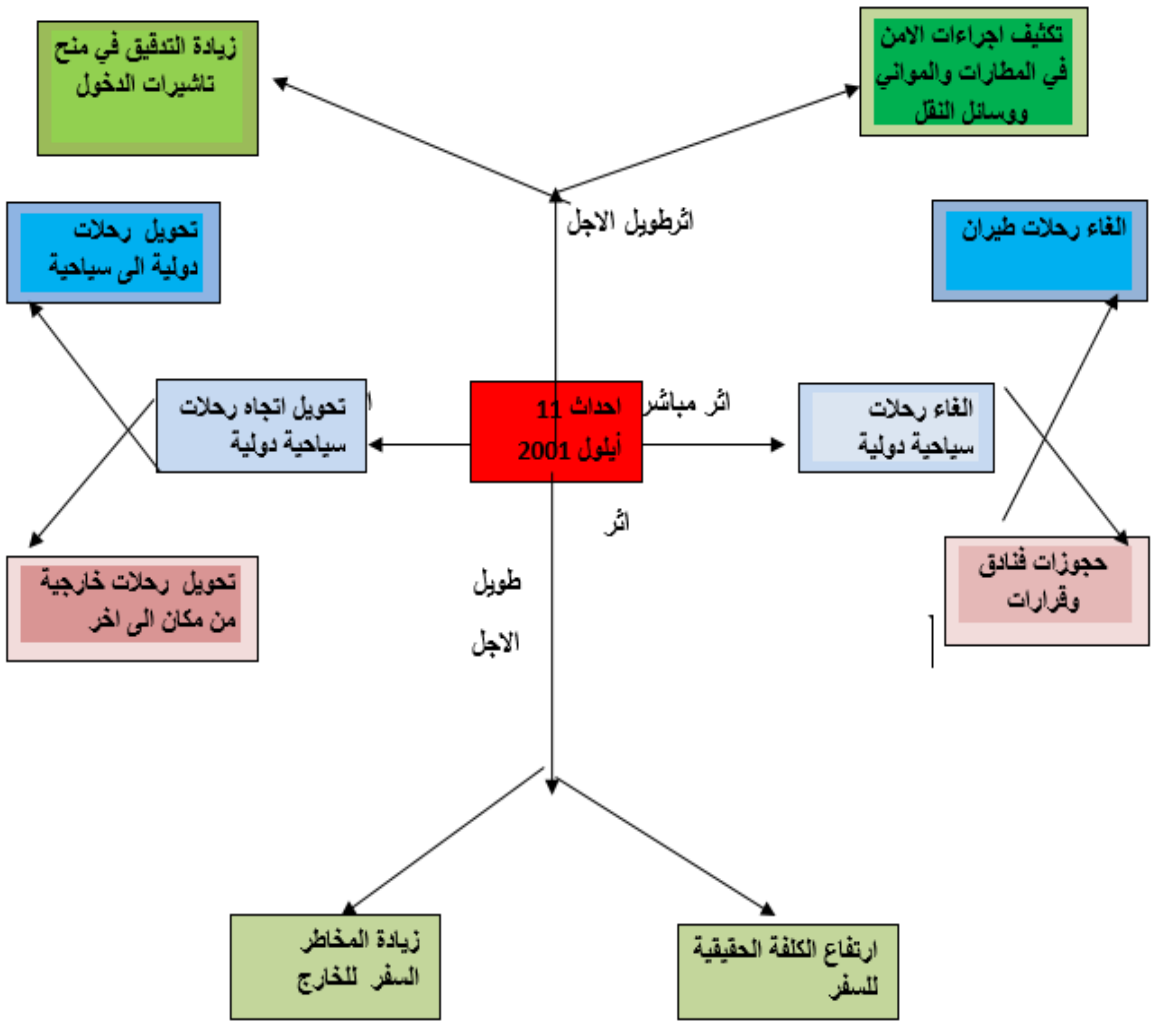

شكل (1)

يوضح الشكل (1) الاثار المباشرة القصيرة الاجل والمباشرة بعد احداث ايلول 2001 وامتداد هذه الاثار خلال عام 2002 مما ادى الى كساد في شركات الطيران والمنشأت السياحية والفندقية والغاء رحلات دولية وتحويلها الى اماكن قصد اخرى اكثر امانا, والغاء حجوزات

[1]- source ; W.T.O;Tourism highlights,2002,p4.

فندقية مع تزايد في تكلفة السفر الحقيقية وتكثيف الاجراءات الامنية في مختلف منافذ الحدود العالمية والعربيه، اضافة الى تسريح اعداد كبيرة من العمالة واثار طويلة الاجل على حجم السياحة وهيكلها.

إذاً للأعمال الارهابية آثار وتداعيات سلبية على كل الاطراف المشاركة في النشاط السياحي وبالتالي يؤثر سلبا على كل المتغيرات السياحية (الطلب والعرض السياحي) وأثرها السلبي على الدخل السياحي والعوائد السياحية والتوظيف وفرص عمل، وتنمية وتطوير الاقاليم تنمية الصناعات المرتبطه بالسياحة، فرص الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي، والتنمية المستدامة والمتوازنه، وبنى تحتيه عامة وسياحية، والتي يمكن ان تظهر بشكل واضح في **الشكل(2)** لبيان مدى انعكاسات الارهاب على كل اطراف المشاركة بالعمل السياحي والمستفيده منه (افرادا ومؤسسات وصناعات مرتبطه بالسياحة) والنتيجة تدمير لكل مقومات السياحه البشريه والطبيعيه وكل مايستند عليه القطاع من خدمات وتسهيلات سياحية.

والعالم العربي مر بأزمات مختلفه هددت استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياحي، فالحرب اللبنانية وازمة العنف والاضطرابات في الجزائر ومعاناة العراق ارضا وشعبا في الحرب مع ايران وما بعد تغيير النظام الحاكم 2003، وتداعياتها السلبيه وما رافقها من عمليات عسكرية واحتلال وانفلات امني واعمال عنف وتدمير(للبشر والحجر) من قبل التنظيمات الارهابيه والتي كلفت العراق خسائر اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية وسياحية لازال يعاني من اثارها الاقتصاد والمجتمع العراقي، وكذلك الهجمات في مصر على السياح في الاقصر للفترة من 1992-1997، التي تعد ضربة قاصمة للسياحة المصرية واستمرار الهجمات الارهابية على منتجعات شرم الشيخ ومنتجع ذهب 2004-2006 ، وغيرها من اعمال ارهابية بعد تغيير النظام الحاكم في مصر كما في سيناء والتفجيرات داخل القاهرة واسكندرية، وتفجيرات فنادق عمان وغيرها من اعمال ارهابية في سوريا وتونس وغيرها من البلاد العربية، ولحد يومنا هذا اثرت سلبا على اداء القطاع السياحي العربي ومستقبله على مستوى الطلب المحلي الخارجي، الدخل السياحي، فقدان الوظائف والبطاله، وتدمير البنى التحتيه واغلاق العديد من المنشات السياحية وكساد شركات السفر والسياحة اضافة الى تشويه صورة البلد السياحي على انه جهة قصد غير آمنة.

الشكل رقم 02 : انعكاسات الإرهاب على النشاط السياحي[1]

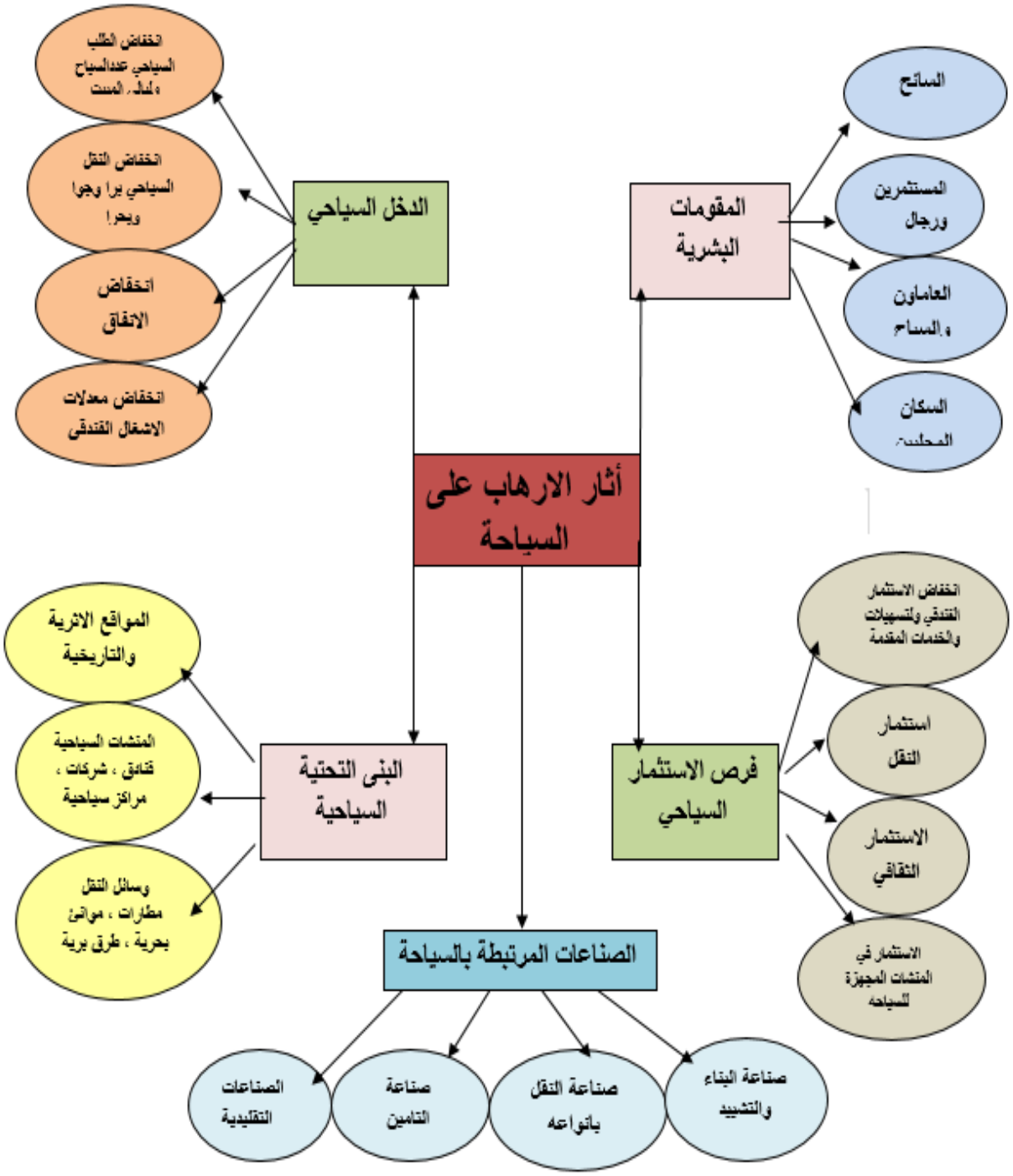

[1]- source IBID, p 6.

المطلب الرابع: سبل التصدي للازمة الإرهابية على الأنشطة السياحية

تتطلب أزمة الارهاب الكثير من الجهود الدولية والاقليمية لمكافحتها والوقاية منها بين الدول والاجهزة المعنية لمكافحة الارهاب في اطار التعاون الامني وتبادل المعلومات الإجراءات، وسن القوانين الرادعة والتوعية الجماهيرية لخطورة الإرهاب، وابراز دور وسائل الاعلام والاتصالات، له دورا مهما في طفأ الشائعات التي ترافق الأزمة خاصة عندما تصبح الازمة او الخطر هي نقطة تحول خطيرة وفترة غير مستقرة نتيجة الظروف الغير طبيعية والتي تشكل تهديدا خطير لمجمل القطاع السياحي لأي بلد حال حدوثها.[1]

وفي دراستنا المتواضعة هذه نقترح بعض السبل للتصدي لأزمة الارهاب على ان ياخذ كل طرف مسؤول دوره فردا او أسر ومؤسسات اعلاميه ومؤسسات تعليمية وتربوية ومدارس وجامعات، ومؤسسات دينية المسؤولة عن الثقافة الدينية الصحيحة، والجهات المعنية بالسياحة (صانعي القرار واصحاب المؤسسات السياحية كافة) مع ارادة سياسية قوية للحكومة داعمة لمكافحة الارهاب وكما يلي[2]:

1- تبني استراتيجية نموذجية لمواجهه ازمه الارهاب وتداعياته على مستقبل السوق السياحي العربي من اجل تحقيق المتطلبات الامنية للسياح والمستثمرين والعاملين في القطاع السياحي ولحماية المواقع والمنشات السياحية وتتضمن:

- تأمين المطارات والمواقع والطرق البرية والبحريه ووسائل النقل السياحي.
- تأمين المواقع والاماكن الاثرية والطبيعية.
- تأمين كافة المنشات السياحية (فنادق ومطاعم واماكن تسليه وشركات السياحة)

من خلال وضع انظمة مراقبة متطورة فيها وحماية المواطنين والتدخل الامني المناسب.

- دعم الاجهزة الامنية بالكفاءات البشرية والموارد المالية التي تمكنه من حماية المرافق و المواقع السياحية التي يتواجد فيها السياح.

---

[1] –Bronwy G Biyht,1998,The rules of crisis management ,BGB of associates w.t.o,p6

[2]– الهام خضير شبر، ورقة عمل بعنوان أزمة الإرهاب ومستقبل السياحة (الأسباب– الآثار وسبل المواجهة كلية العلوم السياحية الجامعة المستنصرية بغداد، 2016، مقال بدون ارقام.

- وضع خطط لادارة الازمات السياحية وخاصة مواجهه العنف والارهاب ضمن فريق عمل يتصف بالمهارة والخبرة الفنية والامنية لمعالجة الازمة وتخفيف سلبياتها.

2- انطلاقا من مبدأ من يملك المعلومة يملك القوة يصبح السبيل المهم في عالم ثورة المعلومات هو تبادل المعلومات يتوافر نظم معلومات متطورة والاستفادة من التقنيات الحديثة والمبتكرة لاستباق جميع المخاطر والتخطيط للاستجابة في الحالات الطارئة والمتوقعة.

3- الاتفاق على سن قوانين رادعة لمرتكبي العمليات الإرهاب وخاصة على المستوى العربي والإقليمي ويلزم الجميع بتنفيذه.

4- فتح جميع قنوات الاتصال الجماهيري (تلفاز وصحف ومحاضرات عامه ودروس في المساجد والمؤسسات الفكرية والثقافية). من اجل نمو فكر إسلامي صحيح ومعتدل ويضيق من فرص التيار المتطرف الذي يتبنى العنف في خطابه.

5- اعتماد أسلوب الحوار الهادف والبناء وخاصة مع شريحة الشباب لان جميع الأعمال التي تصدر عن الإنسان إنما تصدر من معتقداته والجيل الحالي من الشباب يفتقد إلى العمق الثقافي والديني وذلك لعدة أسباب وعوامل ساعدت على ذلك فالحوار الهادي والهادف يحث دون وقوعهم في مصيدة الإرهاب[1].

6- معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتي تصبح دافعا قويا للعنف والإرهاب (الفقر والبطالة والأمراض وتدهور الخدمات وتدني مستوى المعيشة) كلها تجعل المحرومون بيئة صالحة للإرهاب، ويكفينا أن نذكر أن معدل البطالة في الدول العربية اتسعت وبشكل واضح.

إذن على الحكومات أن تفكر ألف مرة للنهوض بمستوى المعيشي لشعوبهم وتخلصهم من معاناتهم الصحية والاجتماعية وان تجد الحلول السريعة لأنه السبيل الذي يصب في تجفيف المصادر البشرية للمنظمات الإرهابية.

7- التعاون والتنسيق في إجراءات المراقبة لمصادر التمويل للإرهاب سواء عن طريق وسائل وطرق التبرع وغسيل الأموال والبنوك والشركات من خلال آلية عمل دولية مشتركة.

[1]- مرجع سابق دون رقم.

8- إعادة النظر الجذرية بالمناهج الدراسية من رياض الأطفال إلى الجامعات من اجل توعية الطفل والشباب بأهمية الوطن والمواطنة وأهمية التعايش والمشاركة الإنسانية ومعرفة الحقوق والواجبات والانتماء الحقيقي من اجل استقرار وتطور الوطن.

9- وضع خطط مدروسة لحماية التجمعات الجماهيرية من الناس في الفعالية الرياضية والدينية والترفيهية لرصد التهديدات الناشئة وتوفير الحماية ضد الهجمات التقليدية وغير التقليدية في هذه التجمعات.

10- مراقبة ومنع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة وشبكات الانترنت من دعم المنظمات الإرهابية والتحريض على الفتنة والعنف بإطار تعاون أمنى دولي أو عربي.

11- عقد المؤتمرات والندوات الدولية للاتفاق على آلية عمل مشتركة للوقاية ومكافحة الإرهاب و ماهي سبل تفعيل الإجراءات لمواجهة الأعمال الإرهابية والأفكار الداعية لها[1].

المبحث الثاني: تهديدات أخرى على الأنشطة السياحية

بعد أن تعرضنا في المبحث السابق إلى التهديد الإرهابي وأثره على الأنشطة السياحية، سنعرج في هذا المبحث إلى باقي التهديدات أمنية، والتي نعتبرها أقل حدة من أثر الإرهاب على الأنشطة السياحية، غير أن لها تأثير بالغ في الاستقطاب السياحي وبالتالي التأثير على حركية السياحية، من بين هذه التهديدات وهي جرائم العنف والسلوكيات اللاحضرية التي تستهدف السائح، حيث خصصنا لهذا الموضوع مطلب أولا، تناولنا فيه تعريف العنف في الوسط الحضري وأثره على النشاط السياحي، الجريمة التي تستهدف السائح، كذلك تناولنا أثر العنف وعدم الاستقرار السياسي والأمني على سلوك السائح، ثم تطرقنا الى التهديد البيئي والصحي وأثره على السياحة حيث خصصنا لهذا الموضوع مطلب ثاني، وكمطلب آخر تناولنا فيه تهديد من نوع آخر لكنه لا يقل خطورة على الأنشطة السياحية ويترك أثر بالغ على سلوك السائح، ويتمثل في موضوع الإشاعة المضللة (المغرضة) بإنعدام الأمن المستهدفة للأنشطة السياحية وهذا ما سنراه في هذا المبحث.

[1]- مرجع سابق دون رقم.

المطلب الأول: العنف والسلوكيات اللاحضرية وأثرها على النشاط السياحي

إن التحولات والتطورات التي شهدها مختلف الدول المعاصرة وخاصة النامية منها كان لها الأثر الهام على الأفراد والجماعات وعلى المؤسسات الاجتماعية المتواجدة به، سواء من حيث الأفكار والقيم أو من ناحية الوظائف والأدوار، وحتى على أنماط التفاعل وأشكال العلاقات الاجتماعية، والتي أدت عملية التصنيع والتحضر إلى تزايد حجم السكان بالمدن نتيجة النزوح الريفي المتزايد نحوها، مما شكل ضغطا على مختلف المرافق والتجهيزات والخدمات المتوفرة بها، وأصبح الفرد يواجه جديد القيم والأفكار التي لا تتناسب مع عادته وتقاليده، ويشعر بأنه في عزلة اجتماعية عن الآخرين، وأنه محكوم في حيز جغرافي ويصعب عليه تحقيق رغبته وطموحاته، مما يولد عنده القلق والضغط الذي ينعكس في أفعال عنيفة، معبرا بها عن الرفض للواقع المعيشي الصعب بالمدينة.

ويظهر العنف في المدينة عند الشرائح الاجتماعية المختلفة وخاصة منها الشباب الذين هم في تجدد مستمر من حيث الطاقات والقيم والأفكار، والطموحات المتواصلة في تحقيق الآمال والرغبات.

وتتعدد أشكال العنف وأسبابه تبعا للظروف الاجتماعية والمعيشية وتحولات الحياة الحضرية بالمدينة، لتأخذ طابعا فرديا وجماعيا، وتتطور من حيث وسائل الممارسة لتظهر في إطار عمليات التفاعل اليومية للأفراد والجماعات، وحتى في إطار العلاقات الاجتماعية (العنف الحضري كمحصلة لمظاهر الحياة بالمدينة وطرق مواجهتها.

1- تعريف العنف في الوسط الحضري:

يقصد بالعنف في الوسط الحضري تلك العمليات الممارسة من طرف جماعة أو جماعات قصد تغيير الأوضاع والمطالبة بالحقوق على أنواعها المختلفة اقتصادية الاجتماعية أو سياسية كانت، وذلك بإتباع أدوات وأساليب عنيفة داخل المحيط الحضري والمدينة تعتبر عامل هام للتعبير عن أشكال العنف والعمليات العنيفة،كما أن معاناة الفئات المهمشة وحرمانها من معظم الحقوق، يعد عامل أساسي في إزدياد ظاهرة العنف بالمدينة.

والعنف الحضري كذلك، سلوك بعيد عن التحضر تحركه الدوافع العدوانية والطاقات الجسيمة وينصب على الأشخاص وممتلكاتهم لقهرهم، ويرى البعض أنه سلوك يتبناه الفرد ضد المخاطر التي يواجهها من أجل البقاء على الحياة ومواجهة ظروفها بالمدينة.[1]

هذه الأفعال والسلوكيات العنيفة تترجم في مظاهر إجرامية ترتكب ضد الأشخاص وممتلكاتهم، مما يولد شعورا باللاأمن في نفوس المواطنين، وتتمثل عادة هذه الأعمال الإجرامية في جرائم القتل، الاعتداءات على الأشخاص، السرقات بمختلف أنواعها، الشجارات، حمل الأسلحة البيضاء، ترويج المخدرات.

وفي ظل غياب الأمن على مستوى الأحياء السكنية، تزداد أعمال العنف حدة ووحشية أين يصبح المجرمين يشكلون خطرا وتهديدا على الأمن العام،حيث يتهيكلون ضمن عصابة أشرار منظمة أو ما يعرف قانونا بعصابات الأحياء، عرفها القانون الجزائري بمرسوم الأمر رقم 20-3 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق ل 30 غشت سنة 2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها في نص المادة 2 على أنها " كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت، مكونة من شخصين (2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد، تقوم بإرتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكينة أو في أي حيز مكاني أخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو إستعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة. ويشمل الاعتداء المعنوي كل إعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من الحق".

2- أثر العنف على النشاط السياحي

مما لا شك فيه أن العنف والجريمة تتركان أثرا بالغين في نفسية مواطن حين يهدد في حياته وممتلكاته من قبل المنحرفين، هؤلاء الذين يتحينون أي فرصة لاستهداف الضحايا، فالسياح ليس في منأى عن هذه السلوكيات المنحرفة. بل يجعلهم عرضة

[1]- ياسمينة غضابنة، عليمة لمطيش،تقرير ملخص حول ظاهرة العنف، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 13-2017ص 86.

لاقتراف مختلف الجرائم كالسرقة أو الاعتداءات، أو حتى جرائم خطيرة طمعا في ماله أو رغبة في إبتزازه كالقتل أو الخطف إلى غير ذلك لاسيما في ظل ظاهرة عصابات الأحياء.

أيضا، لن يتوانى المجرمون عن إرتكاب أعمال تكفل لهم صدى إعلامي من خلال إستهداف المواقع السياحية والفندقية، وكذا الأماكن التي تحتضن التظاهرات الفنية والترفيهية، والتي تبقى تمثل الهدف المفضل لديهم.

وبالتالي فإن العنف الإجرامي، يعتبر عامل أساسي في التأثير على سلوك السائح، ففي حال انعدام الأمني يصبح يتفادى المخاطرة في زيارة المواقع والأماكن السياحية.

3-الجريمة التي تستهدف السياح: تتخذ بعض الفئات المتخصصة في الإجرام من السياحة مسرحا لمزاولة نشاطها الإجرامي بأنواعه المختلفة، ويكون المجني عليهم في هذه الحالة هم السياح الذين يقع عليهم الاعتداء أو على أموالهم وممتلكاتهم[1].

ومن العوامل التي تساعد على ارتكاب الجرائم على السياح ما يلي:

- جهل السائح بمعالم البلاد، وعدم فهمه لطبائع المواطنين، وشعوره بالغربة ما يجعله فريسة سهلة للمجرم السياحي الذي يستغل ذلك، فيقوم بإستغلال السائح أو الإحتيال عليه أو تهديده لحصول منه على مبالغ نقدية أو أشياء عينية دون وجه حق.
- كثيرا ما تقوم وسائل الإعلام والدعاية الخاصة بشركات السياحة بطمأنة السائح على توفير الأمن والطمأنينة دون الإشارة إلى بعض المخاطر التي ينبغي أن تراعي من قبل السائحين.
- إن السياح القادمين من بلاد مشهود لها بالأمن لا يتخذون إحتياطات أمنية على أنفسهم أو ممتلكاتهم أسوة بما تعودوا عليه في بلدانهم، فيسهل ذلك على المجرم السياحي فرصة إرتكاب جريمة مع هذه النوعية من السياح.
- إنصراف إهتمام السائح وتركيز إنتباهه على مشاهدة المعالم السياحية أو الأثرية ما يجعله لا يهتم بما يدور حوله من وسائل الاحتيال أو الاختلاس.

[1] – محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2010 م، ص 38.

– أن يحرص السائح على عدم إثارة المشكلات التي تؤخر سفره ويجعله يعزف عن الإبلاغ عما وقع عليه من جرائم.

ومن هنا فإن الجرائم السياحية أغلبها يجمعها دافع واحد وهو تحقيق الجاني للنفع المادي غير المشروع سواء بطريقة مباشرة كالسرقة والنشل والاحتيال أو بطريقة غير مشروعة للحصول على مقابل مادي كبير أو هدايا قيمة.

وإن كان الغالب ألا يقوم السائح بالاعتداء على المواطنين، لأن السائح يميل في الغالب إلى تحقيق هدفه الإيجابي من السياحة، إلا أن بعض السياح قد يحضرون إلى البلاد بقصد ارتكاب جرائم معينة مثل تهريب بعض الممنوعات أو التهريب النقدي أو الذهبي أو تهريب الآثار إلى الخارج[1].

4- أثر العنف وعدم الاستقرار السياسي على سلوك السائح

يتم تعريف عدم الاستقرار السياسي بأنه مجموعة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية لبلد ما يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية، أو أعمال شغب ومظاهرات عامة وحسب william يكون عدم الاستقرار السياسي في كثر من الأحيان في البلدان حيث يتم إسقاط حكومتها، أو تسطير عليها الفصائل العسكرية في أعقاب الانقلاب، حيث الوظائف الأساسية للسيطرة على النظام الاجتماعي غير مستقرة أو معطلة بشكل دوري، كما يرى أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى الحالة التي تكون فيها شروط الحكم وسلطة القانون قد طعن في شرعيتها السياسية من قبل عناصر وجماعات تعمل خارج دائرة العمليات العادية للنظام السياسي[2].

ومن الواضح أن هناك درجات متفاوتة من عدم الاستقرار السياسي، على سبيل المثال كانت حياة الحكومات الإيطالية في الماضي قصيرة جدا، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي والانتخابي الإيطالي مع ذلك، فان النظام الإيطالي تمكن عموما على التكيف والتغيير مع المطالب السياحية المفروضة عليه. وبالمثل كانت الجمهورية الصينية الشعبية أيضا مستقرة بشكل معقول على الرغم من الأنظمة الشيوعية، وكانت تمثل أخر دولة شيوعية تنهار في أوروبا الشقية إلا أنها حافت على نفسها كوجهة سياحية عالمية، وبالتالي الاستقرار

[1] - مرجع سابق ص 39.

[2] –hadyningram .saloomehteberi and wanthaneewatthanakhomprathip(2013), ibid pp.92-103 .

السياسي هو ليس حكما صالحا بالنسبة لطبيعة الديمقراطية أو غير ذلك في الواقع قد يكون صحيحا أن بعض الدول الاستبدادية التي تحد من المعارضة الرسمية للحكومة أن توفر بيئات سياسية مستقرة للغاية يمكن للسياحة أن تزدهر في ظلها. على سبيل المثال الطبيعة المتصورة عن الأنظمة في البلدان السياحية القمعية قد لا تردع بالضرورة السياحة الدولية.

وهذا ما أثبتته وقائع بعض الأنظمة في البلدان السياحية مثل تونس ومصر بل أنها ساهمت في تنمية قدرات كبيرة جدا في صناعة السياحة الدولية في إطار ما يمكن أن يعتبر بالأنظمة الدكتاتورية.

كما يرى البعض أن الآثار الضارة على السياحة من المرجح أن تعتمد على بلدان أخرى في بعض الأحيان، وهذا ما يمكن أن يكون نتيجة الاقتران الوجهات السياحية، أو نظرا لكون هذه البلدان المجاورة تعتبر أفضل مورد بشري للنشاط السياحي بالمنطقة.[1]على سبيل المثال، إن السياحة في تونس يمكن أن تتأثر بالعنف والتوتر السياسي والصراع الأهلي في ليبيا من ناحية عدد السياح الليبيون إلى تونس، أو بسبب التوتر على الحدود الليبية التونسية ما قد يقدم صورة سلبية عن الوضع السياسي في المنطقة للغربيين في الزيارات السياحية إلى تونس، كما تجدر الإشارة هنا إلى تركيا كيف استفادت من النزاع والتوتر السياسي في مصر الشرق الأوسط، لبنان، وسوريا حيث اعتبروها السياح أنها تمثل منطقة أمنة من وجهة نظرهم، كما وجودوا فيها بعض مشاهد وأساليب الحياة الاجتماعية القديمة بالشرق الأوسط.

5-أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على سلوك السائح:

إن أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على صناعة السياحة يمكن أن يكون هائلا، إذ يمكن أن يؤدي إلى البطالة، التشرد الانكماش الاقتصادي وإلى كثير من العلل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى ترك بعض التداعيات في العديد من الصناعات الأخرى المرتبطة بالسياحة مثل شركات الطيران والفنادق، المطاعم والمحلات التجارية التي تلبي إحتياجات السياح والخدمات ذات الصلة.

[1] – teye , victor ; liberation wars and tourism devlopment in africa ; the case of zambia.annals of tourism research 13,B (1986) ;PP 589-608

إن أثار الهجمات الإرهابية مثلا، يغير من أنماط الطلب السياحي ما يتسبب في تراجع أو إختفاء السياح في بعض الأماكن السياحية، وهذا ما تشير إليه الطلبات المتزايدة على إلغاء حجوزات السفر للطلب المخطط لها في الأماكن السياحية التي تعرضت لهجومات إرهابية، وهذا ما أكدته بعض الأمثلة عن تأثير بعض الحوادث الإرهابية على السياحة، فالحادث الإرهابي في إسبانيا أدى إلى الحد من 140000 سائح، ويتجلى مثال آخر في 60 ملايين سائح أمريكي زاروا أوروبا في عام 1985، وفي ذلك الوقت كان متوقعأن يزور 7 ملايين سائح أمريكي أوروبا في عام 1986 إلا أنه ومع تزايد النشاط الإرهابي في ذلك الوقت الغى 54 % من السياح حجوزاتهم.

وفي العام نفسه عزت منظمة السياحة العالمية خسائر بقيمة 105 مليار دولار من عائدات السياحة الى الإرهاب[1].

يهدف الإرهاب دائما أن يلهم هذا النوع من الخوف الذي من شأنه أن يحمل الناس على تغيير سلوكهم، فالخوف من تكرار الهجمات الإرهابية هو واحد من الأسباب التي دفعت ب 3500 سائحا بريطاني يترك تونس عقب الهجمة الإرهابية كما صرح بعض في وسائل الإعلام الاجتماعية أنهم عازمون على إنهاء إجازاتهم في تونس. كما حذرت وزارة الخارجية التونسية من تكرارا هجمات أخرى على تونس بما في ذلك إمكانية هجمات إرهابية عشوائية تستهدف المنتجعات السياحية والأماكن التي يزورنها.

فأثار عدم الاستقرار السياسي والأمني على السياحة تكون طويلة الأمد خاصة عندما يكون السياح على سبيل المثال أهدافا بالنسبة إلى الإرهابيين، وهذا يختلف عندما تكون الهجمات الإرهابية تستهدف الصناعة السياحية (وسائل النقل، المحلات التجارية.. الخ)[2].

[1] – Sonmez, S F and graefe, A.R (1998) ; tourism, terrorism and political instability, annals of tourism research, 25(2) ; PP 112-144

[2]– شيهب عادل. بووشمة الهادي، مقال بعنوان اثر عدم الاستقرار الأمني على التنمية والاستثمار السياحي تم نشره على مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 07 العدد 05 السنة 2018.

المطلب الثاني: التهديد البيئي والصحة العمومية على النشاط السياحي

1- التهديد البيئي والصحة العمومية

على الرغم من التقدم الصحي الذي أحرزته الأسرة البشرية في عصر التكنولوجيا المتقدمة إلا أن كثيرا من الأمراض لا زالت متفشية وتهدد خطط التنمية الشاملة والأمن الصحي في معظم الدول.

في هذا السياق، فإن الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية قد أدت إلى بروز أخطار التلوث المتعدد الأشكال (الماء، الغلاف الغازي، التربة..)، مما يستوجب تحديد الأمن الصحي الذي به تتم:

- الإلمام بالظروف البيئية التي لها علاقة بمختلف الأمراض والأوبئة.
- التحكم في العوامل التي تعمل على إنتشار مختلف الأمراض.
- الحد من إنتشار الأمراض والأوبئة ومكافحتها.
- ضمان الرعاية الصحية(علاج المريض المصاب والعناية بالفرد والمجتمع بأسلوب وقائي).
- تحسين كل من الصحة البيئية والوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

على هذا الأساس فان الأمن الصحي يتطلب إعطاء الأولية لما يلي:

- تقريب الصحة من المواطن وتحسين مستويات العلاج.
- توفير العلاجات والتخصصات الطبية المطلوبة.
- تحديد مقاييس الجودة ومؤشرات النجاعة بمؤسسات الصحة.
- تجنب التقهقر والعشوائية والإهمال والتسيب في مؤسسات الصحة.
- القدرة على مواجهة الطوارئ واتخاذ الإجراءات الاحتياطية لتامين المواطن من أي مرض أو عدوى[1].

[1]- بوعلام لوناس، إطار بالمديرية العامة للامن الوطني، مديرية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات، مقال حول الأمني الصحي والبيئي، صدر في مجلة الشرطة الجزائرية عدد 93 في ديسمبر 2009 ص 31 .

2- الأمن الصحي والبيئي السياحي:

يتبلور البعد الصحي للأمن السياحي من خلال مفهوم السياحة العلاجية فالسياحة العلاجية هي سياحة للانتفاع النفس والجسد معا، والعلاج من أمراض الجسد والترويح عن النفس وإعادة النشاط والتمتع بالصحة والشفاء من بعض الأمراض وتقسم السياحة العلاجية على هذا الأساس إلى قسمين: السياحة العلاجية التي تعتمد على العناصر الطبيعية الموجودة في المياه المعدنية الحارة والكبريتية والرمال والشمس والمعروفة بالسياحة الحموية.

يشمل البعد الصحي في تحقيق الأمن السياحي من خلال الأمن الصحي الشامل في الدولة المستضيفة للسياح من الأوبئة والأمراض السارية والمعدية لسكانه بالرعاية الصحية العالية المستوى لمختلف المستويات الفردية والجماعية، وكذلك يتناول حالة البلد المصدرة للسياح والسياح أنفسهم والتأكد من خلوهم من الأمراض السارية والمعدية.

فالبيئة الخالية من الأمراض السارية والمعدية تستقطب السياح وتغريهم بالقدوم إليها مع توفر الخدمات السياحية الأخرى وجودتها، والعكس صحيح، ويتمحور البعد البيئي للأمن السياحي حول مفهوم السياحة البيئية التي تعد جزء هام من مكونات العملية السياحية أو النشاط السياحي، ومن خلال الاستدلال بتعريف السياحة البيئية كما عرفها الصندوق العالمي للبيئة (السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل)، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر[1].

[1]- بركات كامل المهيرات، الأمن السياحي والتشريعات السياحية الطبعة الأولى دار الفكر ، عمان ،2009، ص 77.

المطلب الثالث:الإشاعات السلبية (الأخبار المضللة) كتهديد للسياحة

الشائعات من الأقوال الضارة ونقل الحوادث الكاذبة والترويج والتمهيد للأفكار السيئة، تضرر ضررا كبيرا بالمجتمع من نواح كثيرة، في دينه ودنياه وعلاقته وترابطه، وصلته بغيره من المجتمعات.[1]

كونها تقوم على أسس ومضامين غير تربوية، وتسعى إلى تفكيك وحدة المجتمع والنيل من مكتسبات الأمة وزعزعة الثقة في لبنات الكيان.[2]

وأصبحت الشائعة قدرا إجتماعيا وسياسي لا مفرا منه، فأغلب الناس قد تعرض لشائعة أو أكثر في يوم من الأيام، والكثير عانى من كلام الناس بعض الوقت أو معظمه، واللافت أن الشائعات قد صارت جزاء من فن السياسة، فن الحرب، وفن الإعلام والترويج التجاري والفني، بل وصارت فنا من فنون الصراع الاجتماعي والمهني، حيث يتم توظيف الشائعات بغرض تحطيم المعنويات، واصطياد الحقائق، والتغطية على الواقع، والقضاء على مصداقية الخصم، وإيقاعه في دائرة التفكير المضطرب، وتشويه صورته، ورسم الهالة حول الذات وفي كثير من الأحيان يتم توظيفها بهدف الوقيعة، وتعطيل نجاح الآخرين وتشتيت انتباههم.

1- تعريف الإشاعة: الإشاعة عبارة عن كل خبر، مجهول المصدر وليس معه دليل على صحته، ولكن يحتمل الصدق وأنه قابل للتصديق، ولإثارة أهداف ومآرب، تتنوع هذه الأهداف تماشيا مع مبتغيات مثيرها من فرد إلى آخر بالكلمة الشفهية في العادة، دون أن تستند إلى دلائل مؤكدة على صدقها، وتحتوي كل شائعة دائما على شيء من الحقيقة.[3]

---

[1]– علي بن عبد الرحمان الحذيفي، الشائعات في عصر العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض 2003، ص 9.

[2] – محمد عبد الرؤوف محمد، دور الإعلام في مكافحة الشائعات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس القانون والشائعات في الفترة من 22 الى 23 افريل 2019. كلية الحقوق– جامعة طنطا / مصر. غير رقم.

[3] –نايف بن محمد المرواني، الشائعات وأثرها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه، الندوة العلمية مجابهة الشائعات، مركز الدراسات والبحوث، جيبوتي 2010 ص 4.

عرفها البعض بكونها معلومة أو خبر أو قصة قابلة للتصديق أو التكذيب وغير معروفة أو مؤكدة المصدر يتم تناقلها مشافهة بطريقة غير رسمية في حال الاتصال الشخصي وجها لوجه أو رسميا كما هو الحال في الاتصال الجماهير السمعي كالإذاعة أو البصري كالمطبوعات أو السمعي والبصري كالتلفزيون".[1]

ومن الخصائص الأساسية للشائعة أنها غالبا ما تكون مشحونة بشحنة انفعالية ووجدانية قوية، فالشائعات المحايدة لا تنشر كثيرا، أما الإشاعات التي تكون مملوءة بالأماني والآمال والأحلام (الإشاعة والوردية) تنتشر بسرعة، كما أن الإشاعات السوداء تحمل مشار تتضمن الكراهية والعداء أو التفرقة من الشائعات الأكثر انتشارا والأكثر سرعة في إنتقالها من غيرها.

2- أثـــر الإشاعة المضللة باللاأمن في سلوك السائح: يعد الاقتصاد من الجوانب الحياة المهمة التي تحظى بإهتمام بالغ بين كافة فئات المجتمع، والأغراض الاقتصادية التي ترتب على إنتشار الشائعة تأخذ أشكالا متعددة، تختلف باختلاف طبيعة المجال الاقتصادي الذي يراد لها أن تأثر فيه سلبا أو إيجابا،[2] فيمكن أن تستهدف الشائعة نشاطا معينا من أنشطة الاقتصاد الجزئي فيكون أثرها على المتعاملين في هذا النشاط ويمكن أن تستهدف الشائعة أحد متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في الاقتصاد القومي كسعر الفائدة والعملة المحلية فيكون أثرها على كافة الأفراد، والنشاط السياحي ليس في منأى عن هذه الإشاعات ففي ظل الثورة التكنولوجية والتطورات السريعة الحديثة للعالم الافتراضي حيث اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ما بين الأفراد الوسيلة الأكثر استعمالا في التواصل بينهم، الأمر الذي يجعل سلوك السائح شأنه شأن أي المواطن إذا تعلق الأمر بالسياحة، حيث تؤثر الإشاعة الكاذبة تأثير بالغا في نفسية السائح للعدول عن رأيه، خاصة إذا كان محتوى الإشاعة يتعلق باستهداف مكان أو موقع سياحي، حيث تزداد خطورة وسائل التواصل الاجتماعي كونها إحدى أهم أدوات والوسائل التي يتم استخدامها في نشر الإشاعة في

[1] – منال محمد مراد، الإشاعة طرق انتشارها ومعالجتها، رسالة ماجيستير، جامعة أم درمان الإسلامية/السودان، 1999 ص 25.

[2] – مفرح بن سعد الحقباني، الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 30، 2001، ص 486.

المجتمع مما يزيد ذلك انه مخطط بهدف التشكيك في قدرة المجتمع التي تمكنها من مواجهة الأزمات، وعلى سبيل المثال:

- تزايد الإشاعات المغرضة على مواقع التواصل الاجتماعي في تأزيم الوضع الصحي خلال الأزمة الصحية التي مر بها العالم والمتمثلة في كوفيد 19 وما صاحبها من تأثير بالغ على نفوس الأفراد بما فيهم السياح.
- بمناسبة إعلان الجزائر على تنظيم العاب البحر الأبيض المتوسط خلال هذه السنة والتي تحتضنها مدينة وهران، تشهد بعض الصفحات الهدامة أغلبها مدعومة من دول معادية، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تسعى جاهدة لإفشال هذه التظاهرة الرياضية الدولية، عن طريق بث الإشاعات والسموم المغرضة كسوء التنظيم، والتشكيك في قدرة الجزائر على إنجاح هذا الحدث الرياضي، ومثال بسيط على ذلك تم تداول على احد مواقع التواصل الاجتماعي تسريب صوتي عن شخص مجهول هوية، ذو لهجة مغربية، بث تسجيل هدفه تشويه سمعة الجزائر دوليا بمناسبة العاب البحر الأبيض المتوسط انظر موقع Dzair Tube بتاريخ 04 جوان 2022.

المطلب الرابع: تهديدات الأمنية على الأنشطة السياحة في الجزائر

بسبب تدهور الأوضاع الأمنية أصبحت بعض دول التي تزخر بمواقع سياحية معزولة بدرجة كبيرة كتونس ومصر وسوريا وليبيا وقد يرى السائح أنه مهدد في أمنه بمجرد شعوره بعدم الاستقرار، فكيف يا ترى ينظر السائح إلى الأمن السياحي في الجزائر؟.

يمكن القول أن الجزائر مرت بعدة أزمات سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تراجع النشاط السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر، تونس والمغرب، بالإضافة إلى أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح إجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كل الانحرافات المختلفة كالاعتداءات الجسدية، السرقات، الخ .. [1].

[1] – مقال بعنوان تأجيل السياحة الصحراوية بالجزائر بسبب الأوضاع الأمنية على الموقع www.aljadidha.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/05.

حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، وقد يتراجع السياح الوافدين للبلد على البلد إذا إنعدم الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم، مما لا شك فيه أن تناقص توافد السياح إتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي، حيث كانت تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر سنة 2012، تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي إتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي نظرا للازمة الأمنية التي تعرفها مالي، مما يهدد الوضع السياحي في الصحراء الجزائرية، وما سوف يلحقها من أثار سلبية نتيجة هذه الأزمة، مع العلم أن السياحة الصحراوية تعرف إقبال السياح الأجانب وخاصة من أوروبا لقضاء عطلتها.

وما شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أحداث مأسوية ودموية خلال الفترة الأخيرة مثل تونس ومصر وليبيا، وما يحدث حاليا في سوريا أمر بالغ الخطورة فيما يخص السياحة العربية، بالإضافة إلى أن هذا الوضع رسخ في أذهان السياح الأجانب وخاصة الغربيين منهم فكرة الإرهاب، وهي فكرة ينظر إليها الكثير على أنها لصيقة بالدول العربية والإسلامية، وما ينجر عن هذا من أثار سلبية على السياحة العربية بصفة عامة والسياحة الجزائرية بصفة خاصة[1].

[1] – عراب عبد العزيز، إستراتجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 08، 2012 ص 148.

المبحث الثالث: سبل وآليات التصدي للتهديدات الأمنية للنشاط السياحي

كما سبق الإشارة إليه في المبحث السابق عن مدى تأثير التهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية، وبالتالي إنعكاسها على الاستقطاب السياحي، في هذا المبحث عرجنا الى السبل الكفيلة التي نرها مناسبة للتصدي لهذه التهديدات الأمنية والمستهدفة للأنشطة السياحية، حيث تطرقنا فيه إلى المواجهة الأمنية لمنع الجرائم السياحية أي إقحام الشرطة السياحية في تأمين المواقع السياحية وكذا السواح، أين خصصنا له المطلب الأول، يليها مطلب ثاني وخصصناه إلى التعاون الدولي لموجهة كافة الأخطار المحدقة بالسياحة، وكمطلب ثالث خصصناه إلى المواجهة عن طريق الإعلام الأمني، ختمنا هذا المبحث بجهود الدولة الجزائرية في إعادة استتباب الأمن وانعكاسه على العملية السياحية.

المطلب الأول: المواجهة الأمنية للتهديدات الماسة بالنشاط السياحي

مما لا شك فيه أن الجريمة وجدت منذ فجر التاريخ، وستظل باقية ما بقي الإنسان على الأرض، وبطبيعة الحال فقد سبقت الجريمة جهاز الأمن في المجتمع، بل هي التي دعت إلى التفكير في وجوده لمكافحتها، وحتى الان ومع تشعب وتعقيد الحياة وسبل المعيشة، فإن الجريمة هي التي تلهم المعنيين بأساليب منعها حفاظا على كيان المجتمعات ونظمها وإستقرارها[1].

والجريمة – كما هو معلوم – في تطور مستمر، من حيث التخطيط والتنفيذ والتخلص من الأثار، وتضليل العدالة وهذا يحتم على أجهزة الأمن في المجتمعات المختلفة أن تلاحق كل ذلك، وحبذا لو تمكنت الشرطة في هذا الصراع من التفوق وإجهاض الجريمة قبل أن ترى النور.

[1] - اللواء عبد الحكيم عباس إجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها – جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية الرياض 1412 هـ-1992 م ص 13.

وحقيقة الأمر أن الجريمة إعتداء صارخ على المجتمع كله فهي ظاهرة إجتماعية، ومكافحتها تقتضي تظافر قوى وجهود كافة المؤسسات والمركز المتخصصة والوزارات المختلفة في تناسق تام للقضاء على أسباب الإجرام في المجتمع.

وجهاز الشرطة في المجتمع هو المسؤول الأول عن منع الجريمة وضبطها وحتى ينهض بهذه المسؤولية الكبيرة كان له من السلطات ما يضمن له بلوغ الهدف وتحقيق النتيجة المرجوة، وقد يتخذ كافة الإجراءات التي تهدف إلى منع الجريمة.

أولا- إجراءات منع الجريمة:

يهتم جهاز الأمن بمنع الجريمة بكافة أنواعها إهتمام كبيرا، ويقصد بمنع الجريمة" التخطيط العلمي القائم على التجربة والدراسة السديدة بهدف عدم تمكين المجرم من ارتكاب الجريمة التي خطط لها، بالتالي تجنيب المجتمع هذا العدوان على كيانه وأفراده".[1]

والإجراءات التي تتخذ في هذا الشأن لا تقع تحت حصر، فهي تختلف باختلاف الظروف والملابسات والجرائم، ولكن هناك إجراءات تلجأ إليها الشرطة بصفة عامة لمنع الجريمة، نتناول بعضها فيما يلي:

1-حضور الشرطي: وهو إجراء في غاية الأهمية لمنع وقوع الجريمة فيجب أن يكون هناك حضور للشرطة في كل مكان ووقت على قدر الإمكان، فالمجرم الذي يواجه برجل الشرطة وهو في طريقه لارتكاب الجريمة لا شك أنه يعدل عنها فورا انتظار لفرصة أخرى، فإذا عرفت هذه الفرصة كانت النتيجة منع وقوع الجريمة، وصور الحضور الشرطي عديدة منها:

-**الدوريات:** تقوم جهات الشرطة في كل مديرية للأمن بوضع خطة شهرية للدوريات على مستوى الأفراد والضباط من مختلف الرتب، يحقق الحضور الشرطي طوال الشهر وفي سائر إنحاء المديرية مع التركيز على الأماكن الهامة والمعرضة للحوادث والأوقات المرجح انتهازها إجراميا.

[1] - مرجع سابق ص ص 14-15.

-**أنواع الدوريات:** راجلة وراكبة، وتعقيبية ومكبرة وليلية ونهارية، والدوريات ضرورة من ضروريات منع الجريمة والحفاظ على الأمن، وهي تحقق غرضين: **أولهما** إشاعة الطمأنينة في نفوس المواطنين وإرهاب المجرمين، **ثانيها** توفير رقابة جدية وعلى رجال الحفظ والتحقق من يقظتهم وقيامهم بواجبهم على الوجه الأكمل.

-**تنظيم الدوريات:** تنظم الدوريات من حيث تحديد خط السير الدورية، وتقسم الدائرة الجغرافية لكل قسم أو مركز إلى مناطق محددة تحديدا دقيقا، وتكون كل منطقة خط سير للدورية، ويجب أن يراعى في هذا التقسيم ضمان السيطرة والإلمام الشامل بالشوارع والمحلات التجارية والمصاريف وغير ذلك من المنشآت الهامة والشخصيات التي يجب التركيز على ملاحظتها وتوفير الأمن لها.

وقت خروج وعودة الدورية بما يحقق الجدية والمتابعة والمراقبة والفائدة في النهاية، ولا يجوز العودة قبل الميعاد المحدد إلا لأسباب قوية وتوضح:[1]

-**التفتيش على الدورية:** يجب على رئيس الدورية التفتيش على أفرادها وعلى أسلحتهم وعدد الذخيرة ونظافة السلاح، ورقم السيارة وصلاحيته أن ويثبت نتيجة هذا التفتيش في دفتر الأحوال، ويجب التفتيش على الدورية عند العودة أيضا وإثبات أية ملاحظات لوحظت أثناء الدورية.

- **الأكمنة (الكمائن):** تلجأ أجهزة الأمن لهذا الإجراء في مناسبات خاصة بقصد منع جرائم كثيرة (سياسية وجنائية) وتتركز هذه الأكمنة عند مداخل المدن والبلاد والجسور (الكباري) والطرق السريعة وقريبا من المنشآت الحيوية والسفارات، ويشترط لنجاح هذه الأكمنة في منع الجرائم أن يختار لها ضباط على درجة عالية من الكفاءة، والوعي والذكاء وحس التصرف عند مواجهة المواقف المفاجئة، ويجب أن يتغير مكانها من وقت لأخر وتعمل بطريقة سرية.

وكثيرا ما أدى نجاح الأكمنة إلى منع جرائم خطيرة وذلك بضبط أسلحة ومفرقعات ومنشورات وخطط إجرامية في طريقها للتنفيذ.

- **الحراسة الثابتة:** قد تقتضي الحالة – بالدراسة والملاحظة – وضع حراسة ثابتة من فرد شرطة أو أكثر حسب الاقتضاء لمنع أية جريمة على المنشآت الحيوية والشخصيات الهامة،

[1]- مرجع سابق ص ص 16-17.

ويجب المرور المستمر على هذه الحراسات والتأكد من يقتضيها وإلمامها بواجباتها والهدف من وجودها.

- **الحملات التفتيشية:** يجب على جهاز الأمن أن يخطط لحملات تفتيشية بصفة دائمة كل في إختصاصه والهدف من هذه الحملات التفتيشية منع الجرائم المختلفة، وذلك بضبط الأسلحة غير المرخصة والمفرقعات والمواد المخدرة وغيرها مما تعد حيازتها في حقيقة الأمر جرائم، ولكن المقصود هو منع جرائم أخرى أخطر من مجرد الحيازة.

ثانيا- الشرطة السياحية:

إذا كان الأمن السياحي هو توفير عنصر الأمن والطمأنينة للسائح منذ وصوله إلى البلاد حتى لحظة مغادرته لها، فإن الأمن السياحي يشمل[1]:

- تأمين الأفواج السياحية، ويتم ذلك بالتنسيق مع الشركات السياحية المنظمة للرحلات السياحية منذ وصولها في مجموعات أو أفواج سياحية على البلاد وحتى مغادرتها من خلال: قيام الشركات السياحية بإخطار الجهات الأمنية (شرطة سياحية، شرطة الأمن العام) بكل فوج سياحي وتاريخ وصوله ومدة زيارته وبرامجه السياحية وأماكن إقامته.
- تقوم الأجهزة الأمنية المختلفة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة في تأمين المناطق السياحية والأثرية للحد من الجريمة السياحية ولبث الطمأنينة والأمن في نفوس السياح.
- تأمين الفنادق وأماكن تجمعات السياح والمحلات العامة التي يتردد عليها السياح وتنظيم الدوريات فيها.
- توفير المراقبة السرية في المناطق السياحية لمراقبة حالات الأمن وضبط الأشخاص الذين يسيئون للسياح.
- **تأمين المناطق التي يرتادها السياح** من خلال:
- تأمين المناطق الأثرية والمناطق السياحية والمتاحف والفنادق والملاهي والقرى السياحية وأماكن الإيواء مثل الشقق المفروشة والنوادي الرياضية والمطارات والموانئ ومواقف السيارات والمحلات التجارية ومحطات السكك الحديدية والطرق.

[1]- محمود شاكر سعيد – خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1431-2010 م ص 34- 35.

- تحديد الخدمات اللازمة لكل مرفق من المرافق التي يزورها السياح مع الإستعانة بنظم مراقبي الأمن، والاستعانة بإستخدام الأجهزة التقنية الحديثة في نظام التأمين حتى لا تكون هذه الأماكن عرضة لأي نشاط إجرامي قد يسيء إلى النشاط السياحي من جانب وإلى الدخل القومي من جانب أخر[1].

ثالثا – أمن الصناعة السياحية

يشمل موضوع أمن الصناعة السياحية مجالات كثيرة لتحقيق الأهداف السياحية المطلوبة من قبل صانع السياحة وطالب السياحية الذي هو السائح، إذ أن أمن صناعة السياحة يشمل أمن المطارات والخطوط الجوية، وأمن الفنادق والأمن المصرفي، والأمن العام، والأمن الخاص... وغيرها.

والى جانب هذه المرافق يحتاج السائح إلى الأمن في عدد من النواحي يغفل عنها بعض صناع السياحة منها[2]:

1- أمن الطعام والشراب: إذ أن أشد ما يفسد إجازة السائح هو أن تداهمه أمراض ما يسمى إضطرابات المعدة نتيجة تغير أساليب وأنواع الطعام والشراب في بلد السائح عنها في البلد الذي يزوره، لذا فإن مهمة المسؤولين عن السياحة مراعاة التأكد من وجود الضمانات الصحية المناسبة في المطاعم السياحية إلى جانب النظافة مرافقتها وملحقاتها، من خلال التفتيش العشوائي والدائم عليها.

2- أمن سيارات الأجرة (التاكسي): إذ يجب أن تكون سيارات الأجرة مرخصة، وأن تحمل التأمين المناسب الذي يحمي الراكب والسائح، ويجب أن يحمل سائقها ترخيصا خاصا وتزويده بمعلومات ثقافية عن أساليب التعامل مع ضيوف الوطن بعيدا عن الجشع والتغفال، كما ينبغي متابعة السيارات الخاصة التي تخدم السياح بأساليب غير حضارية.

3- الأدلاء السياحيون: إن كل سائق هو دليل سياحي غير رسمي، ولكن الإدلاء السياحيين الرسميين يجب أن يكونوا مختصين ومؤهلين وبخاصة من قبل الشركات السياحية التي تنظم الرحلات السياحية الداخلية والخارجية.

[1] – مرجع سابق ص 35.

[2] - مرجع سابق ص37-38.

وأخيرا ينبغي أن يتحمل كل مواطن مسؤوليته الأدبية تجاه السياح الذين يفدون إلى بلده، وأن يكون خير ممثل لوطنه في تعامله مع السياح ليعطي انطباعا جيدا عن وطنه ومواطنيه.

المطلب الثاني: التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الأمنية على الأنشطة السياحية

نتيجة لظهور أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما تقدمه من إسهامات في دعم وتقوية العلاقات بين الشعوب، وإذكاء روح التواصل بين المجتمعات المختلفة، وهي أمور تساعد بقوة في نشر التعاون الدولي بين دول العالم وهي الأمور التي دفعت مختلف دول العامل التي تبذل الجهود الجماعية التعاونية فيما بينها والتي إستهدفت التعاون في تنمية الأنشطة السياحية والحث على إقبال المواطنين على أنماط السياحية.

وقد برزت الجهود السابقة في صورة إنشاء العديد من الاتحادات والروابط الدولية الحكومية والخاصة التي تضمنت العديد من الأنشطة الهادفة إلى دفع ودعم التنمية السياحية بين دول العام، وفيما يلي نتعرض لأهم المنظمات الدولية التي أنشئت لتحقيق هذا الغرض.

في عام 1869 ميلادية تجمع أصحاب الفنادق ذات الطابع العالمي في اتحاد دولي تحت مسمى " الاتحاد الدولي للفندقيين" وقد إستهدفت تقوية العلاقات المتبادلة بين أعضائه من الفنادق، وتشجيع الاتفاقات الثنائية والإقليمية فيما بينهم بما يوفر إمكانية تنظيم الإقامات المتكاملة للعملاء وتنظيم خطوط سيرهم في رحلاتهم.

في عام 1898 ميلادية أنشئت "الرابطة الدولية للجمعيات السياحية" وعدل إسمها ونظامها في عام 1919 ميلادي تحت مسمى "الحلف الدولي للسياحة"، وقد كان من أول أهدافه تأكيد التعاون الدولي في مجال السياحة وحث الدول على إندماج السياحة في حقل اهتماماتها وعملها.[1]

وعندما أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، إتجهت جهود العصبة إلى تحرير السياحة من الإجراءات والقيود التي كانت تكبلها أثناء الحرب وذلك من خلال عقد المؤتمر الدولي لتنمية السياحة وإختصار إجراءات السفر بين الدول في عام 1926 بمدينة

[1] - علي بن فايز الجحني،مرجع سبق ذكره، ص 171.

جنيف والذي إنتهى بتوصيات اهتمت بتخفيف قيود النقد وإجراءات الجمارك والاهتمام بإحصائيات السياحة وتعريف السائح.

كما أن اللجنة الاقتصادية لبعض الأمم تمكنت من عقد إتفاقية لتسهيل الدعاية التجارية نصت في مادتها الرابعة على إعفاء مواد الدعاية السياحية من الرسوم الجمركية.

وعند إنشاء هيئة الأمم المتحدة والتي إحتلت مكان عصبة الأمم في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت بإنشاء "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" في عام 1946 ميلادي، حيث إنشقت عن المجلس لجنة " نقل و المواصلات" والتي إهتمت بمسائل السفر والسياحة الدولية، كما أنشأت هيئة الأمم المتحدة المنظمة الدولية الحكومية البحرية الاستشارية (IMCO)، وقد تعاونت جهود هذه المنظمات في عقد العديد من الاتفاقيات الدولية التي استهدفت تنمية الحركة السياحية الدولية ومنها اتفاقية نيويورك عام 1954 وقد نظمت بمقتضاها التسهيلات الجمركية الخاصة بالسياحة ونظم الاستيراد المؤقت للسيارات وفي عام 1963 دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مؤتمر دولي خاص بالسياحة الدولية وإصدار توصيات بتسيير الإجراءات الحكومية المفروضة على السفر الدولي من جوازات وإدارات تسجيل وجمارك وتبادل نقد والرسوم والضرائب وإجراءات صحية، إلى جوار المنظمات السابقة فإن هيئة الأمم المتحدة، أنشأت عدة منظمات أخرى على صلة غير مباشرة بتنمية الحركة السياحية ومنها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو جميعها على صلة دقيقة بأنماط من السياحات مثل سياحة العمل والعلاج والدراسة.

وعلى المستوى الحكومي أنشأت الدول "منظمة السياحة العالمية .W.TO " وهي منظمة حكومية تعني بالسياحة العالمية، وهي تعد إمتدادا للإتحاد الدولي للهيئات السياحية ويقع مقر هذه المنظمة في مدريد باسبانيا، وهي تعد مستشار الأمم المتحدة في مجال السياحة الدولية، وتقوم بالعديد من الدراسات التي تساعد في تنمية السياحة الدولية، كما تصدر عدة دوريات في ذات الموضوع[1].

[1]– مرجع سابق ص 172.

وعلى مستوى الجهود الخاص ببعض الشركات السياحية والأفراد فقد أنشئ الاتحاد الدولي لهيئات السياحية (اليوتو) في عام 1925 ومقره مدينة جنيف، وقد أدمج لاحقا في منظمة السياحة العالمية المشار إليها آنفا، كما أنشأت مكاتب السياحية العربية إتحادا لها تحت مسمى "إتحاد منظمات السياحة العربية "وهي منظمة إقليمية يقتصر نشاطها على تنمية السياحة العالمية ومقرها الرئيس في بيروت بلبنان.

وبعد أن تعرضت صناعة السياحة في عدة دول لعمليات إرهابية، الهدف منها ضرب إقتصاد هذه الدول عن طريق ضرب الحركة السياحية فيها، فقد تعاونت دول العالم على التصدي لهذه الموجة الإرهابية سواء من خلال تبادل المعلومات، أو تسريع تسليم المجرمين الهاربين، أو رفض منح حق اللجوء السياسي للكثير منهم، بالإضافة إلى التعاون الدولي لموجهة خطف الطائرات[1].

1- **التعاون العربي في مجال الأمن السياحي**

تجلى هذا التعاون في الخروج بعدة توصيات عن المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الأمن السياحي[2]:

أولا- بشأن مفهوم الأمن السياحي ومجالاته

- دعوة الجهات المعينة في الدول الأعضاء، وبخاصة الإعلامية والتربوية والفعاليات السياحية، إلى الإهتمام بزيادة الوعي السياحي لدى الموطنين، بما يؤهله للمساهمة في تعزيز الأمن السياحي، وتوفير المناخات الملائمة لتنشيط الحركة السياحية.
- دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى العمل على تزويد المواقع والمناطق السياحية والأثرية بتقنيات المراقبة وأجهزة الإنذار الحديثة، وتوفير وسائل الإسعاف والإنقاذ الضرورية، بما يساعد على تأمين الحماية الأمنية اللازمة لها،ومواجهة تبعات أي عمل تخريبي أو إعتدائي قد تتعرض له.

[1]- مرجع سابق ص 173.

[2] - دولاش كريم وآخرون، مذكرة نهاية تربص بعنوان العلاقة بين السياحة والامن ومرتكزات الامن السياحي المديرية العامة للأمن الوطني نموذجا، المدرسة العليا للشرطة /الجزائر، دفعة 2019/2018، ص 63.

ثانيا- بشأن مردود الأمن السياحي على العوائد الاقتصادية للدول العربية

- دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الإجراءات الأمنية في سائر المرافق والمناطق السياحية، بما يساهم في تنشط حركة السياحية وزيادة العوائد الاقتصادية للبلاد.
- دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تشديد العقوبات المفروضة على الجرائم المرتكبة في مجال الأمن السياحي والآثار للمساعدة في تعزيز الأمن السياحي ودعم الاقتصاد الوطني[1].

ثالثا- بشأن مستويات الأمن السياحي ووسائله المتاحة في الوطن العربي

- دعوة الدول الأعضاء إلى تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات في مجال الأمن السياحي وذلك من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين في هذا المجال، وكذلك المعلومات والمعطيات الأمنية السياحية، مع توفر قاعدة بيانات للأمن السياحي، بما يساهم في تدعيم الأمن السياحي وفعاليته في الدول العربية، على أن تتولى الأمانة العامة إجراء التنسيق اللازم بشان تبادل الزيارات والخبرات.
- دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى إصدار التشريعات والأنظمة اللازمة المتعلقة بأجهزة الأمن السياحي، بما يساعد على تنظيم هذا القطاع وتعزيز أمنه وتدعيم دوره.

رابعا- بشأن تأهيل العاملين في الشرطة السياحية

- دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى إخضاع العالمين في أجهزة الشرطة السياحية لدورات تدريب وتأهيل لتمكينهم من مواكبة كافة المستجدات على هذا الصعيد، وبحيث تشمل برامج تلك الدورات موضوعات نظرية وعملية ذات أبعاد تاريخية وثقافية واقتصادية وإجتماعية وحضارية وغيرها.
- دعوة الجهات المعنية الدول الأعضاء إلى تزويد العاملين في أجهزة الشرطة السياحية بالتقنيات والتجهيزات الحديثة لتمكنيهم من مواجهة كافة التحديات الأمنية، وقيامهم بالمهام الموكلة إليهم على الشكل المطلوب.

[1]- مرجع سابق ص ص 63-64.

- دعوة كليات ومعاهد التدريب في الدول الأعضاء إلى الاستعانة في عملها بالجهات الأخرى العالمية في ميدان الشرطة السياحية، وتحديثها باستمرار لمواكبة التطورات والمستجدات، مع السعي لتبادلها بين كافة الدول العربية.
- الطلب إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تضمن في برنامج عملها تنظيم دورة تدريبية للعاملين في أجهزة الأمن السياحي، بما يساعد في تعزيز مؤهلاتهم وكفاءاتهم في مجال عملهم.

خامسا- بشأن مشروع هيكل تنظيمي نموذجي لجهاز متخصص بالأمن السياحي

- إعتماد مشروع الهيكل التنظيمي النموذجي لجهاز متخصص بالأمن السياحي، والطلب إلى الأمانة العامة تعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة منه.

سادسا- بشأن إستراتجية عربية موحدة نموذجية في مجال الأمن السياحي

- إعتماد مشروع الإستراتجية العربية النموذجية في مجال الأمن السياحي، والطلب إلى الأمانة العامة تعميمه على الدول الأعضاء لإبداء ما لديها من ملاحظات ومقترحات بشأنه، على أن يتم عرضه مع تلك الملاحظات والمقترحات على أعمال المؤتمر المقبل[1].

[1]- مرجع سابق ص ص 64-65.

المطلب الثالث: الإعلام الأمني وأهميته في الاستقرار الأمني وانعكاسه على الاستقطاب السياحي

أصبح الإعلام محورا أساسيا لمختلف القضايا الأساسية، وإزدادت أهميته بوسائله المختلفة في المجتمع في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بما في ذلك المجال الأمني، إذ لحقت تلك التطورات بالظواهر الأمنية ذاتها، والظواهر التي تتعامل معها، الأمر الذي تطلب تحديثا وتطويرا مستمرا للسياسات الأمني وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر.

1- مفهوم الإعلام الأمني وعناصره:

- **مفهومه:** يعد مفهوم الأمن المعاصر من أهم المفاهيم العامة بسبب إرتباطها المباشر بحياة وكرامة الأفراد والجماعات والسلامة المدنية واستمرارها، فهو بحاجة إلى الكثير من الوسائل والأدوات، ولم تعد إستخدامها حكرا على الأجهزة الأمنية، فالعلاقة بين الأمن والإعلام هي علاقة ارتباطيه، فالإعلام بوسائله المختلفة لمقروءة والمسموعة والمرئية يلعب دورا بارزا ويؤثر بفعالية في دعم نشر المعرفة الأمنية[1].

إذا للإعلام الأمني دور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع وركيزته أساسية لدعم تنمية الحس الأمني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار، إضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح الوسيلة الوحيدة لتوسيع الأفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونوا على اتصال مباشر مع الأحداث.

ومنه فالإعلام الأمني برز مفهومه بشكل كبير خلال نهائيات القرن العشرين كمفهوم جديد في حقل الإعلام العام، ومن هنا جاء مصطلح الإعلام الأمني كحقل من حقول الإعلام المتخصص بعد إنتشار هذا المفهوم من خلال الفضائيات والقنوات المتخصصة والإذاعات والصحف، كل يعمل في مجال محدد ويوجه إلى جمهور محدد.

[1]- مقال بعنوان مفهوم الإعلام الأمني واهميته ودوره في المجتمع 30 جانفي2013 ،على الانترنيت عبر الرابط http//almajd.ps بتاريخ 2022/04/25(غير مرقم).

يرى البعض انه يعد فرعا من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم رجال الأمن ذاتهم، كان يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر يتعلق برجال الأمن.

أما البعض يرى أن الإعلام الأمني في الأصل هو الاستخدام المهني للإعلام من قبل الأجهزة الأمنية إذ أن الإعلام الأمني (يقصد به كافة الأنشطة الإعلامية المقصودة والمخطط لها وما يتم إعداده من رسائل إعلامية بهدف إلقاء الضوء والتعريف بجميع الجهود والإنجازات التي تحققها وزارة الداخلية في إطار إستراتجيتها الأمنية الشاملة من خلال كافة وسائل الإعلام والاتصال المختلفة).

- **عناصر الإعلام الأمني:** عناصر الإعلام الأمني هي ذاتها عناصر أية عملية إعلامية وإن كان لكل منها خصائص نوعية معينة تميزها عن عناصر الإعلام العام ومجالات الإعلام التخصصي الأخرى وفيما يلي تعرض بإيجاز لعنصر الإعلام الأمني والخصائص النوعية المميزة لها:

- **القائم بالاتصال:** فيما يتعلق بالقائم بالاتصال في نطاق عملية الإعلام الأمني فيتمثل بالجهات الأمنية المتخصصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وهذا يتم من خلال الظروف التي يتم من خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف.
- **الرسالة:** وتتمثل في فكرة أو الموضوع أو الرؤية أو الخبر أو المعلومة أو الحدث المراد نقله، والرسالة تمثل صلب العملية الإعلامية وهي تتكون من شكل ومضمون.
- **القناة الإعلامية:** من المعروف أنه توجد ثلاث أنواع من القنوات الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، ولا يمكن القول بأفضلية نوع على الأخر لأن العوامل المحددة لتفضيل القناة على قناة تتمثل في طبيعة الرسالة وخصائص الجمهور المستهدف والأهداف المراد الوصول إليها من إطلاق الرسالة وتوقيتها[1].
- **الجمهور المستهدف:** على المخطط الإعلامي أن يضع في الإعتبار خصائص الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية التي قد تشمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي.

[1] - نفس المرجع غير مرقم.

- **التغذية العكسية:** تعد أحد العناصر الهامة لأية عملية إعلامية فعالة، توضح لنا نوعية الاستجابة للرسالة من حيث مدى القبول أو الرفض سواء للشكل أو الموضوع لتطوير وتحديث العملية الإعلامية وزيادة كفاءتها وفعاليتها بإستمرار.

2–دور الإعلام الأمني في الاستقرار الأمني: يلعب الإعلام الأمني دورا مهما في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها فهو يلبي حاجات إجتماعية تسهم في التوعية والتثقيف والتوجيه والرشاد للوقوف بوجه الظواهر والمتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الفكر والسلوك والقيم.

كما له دور ايجابيا سليما يسهم في الحفاظ على أمن الدولة إسهاما كبيرا خاصة إذا تم تطبيقه ضمن خطط مدروسة وقيامه على جملة من المبادئ والقيم والثوابت التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، وتهيئة رأي عام مستنير عن نشاط رجال الأمن داخل المجتمع[1].

3- علاقة الأمن الإعلامي بالأمن السياحي

يقصد به مجموعة البرامج الهادفة الإرشادية والتثقيفية المختصة التي تبث للتوجيه من خلال وسائل الإعلام المختلفة لإيجاد الوعي السياحي بدور صناعة السياحة في الاقتصاد وذلك من خلال:

- الارتقاء بمستوى الوعي السياحي والحضاري لدى جمهور المواطنين في الدول المضيفة للسياح.
- تقديم المعلومات الأمنية للجماهير المرتبطة بالنشاط السياحي ومعدلات الحركة السياحية وأهمية تناميها وأثارها الإيجابية.
- الالتزام بالموضوعية وعدم المبالغة من قبل وسائل الإعلام فيما يتم تدوينه من أحداث عدائية سواء تعرضت له الدول المضيفة أو غيرها، وتحليل الأحداث من ذوي الخبرة بإبعادها وملابساتها الحقيقية وأثارها وانعكاساتها لخلق ثقافة أمنية لدى جمهور الدولة المضيفة للسياح[2].

---

[1]– نفس المرجع غير مرقم.

[2] – زيداني فتح الله، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لينيل شهادة الماستر، كلية الحقوق بجامعة بسكرة 2015 ص 16.

كما سبق في الإشارة إليه في المبحث الثاني في شقه المتعلق بالإشاعة وأثرها على سلوك السائح، في هذا الشأن يلعب الإعلام الأمني دورا هاما في التصدي للشائعات حيث يعتبر أهم وسيلة لمحاربتها عن طريق العمل المضاد لمنعه وقوع حالات الالتباس والغموض، ويحقق ذلك عمليا بتوافر وسائل الإعلام التي تهدف إلى معالجة المواضيع والمسائل الأمنية، وتقديم الأخبار، والمعلومات الصحيحة عنها بدقة والكشف عن ملابساتها أمام الرأي العام[1].

ويمكن اللجوء إلى الإعلانات الرسمية والمنشورات التي تدحض الشائعات، كما يمكن اللجوء إلى مصدر رسمي ومسؤول في آن واحد لدحض الشائعة بما يفيد الإقناع.[2]

إن وسائل مقاومة الإشاعة، هي وسائل الإعلام بأكملها وكذلك خبراء العلاقات العامة، وهي الوسائل التي تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ خطة مقاومة الإشاعة.[3]

[1] – ايمانويل طائب، الشائعات في الصحافة، مجلة ديوجين، المجلس الدولي لفسلفة والعلوم الإنسانية، العدد 213، 2008، ص 152

[2] – صلاح عبد الحميد ، الإعلام وإدارة الأزمات ، مؤسسة طيبة للطباعة و النشر ، القاهرة 2013 ص 160 .

[3] – محمد عبد الرؤوف محمد باحث دكتوراه – قسم القانون الدولي العام دور الإعلام في مكافحة الشائعات بحث مقدم للمؤتر العلمي لسادس القانون والشائعات في الفترة من 22 إلى 23 افريل 2019 – كلية الحقوق طنطا –

المطلب الرابع: جهود الدولة الجزائرية في إستتباب الأمن وإنعكاستها على الأنشطة السياحية

إن الوضعية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، وفظاعة الجرائم الإرهابية المقترفة في حق المواطنين العزل، ونظرا كذلك إلى الحصار غير المعلن الذي ضرب الجزائر من طرف كل الدول العالم تقريبا، بما فيه الدول الصديقة والشقيقة، لم ينل من عزيمة قوات الأمن للتصدي لهذا الخطر الداهم، رغم قلة الإمكانيات وفقدان التجربة في الميدان آنذاك.

حيث أن استراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة هذه الجماعات المجرمة المسلحة، تم بنائها على ثلاث محاور أساسية وهي: الطرق الأمنية والطرق البسيكولوجية، والتعاون الدولي[1].

بالنسبة للطرق الأمنية تمثلت في انتهاج منهجين تمثلا في:

أ- الجانب القانوني تمثل في تشريع القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب كمرحلة أولى.

ب-الجانب الميداني تمثل في الجانب الردعي بالقيام بالعمليات الأمنية المتمثلة في مكافحة الإرهاب بالسلاح.

أما الطرق البسيكولوجي تمثلت في محاربة الفكر المتشدد والتي قسمت إلى ثلاث فترات هي إصدار قانون سمي بتدابير الرحمة، قانون استعادة الوئام المدني، قانون تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والذي تم تزكيته من طرف الشعب.

في مجال التعاون الدولي، تجلى ذلك من خلال انضمام الجزائر إلى عدة منظمات الدولية وافريقية منها الشرطة الدولية انتربول، وافريبول.

بفضل هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الدولة مكنتها من تحقيق نتائج جعلها محل إشادة من عديد الدول العظمى التي مسها الإرهاب، والتي تريد مقاسمتها التجربة في محاربة الإرهاب.

[1]- من اعداد الطالب عليلي محمد بناءا على معارفه المهنية.

في مجال محاربة الجريمة بكافة أشكالها وللتقليل من نسبة الإجرام الحضري داخل المدن سعت الدولة منذ الاستقلال إلى انتهاج أساليب الوقائية وأساليب ردعية، بالنسبة للأساليب الوقائية تمثلت في إنشاء مقرات للأمن الحضري لتفعيل العمل الجواري من خلال العمل التوعوي والتحسيسي وكذا المبادرة إلى حل الخلافات البسيطة قبل تطور امورها.

أما من الجانب الردعي، يتمثل في تطبيق القانون الجزائي على الأفراد المتورطين في كافة أشكال الجرائم، وضع خطط أمنية ميدانية لتنظيم عمليات مداهمات شرطة تستهدف الأحياء التي تشهد الجرائم المولدة الشعور باللاأمن لدى الموطن.

حيث أن جهود الدولة الجزائرية في إعادة استتباب الأمن، انعكس إيجابا على القطاع السياحي بعد أن عرف ركودا غير مسبوق، حيث أصبح ظاهرا للعيان أنه سنة بعد سنة تشهد الجزائر توافدا لعديد السياح والزوار على الأمكنة السياحية، بعد أن كانت شبه مستحيلة إلا على بعض المناطق الآمنة والحصرية.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن تحقيق الأمن السياحي يتطلب ضرورة مواجهة كافة المخاطر والتهديدات الأمنية والتي سبق إشارتنا إليها في هذا الفصل، والتي تؤدي إلى تراجع النشاط السياحي، نتيجة إحساس الأفراد باللاأمن، لذا يقع على عاتق الدولة توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتوفير الأمن، ليتم التصدي لهذه المخاطر والتهديدات الأمنية، غير أن الإجراءات الأمنية لا تقتصر فقط على المصالح الأمنية لوحدها بل يجب إقحام كافة القطاعات الإدارية الأخرى المدخلة في عملية السياحية.

حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء بعض الحلول رأيناها مناسبة للتصدي إلى هذه التهديدات الماسة بالأنشطة السياحية.

ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، قمنا بتخصيص فصل كامل لدراسة حالة واقع الأمن السياحي على مستوى ولاية بومرداس، وهذا ما سنراه في الفصل الموالي.

- الفصل الثالث -

واقع السياحة الأمنية على مستوى ولاية بومرداس

هذا الفصل هو عبارة عن دراسة ميدانية للسياحة وعلاقته بالأمن على مستوى ولاية بومرداس، تطرقنا فيها إلى التعريف بالمقومات السياحة على مستوى ولاية بومرداس كمبحث أول، ليكون المبحث الثاني تعريف بجهود مصالح الأمن في حماية وتأمين السياحة والسياح على حد سواء، لننهي دراساتنا بإجراء دراسة ميدانية تمثلت في إنجاز إستبيان حول واقع الأمن السياحي بولاية بومرداس.

المبحث الأول: مقومات وجهود التنمية السياحة بولاية بومرداس

في هذا المبحث تناولنا المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية بومرداس، سواء من الجانب الطبيعي أو من الجانب الموروث الثقافي والحضاري، ثم تناولنا اهم الصناعات التقليدية التي تتميز بها الولاية، يليها مؤشرات النشاط السياحي وكذا المعوقات وآفاق التنمية السياحية ببومرداس.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة لبومرداس

على غرار باقي ولايات الوطن، توجد بولاية بومرداس مقر، مديرية للسياحية والصناعات التقليدية، تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح وهي مصلحة تنمية النشاطات السياحية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية والمراقبة، ثم مصلحة الإدارة والوسائل، ولكل مصلحة من هذه المصالح مهام معينة، حيث يتولى كل مكتب من هذه المصالح وظيفية محددة، بالنسبة للهيكل مديرية السياحية والصناعات التقليدية لولاية بومرداس نبينه في الشكل رقم 03 المتضمن المخطط الهيكلي لمديرية السياحية والصناعات التقليدية لولاية بومرداس.

الشكل رقم 03: مخطط توضيحي للهيكل التنظيمي لمديرية السياحة لولاية بومرداس:[1]

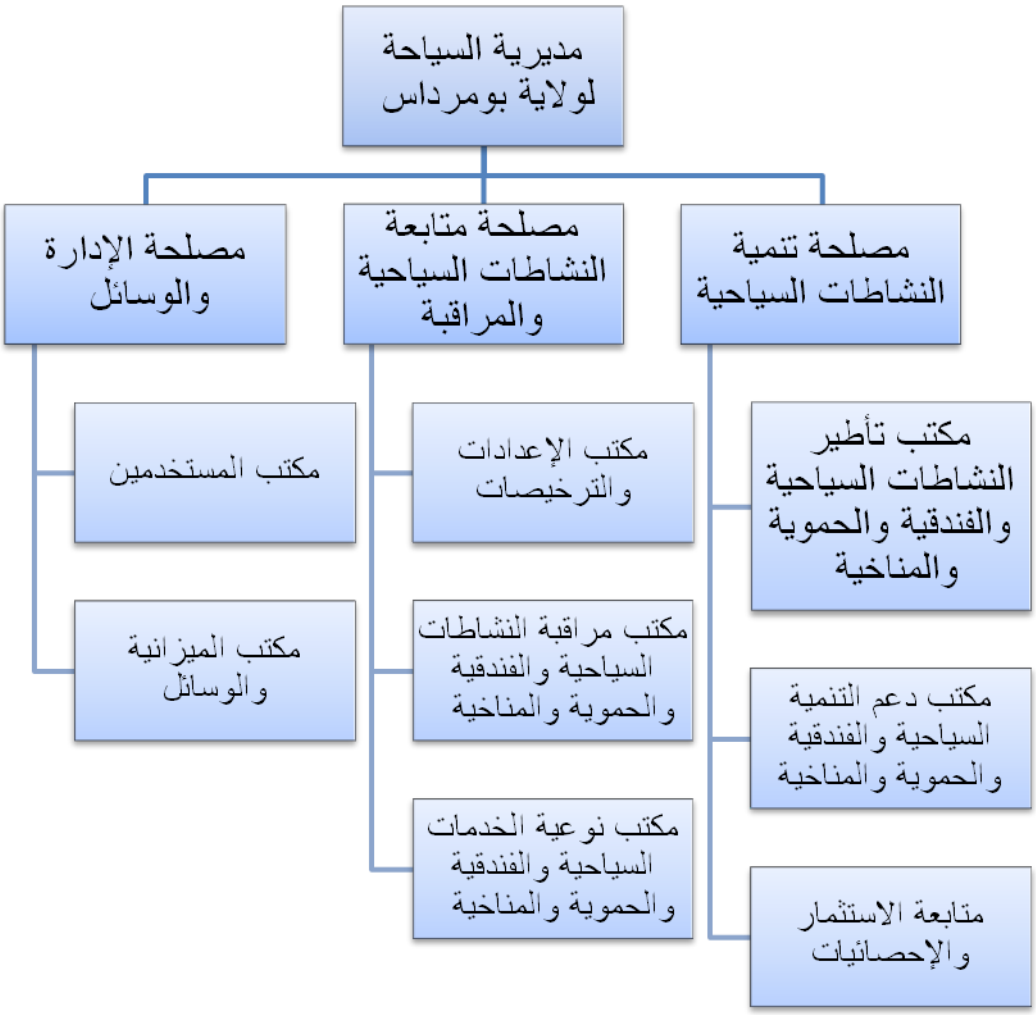

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات التنمية السياحية لولاية بومرداس:

تعتبر ولاية بومرداس وجهة سياحية واعدة، لما تملكه من مؤهلات الجذب السياحي، سواء تعلق الأمر بالمورد الطبيعي أو الموروث الثقافي والتاريخي الذي تزخر به المنطقة، أو نشاطات الصناعات التقليدية التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر الجذب السياحي.

[1]– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2جوان2007 يحدد تنظيم مديرية السياحة بالولاية إلى مكاتب"، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 20.

1_ مقومات التنمية السياحية:

أ_ الجانب الطبيعي:

يتجسد الثراء الطبيعي للسياحة في ولاية بومرداس بالدرجة الأولى بساحلها المتوسطي الممتد على مسافة 80كم، من بلدية أعفير شرقا إلى بلدية بودواو البحري غربا، بمجموعة من الشواطئ الجميلة التي يبلغ عددها 40شاطئا منها 17شاطئ محروس، نذكر على سبيل المثال: شاطئ بودواو البحري شواطئ بومرداس المدينة– شاطئ الكرمة – شواطئ زموي – شاطئ الصغيرات(الثنية) – شاطئ قورصو ... الخ.[1] تمتاز هذه الشواطئ برمالها الذهبية، التي نتجت من تراكم بعض المواد من الرمل الناعم والخشن والحصى، ومواد أخرى ناتجة عن عوامل التعرية للصخور أو أتية من المجاري المائية من أعالي الجبال، وتمتاز أيضا بمد وجزر بحري ضعيف وعمق متوسط، وبعض هذه الشواطئ تنتهي برؤوس وامتدادات صخرية داخل الماء مثل شواطئ: الصخرة السوداء– الكرمة– الرأس الأبيض– رأس جنات– رأس بنقوت وصخرة دلس. كما أحصت مديرية السياحة لولاية بومرداس "بعض الشواطئ التي تمنع فيها السباحة وعددها 23شاطئا نظرا لعدة عوامل مثل تلوث مياه بعضها مثل شاطئ 800مسكن ببومرداس المدينة، ووقوع بعضها الآخر في مناطق عسكرية شاطئية مثل شاطئ المنطقة العسكرية (بودواو البحري) وصعوبة الدخول إلى بعض الشواطئ بحكم عدم تهيئة مداخلها.[2]

ب_ الموروث الثقافي والحضاري:

يستند القطاع السياحي إلى حد بعيد على التراث الثقافي والحضاري، الذي تمتلك فيه كل منطقة خصوصياتها المحلية. وبحكم تجدر الولاية في عمق تاريخ منطقة شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، أعطى لها بعدا حضاريا قيما، من خلال الشواهد الأثرية التي تقف على الحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة، من الفترة الرومانية إلى الإسلامية إلى العثمانية، وأهم هذه المعالم الأثرية والتاريخية قصبة مدينة دلس، التي تعد من أهم المعالم التاريخية في المنطقة، فلا تكاد تخلو بلدية أو منطقة من هذه الشواهد، كخزان الماء الروماني الواقع في باب

[1] – مديرية السياحة لولاية بومرداس: الإمكانات السياحية، www.dt.boumerdes.com

[2] – République algérienne démocratique et populaire, Wilaya de Boumerdes, Direction de la planification et l'aménagementdu territoire, Monographie de la Wilaya de Boumerdes (année 2008), Mars 2009, p 111

الصور وارج "برج منايل، وكذلك لجزء من أسوار المدينة الرومانية بمدينة سي مصطفى والثنية، والموقع الأثري الذي أكتشف مؤخرا بزموري البحري وبرج رأس بنقوت"المطل على البحر والكنسية العتيقة في رأس جنات. كلها معالم جذب تساعد على ترقية السياحة الثقافية والعلمية التي تستقطب شريحة واسعة من السياح.[1]

أما المعالم الدينية الإسلامية فتتمثل في الزوايا القرآنية التي تفتح المجال أمام تطوير نمط للسياحة الدينية، وتنتشر في عدة مناطق من تراب الولاية، ولها سمعة وطنية حسنة نذكر أهمها:[2]

- زاوية عبد الرحمان الثعالبي التي تقع ببلدية يسر.
- زاوية سيدي أحمد بلعباس وتقع بجبل بوبراق ببلدية سيدي داود
- زاوية سيدي علي بن أحمد بن محمد البومرداسي (بلدية تيجلابين).
- مسجد زموري الذي يقع في غابة سيدي أحمد بلعباس بالإضافة إلى ذلك نجد العديد من الأضرحة للرجال الصالحين الذين مروا على المنطقة تذكر من بينها:

✓ضريح سيدي المجني: الذي يقع قرب البحر ببلدية دلس.

✓ضريح سيدي الحرفي: ويقع بالقصبة السفلي لبلدية دلس.

✓ضريح سيدي البخاري: ويقع بالقضية العليا لبلدية دلس.

إلى جانب الموروث الثقافي المادي تزخر الولاية كذلك الجانب الثقافي اللامادي، المتمثل في الفلكلور والمهرجانات الشعبية، التي تزيد السياحة بالولاية ثراء. فالولاية تشارك بفعالية في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية، من أجل إبراز القدرات السياحية للمنطقة وأهمها: إحياء اليومين العربي والعالمي للسياحة والمشاركة في الصالون الدولي السياحة والأسفار(SITEV)، وإحياء العديد من المناسبات المحلية مثل المهرجان الوطني المدرسي للموسيقى والعزف الفردي والجماعي من 1إلى 5 جويلية من كل عام، ومن أبرز الأعياد التي تسعى مديرية السياحة لولاية بومرداس إعادة إحيائها عيد العنب والبطيخ لبلدية برج منايل نهاية

[1]– مديرية السياحة لولاية بومرداس، دليل سياحي، 2018.

[2] – مديرية السياحة لولاية بومرداس: المواقع السياحية، (www.dt.boumerdes.com)

شهر سبتمبر، وعيد السردين ببلدية زموري في شهر جوان، إلى جانب عيد الورود والنباتات المتسلقة لبلدية بن شود بين شهري أوت ونوفمبر.[1]

ج_ الصناعات التقليدية:

تعد الصناعات التقليدية من بين أهم عناصر العرض السياحي، لأنها تتجاوب بشكل مباشر مع متطلبات التنوع السياحي، والتي تشير إليها النصوص القانونية المنظمة للقطاع وكافة مخططات التهيئة السياحية. وتعد ولاية بومرداس من بين الولايات الرائدة في ميدان الصناعات والحرف التقليدية، فهي تشتهر بصناعة الخزف الفني–السيراميك– الذي يزين جدران البيوت والقاعات الكبرى، ومختلف الأواني المنزلية وبعض أدوات التزيين والديكور. واستغل فنانوا الولاية ثراء تاريخ المنطقة ليجسدوا أهم المعالم والآثار على لوحاتهم، إضافة إلى تلك الآثار الوطنية المصنفة عالميا.

وتعد صناعة السلال والدوم كنز حقيقي يميز الولاية، إضافة إلى صناعة الخيزران والفخار والحلي التقليدي، والنفخ على الزجاج والزرابي والرسم على الخشب، وغيرها من الصناعات التقليدية التي تمثل عنصر جلب سياحي هام، وتعتبر كل من بلديات: بومرداس– بودواو – دلس– يسر – حمادي– برج منايل وخميس الخشنة الأكثر شهرة في هذا الميدان.

2_ مؤشرات النشاط السياحي ببومرداس:

أ_ التوافد على الحظيرة الفندقية:[2]

يعتبر توافد السياح على منطقة ما من المؤشرات الأساسية التي يمكن عبرها تقييم النشاط السياحي في هذه المنطقة.

[1] – نفس المرجع السابق.

[2]- العوبي عبد العزيز وزلماطي محمد شريف، واقع التنمية السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس، مذكرة الماستر - جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، السنة الجامعية 2018 – 2019، ص 106.

الجدول رقم1: تطور التوافد على الحظيرة الفندقية من 2013إلى 2018

التوافد	الجزائريين		الأجانب		المجموع	
السنوات	وصول	ليالي	وصول	ليالي	وصول	ليالي
2013	92325	103474	67306	67306	159631	170780
2014	55171	62801	6838	6838	62029	69639
2015	67150	75805	5650	5650	72800	81455
2016	55191	62801	7334	2244	57435	70135
2017	56172	61823	7920	4343	60515	69743
2018	9442	11395	98969	83745	93187	110364

- مدة الإقامة

- **المصدر من إعداد العوبي عبد العزيز وزلماطي محمد شريف،**[1]

- إن تحليل معطيات الجدول رقم 1سمح لنا بالتوصل إلى:

- **طغيان السياحة الداخلية:**الأغلبية الساحقة من المتوافدين إلى الحظيرة الفندقية خلال العشرية الماضية هم جزائريون ولا يمثل الأجانب إلا نسبة قليلة، يترجم هذا بصورة واضحة أن شكل السياحة الذي يطغى في ولاية بومرداس هي السياحة الداخلية هذا ليس استثناءا لهذه الولاية بل هو ظاهرة وطنية شاملة وعامة، وتدوم منذ عشرات السنين.

- **قصر مدة الإقامة:** فهي قصيرة جدا لا يصل معدلها يومين في أقصى حد لها، أي أن السياح الذين يقصدونها يقومون بزيارات عابرة ولا يمكثون فيها كثيرا، هذا يعني أن العائلة الجزائرية لا تقصد المؤسسات الفندقية لقضاء عطلها فيها، لأنه من المعروف عليها أنها عند الذهاب لقضاء العطلة تمكث في المكان أسبوعا كاملا على الأقل.

[1] - مرجع سابق ص 106.

ب_ التوافد على الشواطئ:

الجدول رقم2: تطور التوافد على الشواطئ بين سنة 2013و2018

السنة	التوافد على الشواطئ
2013	10800000
2014	9641000
2015	11000000
2016	10200000
2017	13400475
2018	15010000

المصدر من إعداد العوبي عبد العزيز وزلماطي محمد شريف

نلاحظ من الجدول رقم2أن التوافد على الشواطئ قد سجل نقلة نوعية من سنة 2013 إلى سنة 2018 أين بلغ أقصى حد له ب 15010000 مصطاف مما سمح للولاية بالارتقاء إلى المرتبة الثانية وطنيا بعد ولاية وهران وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الولاية لتهيئة الشواطئ وغيرها كربط الولاية بالطريق السيار شرق غرب بواسطة الطريق الإجتنابي بودواو زرالدة الذي سهل للوافدين من الشرق والغرب الدخول للولاية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر (المسيلة، برج بوعريريج، سطيف والبويرة)[1].

[1] - نفس المصدر السابق ص 108 .

المطلب الثالث: معوقات وآفاق التنمية السياحية

1_ معوقات التنمية السياحية

أولا: المعوقات البشرية

أ_التلوث بالمياه المستعملة: مهما كان أصلها منزلي أو صناعي، عندما تلقى المياه المستعملة في الوسط دون معالجة تؤدي حتما إلى تدهور نوعيته وتلوثه، الشيء الذي يشكل خطر على المواقع السياحية والصحة العمومية فواد قورصو الذي تلوث كلية جراء رمي المياه المستعملة للمدن، يجر كل هذه المياه إلى البحر الشيء الذي يشكل خطرا على السواحل. أثناء خرجاتنا الميدانية لاحظنا بعض من النقاط أين ترمي المياه المستعملة مباشرة في الشواطئ على غرار شاطئ القرصان[1].

ب_البناءات الفوضوية: تشكل البناءات الفوضوية عائقا في وجه التنمية السياحية، لأنها تكون توسعات لا تستجيب للمعايير العمرانية، فتؤدي إلى تشويه المناظر في الأحياء الحضرية بالمدن وفي التجمعات السكانية الريفية أيضا.

ج_نهب الرمال: تتعرض شواطئ ولاية بومرداس خاصة التي تقع بعيدا التجمعات السكانية إلى عملية استنزاف رمال البحر عن طريق نهبها لاستعمالها في البناء، هذه الظاهرة لا تؤدي فقط إلى تدهور الشواطئ وفقدان صبغتها السياحية فحسب بل تؤدي أيضا إلى تسرب مياه البحر إلى الأراضي الواقعة خلف الشواطئ، لتتسبب في ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية فقدان خصوبة الأراضي الفلاحية.

د_الحرائق: يعتبر الغطاء النباتي موردا سياحيا معتبرا حيث يضفي طابعا جماليا على المواقع السياحية، والحرائق من الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الموارد السياحية، حيث تقضي كلية على الغطاء النباتي وتؤدي إلى تشويه المناظر.

ن_تدهور المواقع التاريخية: تعتبر المواقع التاريخية موردا سياحيا تساهم في جاذبية المقاصد السياحية، أثناء خرجاتنا الميدانية لاحظنا معالم التدهور بادية على الكثير من المواقع التي

[1] - مرجع سابق ص 113.

زرناها، هذا التدهور ناتج عن العوامل الطبيعية بفعل عمليات الظواهر الطبيعية كالنحت من جهة وعن العامل البشري من جهة أخرى. ضف إلى ذلك إهمال هذه المعالم الذي يترجمه نقص أو غياب عمليات الصيانة والترميم مثل (قصبة دلس، شاطئ فور بدلس، منارة دلس .... الخ).

ثانيا – العوائق القانونية:

أ_ صعوبة الحصول على العقار:

إن مناطق التوسع السياحي هي مناطق حددت خصيصا لاستقبال المشاريع السياحية لكن لا يمكن التنازل عن الأراضي الموجودة داخلها ما لم يتم إنجاز أشغال تهيئتها ولا يمكن تهيئتها دون مخطط التهيئة السياحية لهذه المناطق. وبسبب تأخر دراسات وأشغال التهيئة بقيت هذه المناطق دون إستغلال منذ إنشائها سنة 1988، حيث تقابل طلبات المستثمرين بالرفض لنفس السبب، ما شكل عائقا أمام المستثمرين بشكل خاص وأمام التنمية السياحية بشكل عام.

إن المصادقة النهائية على ست (06) مخططات تهيئة سياحية من بين إحدى عشر مخططا من شأنه أن يعطي دفعا جديدا للاستثمار السياحي بولاية بومرداس.

ب_ صعوبة الحصول على التمويل البنكي: رغم توفر السيولة المالية إلى وقت قريب على مستوى البنوك، إلا أن الكثير من المستثمرين مازالوا يعانون من صعوبات كبيرة للحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم نتيجة الشروط التعجيزية التي مازالت البنوك تفرضها على أصحاب المشاريع، وهذا يشكل عائقا للتنمية السياحية[1].

2_ أفاق التنمية السياحية:

أولا: الاستثمار السياحي:

أ_الاستثمار في إطار البرنامج القطاعي: يمثل الاستثمار للقطاع السياحي ما يمثله الزرع للقطاع الفلاحي، فلا يمكن تنميته دون الاستثمار فيه، وفي هذا السياق خصصت الدولة للقطاع السياحي غلافا ماليا يقدر مليار و 131 مليون دج خلال العشرية الماضية، منها 169 مليون

[1] - نفس المرجع السابق ص 114 .

دينار في إطار برنامج 2005–2009 و962000000 دينار في إطار برنامج 2010–2014، كل العمليات التي تضمنتها هذه البرامج تدخل في إطار تحسين ظروف استقبال النشاط السياح وتهيئة محيط ملائم لتطوير النشاطات السياحية. كما استفاد القطاع خلال سنة 2018 من عملية تهيئة ثلاث مناطق للتوسع السياحي بمبلغ قدر بـ 41000000 دينار.

ب_استثمارات الجماعات المحلية:نظرا لمحدودية إمكانات البلديات، تخصص الولاية كل سنة مبالغ مالية على شكل إعانات للبلديات الساحلية وذلك لتغطية تكاليف تحضير موسم الاصطياف، التي تتمثل هذه الإعانات أساسا في صيانة مراكز الحماية المدنية صيانة دورات المياه، إعادة تهيئة المسالك المؤدية إلى الشواطئ وتزيين المحيط بالإضافة إلى المبالغ المخصصة في إطار صندوق الجماعات المحلية.

ج_الاستثمار السياحي الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا مهما في دفع عجلة التنمية بالولاية، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار السياحي 57مشروعا بقيمة مالية تقدر بـ 3856325 مليون د.ج، منها 15مشروع في طور الإنجاز بقيمة مالية تقدر بـ25853.56مليون د.ج و06مشاريع متوقفة لعدة أسباب، أهمها سباب مالية وتقنية. كما يتواجد 37مشروع ينتظر الشروع في إنجازها بقيمة استثمار تقدر ب 9937.517 مليون دج، استكمال إنجاز هذه المشاريع يسمح بتوسيع طاقات إيواء الحظيرة الفندقية بـ 5914 سرير وإنشاء 2502 منصب شغل مباشر وغير مباشر[1].

ثانيا: مخططات التهيئة السياحية:

إن استغلال العقار السياحي يبقى مرهونا بإعداد مخططات التهيئة السياحية طبقا للقانون 03–03المؤرخ في 17فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية كون هذه المخططات تعتبر أداة لتهيئة العقار وكذا تسيير مناطق التوسع السياحي مستقبلا ولهذا الغرض جاء المرسوم التنفيذي رقم07–86 المؤرخ في 11مارس 2007 ليحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع المواقع السياحية المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم

[1]- نفس المرجع السابق ص 117.

15-78المؤرخ في 2مارس 2015والذي يعتبر الإطار القانوني لإعداد هذه المخططات استفادت ولاية بومرداس في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014من عملية إعداد مخططات التهيئة السياحية لإحدى عشر منطقة توسع سياحي التي تم الشروع في إنجازها.

المبحث الثاني: جهود المصالح الأمنية المحلية في حماية السياحة والسياح

بعد ان تطرقنا الى المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية بومرداس في المبحث السابق، حيث لاحظنا أن الطبيعة الجغرافية لولاية بومرداس وخصائصها في المجال السياحي، تعتمد على ما يسمى بالسياحة الموسمية والتي تمتد فترتها خلال موسم الاصطياف، في حين يكاد ينعدم النشاط السياحي خلال الفترات المتبقية من السنة اين يقتصر على زيارات قليلة مبرمجة على بعض المواقع الأثرية من طرف بعض الجمعيات المحلية والوطنية.

واستنادا على ما سبق ذكره فقد سلطنا الضوء على الفترة الصيفية التي تعرف حركية نشيطة للسياحة المحلية، أين ركزنا على الجهود الأمنية المبذولة في هذا الشأن خلال هذه الفترة والذي أطلق عليه مسمى المخطط الأزرق وهذا ما ستنطرق اليه.

المطلب الأول: المخطط الأزرق ودور الشرطة السياحية في تفعيل النشاط السياحي

يعتبر المخطط الأزرق من أهم التنظيمات التي لجأت إليها المديرية العامة للأمن الوطني من أجل إستتباب الأمن والسهر على راحة المصطفين والحفاظ على ممتلكاتهم من جهة، وكذا تفعيل العمل الجواري بتغطية أكبر عدد ممكن من الشواطئ من جهة أخرى.

ولقد ظهر مخطط أزرو سنة 1982 كفكرة تمثلت في حماية الشواطئ كمشروع صدر بين وزارتي السياحية والداخلية، ولكن الواقع الأمني آنذاك حال دون ذلك، وسرعان ما بعث من جديد بناءا على توجيهات من المديرية العامة للأمن الوطني، حيث تم تحديد مراكز شرطة لمراقبة الشواطئ وأوكلت للفرق الأمنية النشطة مهمة السهر على أمن الأشخاص وممتلكاتهم وحماية لمختلف الأماكن الحساسة[1].

[1] –صبوع كمال، المخطط الأزرق كآلية لتفعيل الأمن السياحي، مذكرة نهاية التربص ملازمي أوائل للشرطة، المدرسة العليا للشرطة علي تونسي، 2010-2011 ص ص 19 –20.

ولقد تجسد ذلك بمقتضى القرار رقم 315/ 69، الصادر بتاريخ 25جوان 2003 عن المدير العام للأمن الوطني، المتضمن إنشاء مهام وتنظيم عمل مراكز الشرطة للرقابة وحراسة الشواطئ، نصبت لأول مرة على مستوى ولاية الجزائر خلال صائفة 2003 أطلقت عليها تسمية المخطط الأزرق "ازور"، ثم عممت على مستوى الولايات الساحلية وهي: سكيكدة، عنابة، الطارف، تيبازة، جيجل، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، الشلف، مستغانم، وهران، عين تمونشت وتلمسان.

أولا – تنظيم وتسيير المخطط الأزرق"ازور

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقضي ذلك حصر مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة حسب الموارد السياحية وعدد الوافدين إليها في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية لتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية[1].

مخطط ازور وضع خصيصا لضمان استمرارية هذه المهام بالوسائل المدعمة والمتمثلة في مراكز الشرطة لمراقبة وحماية الشواطئ المتواجدة على طول الشريط الساحلي التابعة لاختصاص الأمن الوطني، وهذا خلال مباشرة نشاطها خلال المرحلة الممتدة من التاريخ الموسمي للافتتاح إلى غاية اختتام موسم الاصطياف.

وتتمثل مهام مركز الشرطة لمراقبة وحماية الشواطئ بالقرار 315في:

- السهر على تطبيق النصوص التنظيمية والقوانين.
- التواجد المستمر واحتلال فضاء الاصطياف (الشواطئ والمحيط)، عن طريق تغطية شاملة للأماكن السياحية ومناطق إستقطاب الزائرين والسياح.
- ضمان وتوفير السكينة للمصطافين وديمومتها طول مدة تواجدهم.

[1]- نفس المرجع السابق ص 20.

- السهر على أمن الأشخاص وممتلكاتهم لاسيما المصطافين والسواح.
- إشعار السائح بالأمن عن طريق الاستعداد الدائم لخدمته بالإصغاء إلى انشغالاته والتكفل به على أسحن وجه.
- السهر على إحترام التنظيمات المتعلقة بالنظافة والصحة وحماية البيئة.
- التركيز على الإعلام الخارجي عن طريق التغطية الأمنية لنشاطات في مجال الأمن السياحي.
- تأمين الطرقات بهدف الوقاية من حوادث المرور وتنظيم السيولة المرورية والتركيز على النقاط السوداء والمعروفة والتي تشكل ضغوطات تعرقل تنقل المصطافين لمختلف المناطق السياحية.
- حماية المستهلك عن طريق المراقبة الحازمة للمواد الغذائية المعروضة للبيع بالتنسيق مع المصالح المختصة في ذلك خاصة في فصل الصيف الذي يشكل خطر أكبر مثل التسمم الغذائي.
- التعاون والتشاور مع مختلف المصالح المختصة من اجل استتباب الأمن.

نعم تلك هي الجهود المبذولة من طرف مصالح المديرية العامة للأمن الوطني للارتقاء بالسياحة الجزائرية لأنها أصبحت من بين أهم الصناعات الحديثة التي أعطت لها الدولة إهتماما كبيرا في ظل التغيرات الراهنة التي عرفتها دول العالم[1].

وهذا ما يرفع الشرطة الجزائرية إلى مصاف الشرطة الحديثة، المتقدمة التي أصبحت تفكر حاليا بعد تجاوز الفترة العصيبة التي واجهت الوطن بقطاع الخدمات وكيفية تلبية احتياجات المواطن في أمنه واستقراره وخاصة مع التظاهرات الدولية والمهرجانات العالمية وكذا الاستحقاقات الكبرى التي صارت الجزائر مسرحا لها على غرار التظاهرة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط التي أحتضنها ولاية وهران خلال هذه صائفة 2022.

إن دور مصالح الأمن تعدى المهام العادية إلى الاهتمام بالمواطنين المقيمين بالخارج والسواح الأجانب وتهيئة الظروف الملائمة لاستقبالهم وقد يبرز هذا الدور الجديد في عدة مجالات سخرتها المديرية العامة للأمن الوطني وهي:

[1]- نفس المرجع السابق ص 22.

- **وضع مراكز الشرطة لمراقبة وامن الشواطئ:** هذه التشكيلات وجب تفعليها مع افتتاح موسم الاصطياف بالوسائل المتوفرة على مستوى أمن الولايات ويتم تعزيزها حسب الحاجة ومخطط الأعباء لكل ولاية بالوسائل البشرية المعززة عن أمن ولايات أخرى قادمة من الجنوب والهضاب.

أ- في مجال محاربة الإرهاب: بالرغم من الوضع الأمني المريح عقب شل للنشاط الإرهابي عبر كافة إقليم الدولة، إلا أن هذا الخطر يبقى قائما بالنظر إلى التهديدات الأمنية الإقليمية الحدودية، حيث من الممكن أن يستهدف المصطافين أو السواح المحلين والأجانب من خلال عمليات الخطف والحواجز المزيفة والعمليات التفجيرية، وعليه تتخذ مصالح أمن في الولايات السياحية تفعيلا للأنشطة الخاصة وبإستباق ووقوع مثل هذه العمليات والتوزيع الميداني العقلاني قبل وأثناء بداية موسم الاصطياف.

ب - مكافحة المساس البيئة: نظرا للمخاطر الناجمة عن التلوث البيئي وعدم توفير شروط النظافة أوكلت لفريق شرطة البيئة والعمران مهام عديدة وهي:

- مكافحة كل أشكال المساس بالإطار المعيشي للمواطن وبقواعد النظافة الصحية بالمناطق الحضرية والمتمثلة في جميع الأنشطة الطفيلية الممارسة في الطريق العام رمي القمامات التسريبات المائية، تواجد حيوانات متشردة، مخيمات عشوائية، والقيام بأنشطة التطهير ومد يد المساعدة للشرائح التي تعاني من أزمات كالمختالين عقليا والمتشردين، وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة للحماية المدنية.

ج- تأمين المواقع السياحية وأماكن الترفيه:

إن المؤسسات السياحية كالفنادق والمسارح والشواطئ والغابات وحدائق التسلية وفضاء الألعاب تشهد توافد كبير للأشخاص لذا وجب وضع تشكيلات مناسبة مهمتها الأساسية [1]:

- التامين الدائم والمستمر لهذه المناطق.
- تعزيز الحماية المباشرة لمحيطها وخاصة أوقات الافتتاح والأوقات التي تشهد توافد كبير للناس.
- توقيف الأشخاص المشتبه فيهم ومنع التوقف بالقرب من هذه الأماكن.

[1]- نفس المرجع السابق ص 23.

- تعزيز الدوريات الراكبة والراجلة وخاصة خلال الفترات الليلية.
- حراسة ومراقبة المسالك التي يرتادها المصطافين عن طريق دوريات متنقلة وتشكيلات راجلة متحركة وسريعة الاستجابة.
- تأمين العروض والتظاهرات الثقافية والحفلات ...الخ، المنظمة موسميا.

د- محاربة الإجرام المروري: يخلف التوافد الكبير للمركبات على المناطق السياحية وإزدحاما مروريا كبيرا وتصاعدا كبيرا لحوادث المرور والناتجة عن عدم احترام قانون المرور حيث وجب على فريق المرور اتخاذ إجراءات من شأنها المساهمة في التكفل بمشاكل المرور والوقاية المرورية وذلك بـ:

- ضمان التواجد المستمر والمكثف لفرق المرور على مستوى المحاور الرئيسية والنقاط الحساسة وتعميم إستعمال الرادار في الطرق الكبرى المؤدية إلى الشواطئ والأماكن السياحية كوسيلة وقائية.
- ضبط نمط عمل فرق تنظيم حركة المرور حسب الأوقات التي تسجل حركية مرورية كثيفة.
- إرساء الشراكة مع جميع المصالح المحلية فيما يخص الجوانب المتعلقة بوضع إشارات المرور وتنظيم مخططات المرور.
- تفعيل مخطط الحواجز الأمنية من اجل مراقبة الأشخاص والمركبات على مستوى الطرق.
- وضع حظائر التربية المرورية للأطفال المصطافين على مستوى أماكن التخييم.
- إشراك الوحدات الجوية فيما يخص مراقبة الطرق والشواطئ[1].

هـ- التعاون مع الشركاء الآخرين:

يتعين القيام بعمليات تنسيقية مع جميع الشركاء بالميدان وخاصة المصالح الأمنية والسلطات المحلية وذلك في إطار اللجان الولائية المكلفة بتنظيم موسم الاصطياف.

- مساعدة السواح الأجانب وذلك بإعلامهم، توجيههم، تحسسيهم.
- حماية التراب الثقافي والفكري، والبيئي.

[1]- نفس المرجع السابق ص ص 24-25.

- التأكد من احترام السواح الأجانب للتنظيم والتوجيهات الأمنية.
- وضع تشكيل أمني خفي ومكيف على مستوى هياكل الإقامة والمواقع التي تسجل تدفقا سياحيا هاما.
- تنفيذ وتطبيق القرارات الصادرة عن اللجنة الولائية والتي شهدها تعزيز الإجراءات الأمنية.

ثانيا- تأمين موسم الإصطياف من قبل مصالح الشرطة بأمن ولاية بومرداس

بمناسبة تأمين موسم الاصطياف وفقا لآلية المخطط الأزرق، سنوضح اهم المحاور المعتمدة من قبل مصالح الأمن ولاية بومرداس في تأمين موسم الاصطياف كما يلي[1]:

1 - المحاور الرئيسة للمخطط الأزرق:

- ✓ تهيئة مراكز الشرطة لتأمين وحماية الشواطئ.
- ✓ تنظيم وتسيير حركة المرور ومحاربة الإجرام المروري.
- ✓ مكافحة المخالفات الماسة بالصحة والسكينة والآداب العامة.
- ✓ مكافحة المخالفات الماسة بالبيئة والعمران.
- ✓ تطهير الطريق العام ومحاربة التجارة غير الشرعية.
- ✓ مكافحة الجريمة الحضرية.
- ✓ تأمين إقامة مختلف التظاهرات الثقافية، الفنية والرياضية وكذا المعارض التجارية.

2- آليات العمل في إطار تنفيذ المخطط الأزرق:

- ✓ تفعيل نشاط شرطة مراكز حماية الشواطئ.
- ✓ تنشيط وتفعيل التشكيلات السطحية في إطار مخطط تأمين مداخل ومخارج المدينة.
- ✓ تسطير برنامج عمليات مداهمة في إطار محاربة الجريمة.
- ✓ وضع تشكيلات أمنية على مستوى الأماكن العمومية (دوريات راجلة وراكبة)في إطار حماية الأشخاص والممتلكات.
- ✓ إعادة إنتشار ومراجعة نمط عمل قوات الشرطة المسخرين لتنظيم وتسيير حركة المرور.

[1]- معطيات مقدمة من قبل مصالح امن ولاية بومرداس.

جدول رقم 03 – بطاقة فنية للشواطئ المتواجدة بإقليم إختصاص الأمن الوطني:

العدد	موقع الشاطئ	الطول
05	01- شاطئ بومرداس مركز	600م
	02- الشاطئ الغربي . 01. (مقابل الملعب الأولمبي)	500م
	03- الشاطئ الغربي . 02. (حي 800مسكن)	800م
	04- شاطئ الصخرة السوداء	600م
	05- الشاطئ الشرقي الخاص بمركز الراحة العائلي	200م
الطول الإجمالـــــي		2700م

- المصدر: معطيات مقدمة من طرف مصالح الأمن الولائي لبومرداس

مهام الشرطة لمراقبة وأمن الشواطئ:

- ❖ السهر على أمن الأشخاص والممتلكات
- ❖ ضمان توفير السكينة العامة للمصطافين
- ❖ السهر على إحترام التنظيمات المتعلقة بالنظافة والبيئة
- ❖ الوسائل المادية والبشرية المسخرة حوالي **3171** شرطي مسخر لتامين موسم الاصطياف

في هذا السياق،وقصد إبراز مجهودات مصالح الشرطة بأمن ولاية بومرداس، قامت هذه الأخيرة بوضع في متناولنا احصائيات تتعلق بنشاطات الفرق المكلفة بتامين موسم الاصطياف خلال السنوات الخمس الماضية، نبينها في الجدول رقم 04.

-الجدول رقم 04 :نشاطات فرق شرطة حراسة وتأمين الشواطئ على مدى خمس سنوات الماضية

التعيين	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
عدد المصطافين الوطنيين	1518300	1555875	1 508 000	261 677	895000
عدد المصطافين الأجانب	16858	21434	2 256	829	1265
التدخلات على مستوى مراكز الشرطة	/	104	105	15	25
الأشخاص المحولين إلى مراكز الشرطة	/	181	75	19	36
المخالفات المتعلقة بالتعدي على الأشخاص	18	18	23	01	04
المخالفات المتعلقة بالتعدي على الممتلكات	12	15	06	00	02
المخالفات المتعلقة بالتعدي على الآداب العامة	17	10	13	01	02
المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية	13	01	02	00	00
المخالفات المتعلقة بالبيئة	/	05	06	00	00
الاستغلال الغير شرعي للشواطئ	02	01	05	01	06
الأشخاص المتابعون قضائيا	29	01	05	13	07
الأشخاص الموقوفون (السرقة)	/	23	12	02	08
الأشخاص الموقوفون (استهلاك المخدرات)	/	24	26	10	13
حالات الغرقى المنقذون	2701	768	1 121	298	445
حالات الغرق المتوفون	05	00	03	00	03

●من اعداد الطالبين بناءا على معطيات إحصائية مقدمة من طرف مصالح امن ولاية بومرداس

التحليل:

كقراءة أولية للحصيلة المقدمة من طرف مصالح الشرطة لأمن ولاية بومرداس في عملية تأمين موسم الاصطياف لـ 05السنوات الماضية، نلاحظ أن الولاية أصبحت الوجهة المفضلة للسياح والمصطافين سواء الوطنيين أو الأجانب، وهذا ما يتبين من خلال المنحى التصاعدي للسياح الوافدين لإقليم الولاية، غير أن خلال العامين الأخيرين (2020 و2021)، وحسب الجدول السابق، فسجل توافد عدد ضئيل من المصطافين مقارنة بالفترات الماضية، وهذا راجع إلى القيود المفروضة من قبل السلطات العمومية إزاء الوضعية الصحية العالمية (كوفيد 19).

مما لا شك فيه، أن من بين الأسباب المباشرة التي جعلت ولاية بومرداس تحتل المراتب الأولى في عدد الزوار وتكون القبلة الأولى للسياح هو تحسن الحالة الأمنية عبر كافة إقليم الولاية، حيث تعد ولاية بومرداس من بين الولايات التي تشهد انخفاض في معدل الجريمة خاصة التي تستهدف السياح، هذا نظير المجهودات المبذولة من قبل مصالح الأمن المنتشرة عبر تراب الولاية.

ثانيا– تنظيم وتسيير المخطط الأزرق"دلفين"

على غرار مصالح الأمن الوطني تشارك مصالح الدرك الوطني جنبا إلى جنب مع مصالح الشرطة، في مهمة تأمين المخطط الأزرق تحت مسمى مخطط دلفين مع وضع كافة الوسائل لتجسيد هذا المخطط[1].

أ– مهام مخطط دلفين: يهدف مخطط دلفين إلى إعادة تثمين أكثر لشروط الأمن العمومي خاصة تأمين مراكز الراحة والاستجمام، المحيط وطرق الموصلات، بالإضافة إلى المناطق التي ما يزال يسود بها العنف بمختلف أشكاله.

[1]– المرجع السابق، ص 29.

يبحث مخطط دلفين في إطار استمرارية المهام المنوطة بالدرك الوطني، عن الأهداف التالية:

- وضع حيز الخدمة تنفيذ التجهيزات العملياتية لضمان الحضور المستمر للدر كي في الميدان قصد طمأنة السكان وتعزيز الإحساس بالأمن.
- التدخل المناسب بهدف وضع حد لكل إخلال أو مساس بالنظام العام، للأفراد والممتلكات والمحيط، بأخذ الإجراءات والتدابير التي تستلزمها الوضعية (بمثابة هيئة شرطة أو قوة عمومية).
- الأمن الجواري يأخذ بعين الاعتبار المناطق ذات الإجرام العالي للاماكن المعزولة التي ترعرعت فيها النشاطات الإجرامية وبالتالي حصر هذه الأفعال المجرمة.

تحقيق هذه الأهداف يصبوا إلى ضمان شروط الأمن والسلم لفائدة المصطافين عن طريق:

1- **تأمين أماكن الراحة والاستجمام:** تضمن وحدات الدرك الوطني تأمين هذه الأماكن ب:

- المراقبة المستمرة لأماكن التجمعات الكبرى وتحركات الأشخاص وحماية الممتلكات.
- عمل تأمين جواري الذي يسمح بتقصي الإنشغالات الأمنية للسكان والتكفل بها.
- عمل رقابة للتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة.
- عمل تنظيمي للنظام الاجتماعي والاقتصادي.

2- **مراقبة الشواطئ وغابات الاستراحة:**

تهدف إلى الحفاظ على النظام العام الوقاية من الأفعال المؤذية، قمع الاعتداءات، المساعدة وإعلام المواطنين.

ب – مراقبة المناطق المعروفة بكثرة الانحراف:هي أساس ذات طابع ردعي، تنفيذ هذه المهمة بمراقبة أماكن التسلية، الأماكن المشبوهة، مراقبة الأشخاص المشبوهين والتعرف عليهم.

8- **مراقبة طرق الموصلات وتنظيم حركة المرور**: لضمان سيولة حركة المرور، الاستعلام ومساعدة ونجدة مستعملي الطريق، منع كل تصرف مروري طائش[1].

[1]- نفس المرجع السابق ص ص 30-31.

المطلب الثاني: إستعدادات والتحضيرات الجارية لاستقبال موسم الاصطياف لسنة 2022 بولاية بومرداس

في إطار الاستعدادات لاستقبال موسم الاصطياف لسنة 2022، الذي سيعرف ديناميكية جديدة عقب موسمين تزامنا مع الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والتي قيدت بشدة النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياحي، الرياضي والثقافي، وأدت إلى كبح حركة الأشخاص، إذ من المتوقع أن يشهد هذا الموسم نشاطا كثيفا وإقبالا واسعا من طرف المواطنين المقيمين بداخل وخارج الوطن على الأماكن السياحية أمكان التسلية والترفيه من أجل قضاء العطلة الصيفية[1].

في هذا الصدد تحرص السلطات المحلية لولاية بومرداس، على وضع كل الترتيبات الاستباقية لإنجاح هذا الموسم، وذلك بالتنسيق العمل مع كافة القطاعات المتداخلة في تسيير النشاط السياحي عن طريق تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية قصد تشجيع السياحة المحلية وتحقيق شروط الراحة والرفاهية للمصطافين.

حيث أن ولاية بومرداس على غرار باقي الولايات الساحلية (14)، ستكون على موعد لاستقبال المصطافين ويتجلى ذلك من خلال الأشغال الجارية من قبل اللجان الولائية المتعددة القطاعات للتحضير لهذا الملف، حيث تسعى السلطات المحلية إلى:

- استكمال وتهيئة وتأهيل الشواطئ المسموحة للسباحة.
- تنظيم زيارات دورية لمعاينة مدى توفرها على التجهيزات والمرافق اللازمة، لاسيما تهيئة المسالك ووضع اللوحات الإعلامية.
- وضع مراكز للأمن والحماية المدنية، الإنارة، التجهيزات الصحية، توفير المياه وشبكة التطهير ومواقف السيارات،

[1]- من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات مقدمة عن مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس.

- في مجال حفظ النظام الأمن والنظام العام تولي مصالح الأمنية المحلية الأولوية القصوى في حماية الأشخاص والممتلكات عن طريق وضع مخطط امني يتناسب مع هذا الحدث، بالإضافة تسطير برنامج خاص بالسلامة المرورية وسلاسة حركة المرور، كذلك الشأن ضمان تأمين المواقع السياحية أو الأماكن التي تعرف إقبالا للمصطافين، القضاء على المواقف العشوائية، تنظيم مواقف السيارات، تنظيم حركة المرور من خلال تكييف مخططات حركة المرور بما يمكن من تقليل الازدحام المروري لاسيما في الأماكن التي تعرف اقبالا واسعا للزوار.
- في مجال الصحة والنظافة العمومية، سطرت أيضا السلطات الولائية برنامج دوري لرفع وإزالة النفايات على مستوى الشواطئ المسموحة للسباحة، غابات الاستجمام والمواقع السياحية تنظيم حملات تطوعية دورية ذات نطاق واسع للحفاظ على نظافة المدن، والأحياء من خلال إشراك المواطنين ولجان الأحياء، فعاليات المجتمع المدني.
- حماية المستهلك من خطر التسممات الغذائية ذلك عن طريق القيام بحملات تفتيش ومراقبة للأنشطة التجارية من قبل المصالح المختصة.

بموجب مراسلة صادرة عن السيد مدير الديوان الوزير الأول تحت رقم 2254المؤرخ في 29ماي 2022، الموجهة إلى جميع مدراء السياحة والصناعات التقليدية للولايات، قررت السلطات العمومية تأجيل افتتاح موسم الاصطياف لسنة 2022، إلى غاية يوم الجمعة 17جوان من السنة الجارية 2022، وذلك بسبب تجنيد مصالح الأمن خلال فترات الامتحانات الوطنية لشهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.

من خلال هذه المراسلة يتضح جليا الدور مصالح الأمنية في تامين ومرافقة الأمنية للسياحة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من أهميته كونه احد الركائز الأساسية لإنجاح أي نشاط سياحي.[1]

[1] - من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات مقدمة عن مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس.

المبحث الثالث: إجراءات دراسة ميدانية

في هذا المبحث ستنطرق الى دراسة ميدانية على مستوى ولاية بومرداس، حتى يتسنى لنا ابراز واقع الامن السياحي وكذا مدى توضيح جهود المصالح المعنية في تأمين الأنشطة السياحية، وذلك عن طريق تصميم استبيان وطرحه على عينة من الجمهور المتواجدين بإقليم الولاية، وهذا لمعرفة رأيه بالاستقرار الأمني في استقطاب السياحي بولاية بومرداس.

المطلب الأول: تعريف العينة المدروسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية في مجال الأمن السياحي على مستوى ولاية بومرداس، حيث تم تصميم أداة الدراسة، بعد إبراز مجتمع وعينة الدراسة ونوع الأداة التي إستخدمت لجمع البيانات، وكذا المحاور التي تغطيها، لننتقل إلى إبراز أساليب المعالجة المستعملة في تحليل البيانات المجمعة.

1- حدود الدراسة

1- **حدود مكانية:** حتى نتمكن من معرفة الدور الذي يلعبه الأمن السياحي في استقطاب السياح وتنشيط العملية السياحية بولاية بومرداس، قمنا بإختيار مجال مكاني للدراسة يتمثل في معظم إقليم بلدية بومرداس والتي تزامنت هذه الفترة (بعد نهاية شهر رمضان الكريم لسنة 2022) والإقبال المكثف للوافدين إلى الولاية وكذا بعض الزائرين.

2- **حدود زمانية:** يمثل المجال الزمني للفترة التي استغرقت جراء الدراسة الميدانية أي تحديد المدة التي استغرقتها دراستنا والتي امتدت من تاريخ 22 أفريل 2022 إلى غاية 22 ماي 2022وذلك حسب متطلبات الدراسة.

3- **حدود بشرية:** يتضمن المجال البشري عينة البحث التي شملت المواطنين المتواجدين بإقليم الولاية، حيث تعتبر العينة إحدى الدعائم الأساسية للبحث التجريبي فهي تسمح بالحصول على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد ملموس في المورد البشري دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته.

4- **عينة الدراسة:** تتكون عينة الدراسة من الوافدين على مدينة بومرداس، حيث قمنا بأخذ عينة عشوائية تتكون من 120زائر، ووزعنا عليهم الاستبيان وذلك عن طريق توظيف بعض

الطلبة الجامعيين، موظفين في المجال السياحي، وبعد مراجعة المتابعة قمنا باسترداد 73استبيان مقبول للتحليل أي بنسبة ما يقارب 70 % من عينة الدراسة.

5- **تصميم أداة الدراسة:** تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك لكونه وسيلة فعالة للحصول على المعلومات المرغوب فيها،حيث قمنا بتصميم هذا الاستبيان.

حيث تم تقسيمه إلى خمسة (05) محاور أساسية وهـي:

- **المحور الأول:** يتضمن البيانات الشخصية للعينة محل الدارسة، تحتوي على المعلومات من حيث الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي وكذا المهنة.
- **المحور الثاني:** تضمن معلومات حول التنوع السياحي الذي تزخر به ولاية بومرداس بالتطرق إلى المقومات السياحية للولاية (غابية – أثرية– ساحلية)، ما مدى توفر وسائل المواصلات، ثم المقومات في مجال الصناعة التقليدية.
- **المحور الثالث:** تضمن جهود مصالح الأمن في مجال القطاع السياحي، عن طريق التطرق إلى الدور الذي يلعبه الأمن في تنشيط الحركة السياحية الاستقرار الأمني على مستوى ولاية بومرداس، جهود الأمن لحماية السياحية والسياح، بالإضافة إلى مدى مساعدة الأمن في تحقيق الاستقطاب السياحي.
- **المحور الرابع:** تم التطرق إلى العوائق الأمنية بالمواقع السياحية، عن طريق معرفة مدى قدرة أجهزة الأمن في تنشيط الحركة السياحية سواء من الجانب البشري أو اللوجيستيكي.
- **المحور الخامس:** خصصناه لاقتراحات أفراد العينة بخصوص مساهمتهم في تحقيق الأمن السياحي بالولاية.

6-**صياغة الاستبيان:** وفق لمقياس الدرجات ليكارت أي استعمال العبارات : موافق بشدة، موافق، غير موافق، محايد، وذلك لتبسيط مهمة تجميع المعلومات وانسجامها مع الدراسة (انظر الملحق رقم01).

-أساليب معالجة الإحصائية: قمنا باستعمال الطرق التقليدية في جمع البيانات أي عن طريق استعمال برنامج EXCEL وهذا لسهولة التحكم فيه.

المطلب الثاني: تحليل وعرض البيانات المتعلقة بالاستقرار الأمنـــــي وأثـــــره في استقطاب السياح

تعرضنا في هذا الجزء إلى تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالاستبيان الذي قمنا به على مستوى إقليم بلدية بومرداس، من اجل الخروج بالنتائج التي يمكن أن توضح رأي المواطن في الاستقرار الأمني السياحي داخل الولاية.

1- البيانات الشخصية:

تشمل الخلفية لأفراد العينة كلا من: الجنس – السن– الحالة الاجتماعية – المستوى التعليمي– المهنة، حيث كانت الإجابة في الجدول التالي:

		التعيين	العدد	النسبة المئوية
البيانات الشخصية	الجنس	أنثى	24	%33
		ذكر	49	%67
	العمر	أقل من 30 سنة	34	%46
		من 30إلى 40 سنة	25	%34
		ما فوق 40 سنة	14	%13
	الحالة الإجتماعية	أعزب	39	%53
		متزوج	28	%38
		مطلق	5	%7
		أرمل	1	%2
	المستوى التعليمي	أساسي	4	%6
		ثانوي	16	%21
		جامعي	53	%73
	المهنة	بدون مهنة	25	%34
		موظف	32	%43
		مهنة حرة	14	%19
		عامل يومي	2	%04

التحليل:

1- من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة ذكور وذلك بنسبة **67**بالمائة أما نسبة الإناث فهي **33**بالمائة وهذا راجع إلى تجاوب العنصر الذكوري أكثر من العنصر النسوي وذلك راجع إلى التركيبة البشرية والمعتقدات السائدة بالمنطقة.

2- **بالنسبة للعمر** أفراد العينة نلاحظ من خلال أفراد العينة أن سن اغلبهم دون سن **30** أي بنسبة **46** بالمائة، تليها فئة من**30**إلى **40** سنة، أي بنسبة **34%** ، ثم فئة أكثر من 40 سنة أي بنسبة 13 بالمائة وبالتالي الفترة التي تم توزيع فيها الاستبيان تزامنت مع شهر رمضان أدى إلى وجود حركية شبابية أكثر.

3- **بالنسبة للحالة الاجتماعية لأفراد العينة:** نلاحظ أن اغلب المتجاوبين مع هذا الاستبيان كان بنسبة كبيرة من فئة العزاب أي بنسبة **53 %**، تليها فئة المتزوجين بنسبة **38 %**، أما المطلقين والأرامل فكانت بنسبة ضئيلة جدا، يمكن القول أن العائلات خاصة خلال شهر رمضان فضلت المكوث بالبيت وعدم الخروج للتنزه أو أي نشاط سياحي.

4- **بالنسبة للمستوى التعليمي:** نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من فئة الجامعيين أي بنسبة **73 %** ، تليها ذوي المستوى الثانوي بنسبة **21 %**، وبدرجة اقل ذوي المستوى الأساسي والذين يعتبرون من كبار السن، وهذا راجع إلى التطور العلمي والمعيشي للأفراد، كذلك كون مدينة بومرداس تمثل قطبا جامعيا بامتياز وبالتالي يشهد حركية كثيفة للطلبة الجامعيين.

5- **بالنسبة للمهنة:** نلاحظ ان فئة الموظفين هي الفئة الغالبة تمثل نسبة **43 %**، تليها مباشرة فئة العاطلين عن العمل بنسبة **34 %**، ثم أصحاب المهن الحرة بنسبة **19 %**، بدرجة ضئيلة العاملين اليوميين، يعود السبب إلى أن ولاية بومرداس يتوافد إليها مزيج عن كافة أطياف المجتمع، خاصة فئة الشباب الذين اغلبهم من المتمدرسين والطلبة الجامعيين.

2 – بالنسبة للتنوع السياحي في المنطقة:

التنوع السياحي	المقومات السياحية الغابية	موافق بشدة	30	% 41
		موافق	38	% 52
		غير موافق	3	% 4
		محايد	2	% 3
	المقومات السياحية الأثرية	موافق بشدة	13	% 18
		موافق	33	% 45
		غير موافق	22	% 30
		محايد	5	% 7
	المقومات السياحية الساحلية	موافق بشدة	44	% 60
		موافق	24	% 33
		غير موافق	3	% 4
		محايد	2	% 3
	توفر وسائل النقل	موافق بشدة	10	% 14
		موافق	24	% 33
		غير موافق	33	% 45
		محايد	6	% 8
	المقومات فى مجال الصناعات التقليدية	موافق بشدة	15	% 21
		موافق	26	% 36
		غير موافق	21	% 29
		محايد	11	% 15

التحليل:

- **المقومات السياحية الغابية:** إستخدمنا في هذا الإطار عبارة(موافق بشدة– موافق– غير موافق وكذا محايد) من أجل السماح برؤية واضحة لمكتسبات الولاية في هذا المجال، حيث سجلنا ما نسبته **52%** كأعلى نسبة موافقة على التنوع السياحي بالمنطقة في حين تم تسجيل نسبة**% 41** لمن كان موافق بشدة على ذلك، لتبقى نسبة ضئيلة لمن كان محايدا وغير موافق.

وهذا ما يؤكده فعلا كما تطرقنا سابقا في المطلب الأول،أن ولاية بومرداس تزخر بمقومات غابية كثيرة ومتنوعة، كما أن عينة الدراسة على دراية بهذه المقومات.

- **المقومات السياحية الأثرية:** حيث تم تسجيل نسبة موافقة تقدر بـ: **45%**، في حين قدرت نسبة عدم الموافقة بـ **30%**في حين تعود نسبة المفارقة التي تظهر في نتائج الاستبيان إلى إمكانية جهل البعض لطبيعة المنطقة، حيث تم الإشارة إلى ذلك في المطلب الأول إن المواقع الأثرية تعرضت إلى تدهور بفعل الطبيعة أو بفعل بشري، حيث بقيت دون ترميم او الصيانة مثل (قصبة دلس، منارة دلس، ...).

- **المقومات السياحية الساحلية:**تم تسجيل نسبة **60%** من كانوا على اتفاق شديد على أن ولاية بومرداس تعتبر منطقة سياحية بامتياز، بالإضافة إلى موافقة **33%** من العينات المستجوبة، في حين سجلنا نسبة ضئيلة جدا من عدم الموافقة والمحايدة. هذا الأمر ما يؤكد انه بالفعل ولاية بومرداس تتوفر على العديد من مناطق السياحية الساحلية على غرار الشواطئ، حيث بها 40 شاطئ منها 17 شاطئ محروس، أما بالنسبة للأفراد القلة الذين عبروا عن عدم توفر الولاية على المقومات سياحة الساحلية يمكن لجهلهم بإقليم الولاية، أو قد يعود الأمر إلى عدم تهيئة الشواطئ او الطرقات أو لعدم توفرها على أماكن للترفيه.

- **توفر وسائل النقل:** في هذا الإطار تم تسجيل **45** %كنسبة عدم الموافقة على توفر المنطقة على مختلف وسائل النقل بينما سجلنا نسبة **33%** تجمع على العكس، بينما تسجيل **14 %** من أفراد العينة، يوافقون على توفر وسائل النقل وهي نسبة ضئيلة.

من خلال أراء أفراد العينة الغالبة، يتبين أن الولاية تفتقر فعلا إلى وسائل النقل والمواصلات التي تؤدي إلى المواقع السياحية او العودة منها، حتى وإن وجدت تكون باهضه الثمن.

- **المقومات في مجال الصناعات التقليدية:** تم تسجيل نسبة**36%** توافق اكتساب المنطقة لمقومات في الصناعة التقليدية، **21%** توافق بشدة كذلك، بينما يعارض هذا الرأي نسبة معتبرة تقدر بـ **29%**، لتبقى نسبة ضئيلة محايدة تماما يمكن أن نرجع ذلك إلى جهل الفئة بما تزخر

به المنطقة أو إلى صغر الفئة العمرية التي ليست ملمة بما يكفي من معلومات سياحية حول الولاية أو انها غير مهتمة بالصناعات التقليدية(ثقافة المجتمع).

3 – بالنسبة لجهود مصالح الأمن في القطاع السياحي:

جهود مصالح الأمن في القطاع السياحي	للأمن دورا مهم في تنشيط الحركة السياحية	موافق بشدة	33	% 45
		موافق	29	% 40
		غير موافق	8	% 11
		محايد	3	% 4
	إستقرار أمني خلال الفترة الحالية	موافق بشدة	29	% 40
		موافق	40	% 55
		غير موافق	2	% 3
		محايد	2	% 3
	جهود كافية لحماية السياح	موافق بشدة	26	% 36
		موافق	34	% 47
		غير موافق	8	% 11
		محايد	5	% 7
	جهود لحماية المواقع السياحية	موافق بشدة	18	% 25
		موافق	33	% 45
		غير موافق	15	% 21
		محايد	7	% 10
	يساعد توفير الأمن بشكل عام إستقطاب السياح	موافق بشدة	41	% 56
		موافق	20	% 27
		غير موافق	3	% 4
		محايد	9	% 12

التحليل:

- **دور الأمن في تنشيط الحركة السياحية:** في هذا الإطار تم تسجيل **45%** و **40%** كنسبة موافقة بشدة وموافقة على الدور الفعال والمهم الذي يلعبه الأمن في تنشيط الحركة السياحية في ولاية بومرداس على وجه الخصوص لما لذلك من انعكاس ايجابي على النشاط السياحي بحد ذاته. بينما ترى فئة قليلة بنسبة **08 %** عدم موافقتها الامن له دور مهم في تنشيط السياحة وهذا راجع ربما لجهل هذه الفئة للدور المنوط بمصالح الامن.

إن إجابة 85 **%** من افراد العينة والتي حظيت بان الامن يلعب دورا مهما في تأمين السياحة والسياح دليل على ما تم التطرق اليه في الفصلين السابقين ان الامن السياحي ضرورة حتمية لتنمية ومرافقة أي نشاط سياحي.

- **الاستقرار الأمني خلال الفترة الحالية:** حيث سجلنا نسبة مرتفعة من الموافقة الشديدة تقدر بـ **40%** لتعزز ذلك نسبة الموافقة والتي تقدر بـ **55%** أي بمجموع **95 %** تقر بالاستقرار الأمني الذي تشهده المنطقة (ولاية بومرداس) في الفترة الخيرة والذي كان الداعم الأساسي في الانطلاقة الكبيرة في المجال السياحي مؤخرا. وهذا ما يؤكد نجاعة الخطط الأمنية المعدة من طرف السلطات المحلية للولاية في استتباب الامن.

- **جهود كافية لحماية السياح والمواقع السياحية:** فيهذا المجال لاحظنا تسجيل نسبة تقدر بـ**47%** و**45%** توافق الجهود المبذولة لحماية السياح والمواقع السياحية، كما تم تسجيل **36%** و **29%** كنسب موافقة بشدة على ذلك، في حين تبقى نسب ضئيلة بين عدم الموافقة والمحايدة بهذا الخصوص، وهذا ما يبين رضا الجمهور (العينة المستهدفة على الجهود المبذولة من قبل المصالح الأمنية في تأمين السياحة، اما بالنسبة للجمهور، اما بالنسبة للعينة التي لم توافق على جهود مصالح المعنية في تامين المواقع السياحية او السياح، فترى بانها غير كافية

وهذا راجع ربما الى عمليات الاجرامية التي تقع من الحين إلى أخر على مستوى الأماكن السياحية (الشواطئ) او بأماكن أخرى غير مؤمنة.

- **يساعد توفير الأمن بشكل عام إستقطاب السياح: 56%** و **27%** نسبة أي بمجموع 83% تظهر مدى الموافقة بشدة والموافقة على الدور الهام الذي يلعبه الأمن في استقطاب السياح إلى المنطقة مع بقاء نسبة **12%** من العينات في موقف حياد من ذلك، أيضا هذا ما يعزز دراستنا للموضوع من خلال توضيح الدور الذي يلعبه الأمن في مرافقة وتأمين الأنشطة السياحية وأثرها في استقطاب السياح.

4- العوائق الأمنية بالمواقع السياحية:

العوائق الأمنية بالمواقع السياحية	ضعف الإمكانيات المادية في تنشيط الحركة السياحية	موافق بشدة	19	% 26
		موافق	32	% 44
		غير موافق	17	% 23
		محايد	5	% 7
	ضعف الإمكانيات البشرية المخصصة لحماية السياح	موافق بشدة	15	% 21
		موافق	33	% 45
		غير موفق	18	% 25
		محايد	7	% 10
	ضعف المواصلات ورداءة الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية	موافق بشدة	24	% 33
		موافق	29	% 40
		غير موافق	16	% 22
		محايد	4	% 5
	شساعة مساحة الولاية تؤثر على التحكم الأمني في تأمين المواقع السياحية	موافق بشدة	21	% 29
		موافق	15	% 21
		غير موافق	33	% 45
		محايد	4	% 5

التحليل:

- فيما يخص ضعف الإمكانيات المادية في تنشيط الحركة السياحية، فانه قد تم تسجيل مجموع **70**% كنسبة موافقة وموافقة بشدة على ما سبق ذكره، كما تم تسجيل **23%**كنسبة عدم موافقة،أما بالنسبة لضعف الإمكانيات البشرية المخصصة لحماية السياح، فقد تم تسجيل نسبة معتبرة قدر مجموعها بـ **66**% بين الموافقة والموافقة بشدة، في حين تم تسجيل نسبة **25**% عدم موافقة على ذلك.
- بالعودة إلى ضعف المواصلات ورداءة الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية، فقد أصرت العينات في الاستبيان على الموافقة والموافقة بشدة على ذلك وبنسبة مجموعها **73**% وذلك من الواقع المعاش فعليا بالمنطقة، ومع ذلك فانه قد تم تسجيل نسبة **22**% كنسبة عدم موافقة.
- أما بالنسبة لشساعة مساحة الولاية وتأثيرها على التحكم الأمني في تأمين المواقع السياحية، فانه قد تم تسجيل نسبة مرتفعة نسبيا من عدم الموافقة تقدر بـ **45**%، في حين سجل ما مجموعه **50**% موافقة و موافقة بشدة على المذكور سابقا فيما يخص العرقلة التي قد تسببها شساعة المنطقة في تأمين المواقع السياحية بها.

5 – الإقتراحات المستقاة عن العينة المستهدفة:

من أهم المقترحات المسجلة من قبل العينة المستهدفة ما يلي:

- توفير مراكز أمن قريبة من الموقع السياحي مع تأمين المسالك المؤدية إليها.
- توفير الطاقم الطبي مجهز بسيارة إسعاف دائمة على مستوى المواقع السياحية لأي طارئ.
- توفير أجهزة المراقبة على مستوى المواقع السياحية.
- تدعيم المواقع السياحية بالقوة البشرية (العناصر الأمنية) الكافية.
- محاربة ظاهرة المواقف غير الشرعية خاصة على مستوى الشواطئ.
- توفير وسائل النقل إلى المواقع السياحية.
- الاهتمام بالبيئة والصحة العمومية خصوصا في موسم الاصطياف.

- تشديد الحراسة الأمنية على مستوى الشواطئ والغابات.
- إنشاء جهاز أمني خاص موازي للمصالح الأمنية لحماية المواقع السياحية.
- التهيئة على مستوى الطرقات والأماكن التي تستقطب السياح.
- إحياء تظاهرات ثقافية ترفيهية للتعريف الأماكن السياحية.
- التدريب للعناصر الآمن (الشرطة السياحية) لمزاولة مهامهم على أكمل وجه.
- وضع خطط استباقية لغرض توفير الأمن السياحي.
- تدعيم الشرطة السياحية بالإمكانيات المادية اللازمة.
- الأمن ليس مسؤولية أجهزة الشرطة فقط بل يمتد إلى كافة القطاعات التي لها علاقة بالسياحة.
- إشراك الجمعيات والمجتمع المدني في حماية السياحية.
- القيام بحملات تحسيسية وتوعوية على مستوى المدارس لتربية النشء الصاعد على ثقافة السياحة الأمنية.
- تخصيص منح إضافية لعناصر الأمن المعنيين بالسياحة للرفع من الروح المعنوية.
- الحماية القانونية لرجال الأمن المكلفين بحماية الموقع السياحية أثناء تدخلاتهم اليومية.
- تعزيز الشرطة السياحية بالعنصر النسوي جنبا إلى جنب لتامين المواقع السياحية.
- تعزيز التنسيق مع بين المصالح الأمنية (الدرك + الشرطة والحماية المدنية) لإعطاء فاعلية أكبر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة الميدانية، يتضح جليا أن السلطات المحلية قد حققت استقرارا أمنيا ملحوظا، وهذا نظير المجهودات المبذولة وكذا تسخيريها لكافة الإمكانيات المادية والبشرية في عملية إستتباب الأمن، والذي إنعكس إيجابا على عملية الاستقطاب السياحي.

حيث أن إدخال إستراتيجية المخطط الأزرق من قبل السلطات العليا، كتصور جديد للخدمة يهدف إلى تثمين وتفعيل وتجسيد مفهوم الحفاظ على الأمن الذي تشهر عليه مختلف الأجهزة الأمنية، من أجل تحقيقه وأيضا العمل على إكتساب الخبرة لتأمين أفضل لموسوم الاصطياف ووضع ميكانزيمات والإجراءات التقنية والمهنية التي تساهم في مكافحة كل أنواع العنف والجريمة وفي هذا الإطار وضع القوانين والنظم المعمول بها من أجل استتباب الأمن السياحي.

خاتمة

خاتمـــــــــة

لقد حاولنا من خلال دراستنا أن نسلط الضوء على أن أهمية الاستقرار الأمني والدور الذي يلعبه في استقطاب والجذب السياحي، أين تم التأكد من وجود علاقة عكسية بين صناعة السياحة وبين الاستقرار الأمني، إذ يمثل هذا الأخير عقبة كبيرة أمام توجيه سياسة الحكومات وقادة الدول أو مستثمرين نحو صناعة السياحة بهذه الدول فكلما اضطرب الوضع الأمني أدى إلى تدهور حركة السياحة ونموها والعكس، كما أن العنصر الأكثر تأثيرا للجذب السياحي والحركة السياحية هو توفير أقصى درجات الأمن والسلامة للسائحين.

إن تحديات الأمن السياحي في العصر الراهن أصبحت فيه الأزمات الأمنية جزءا هاما من حياة المجتمعات بغض النظر عن درجة رقيها وتطورها، في ظل التداعيات الأمنية التي أفرزتها بعض الكيانات أضحت المراكز السياحية عرضة للهجمات من قبل هذه الكيانات.

في نفس السياق ومن خلال دراستنا هذه عرجنا على أهم العقبات الأمنية التي تهدد النشاط السياحي بالإضافة إلى التطرق إلى سبل التصدي لها.

لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن العديد من الدول العالم تنبهت للدور التنموي الذي تلعبه السياحة ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد وزيادة الدخل الوطني، فكثيرا من الدول أحرزت تطورا وازدهارا كبير نتيجة اعتمادها على القطاع السياحي والعمل على تطويره والاهتمام به وتوفير العوامل المساعدة على إنعاشه وتطبيق الخطط الإستراتجية من اجل الرفع من مستوى الإمكانيات السياحية.

وللحفاظ على هذا المكسب الهام أصبح من الضروري المحافظة على الأمن كمطلب أساسي لاستقطاب السياح داخليا وخارجيا، من خلالها تم الخروج بجملة من النتائج والتوصيات نعدها كما يلي:

خاتمـــــــــة

النتائج:

1-للأمن السياحي دور كبير في ضمان الاستقطاب السياحي حيث توجد علاقة وطيدة بينهما، وهذا ما يثبت ويؤكد صحة الفرضية الأولى بأنه هناك علاقة وطيدة بين الامن والنشاط السياحي، فالاستقرار الأمني شرط جوهري مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة، فالسياحة قد تنهار تماما عندما تبدو الظروف الأمنية غير مستقرة، فآثار اللاستقرار الأمني يؤثر في سلوك السائح الذي يصبح سلبيا اتجاه الانشطة السياحية وبالتالي يؤثر على التنمية السياحية.

2-رغم ضعف الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن هناك مجهودات تبذل من قبل السلطات المعنية لاستتباب الأمن ومواجهة التهديدات والاخطار الأمنية وبالتالي الإستقطاب السياحي، وهذا ما تؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- حققت السلطات المحلية (الأمنية والإدارية) بولاية بومرداس استقرارا أمنيا ملحوظا، وهذا نظير المجهودات المبذولة وكذا تسخيريها لكافة الإمكانيات المادية والبشرية في عملية إستتباب الامن، الامر الذي انعكس على تنشيط الحركة السياحية بالولاية.

التوصيات:

من خلال دراستنا هذه يمكننا الخروج بعدة توصيات نرها مناسبة بتفعيل دور الامن لتنشيط العمل السياحي نلخص في النقاط التالية:

- ضرورة إستحداث جهاز أمني متخصص في الأمن السياحي لتوفير الحماية للسياح والمواقع السياحية، خصوصا السياحة الصحراوية.
- إنشاء شراكة بين الأجهزة الأمنية المختصة في الأمن السياحي والقطاع الخاص لتحقيق الأمن السياحي وفقا لرؤية مشتركة تراعي فيها حماية السائح والمناطق السياحية.
- تعزيز الجهود الدولية في موجهة الأخطار والتهديدات التي تمس بالأنشطة السياحية مع سن القوانين والتشريعات اللازمة للحد أو التقليل منها.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال الأمن السياحي لا سيما الدول العربية على غرار الأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة.
- تحيين المنظومة القانونية والتشريعية الخاصة بتنظيم الأنشطة السياحية وذلك بنصوص تواكب الواقع والتكنولوجيا الحديثة.
- الانخراط في المنظومة الأوروبية والعالمية والاستفادة من تجاربها ومعلوماتها وبحث منظومة لتبادل المعلومات الأمنية مع كافة الأجهزة المعنية عربيا و دوليا.
- تعزيز المنظومة الأمنية خاصة على الشريط الساحلي الصحراوي لاسيما أن المنطقة تعج بالأخطار المحدقة.
- إبراز مجهودات الأمن في حماية السياحة في كل المناسبات والمعارض الداخلية والخارجية.
- تعزيز وتفعيل دور المرشدين السياحيين وإشراكهم في مهام الأمن السياحي.

المرَاجـــــــع

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتــب:

- نديم مرشعلي وأسامة مرشعلي، الصحاح في اللغة والعلوم، تجديد صحاح العلامة الجوهري، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، ج 1، ط 1 عام 1974م.
- مولاي علي العلوي، مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني، ضمن كتاب مكافحة جرائم السياحة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون رقم الطبعة، عام1413هـ/1992م.
- علي بن فايز الجحني، وآخرون، الأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004م.
- عاطف عبد الفتاح عجوة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1990م.
- عبد الهادي المجالي، نحو مؤسسة عصرية، مؤسسة الخدمات العربية، عمان/الأردن، بدون رقم الطباعة، عام1987م.
- خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000م.
- حسين كفافي: رؤية عصرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987.
- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2001م.
- كمال درويش ومحمد الحماحمي، رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 1997م.
- محسن أحمد الخضيري، التسويق السياحي "مدخل اقتصادي متكامل"، مكتبة مدبولي، دون ذكر مكان النشر، 2002م.
- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.
- عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003م.

- خالد كواش، السياحة "مفهومها، أركانها وأنواعها"، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م.
- عبد السلام أبو قحف، محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، مصر 1992م.
- عبد المعاطي أحمد الصياد وآخرون، الأمن السياحي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2004.
- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، (الأمن السياحي – الجرائم السياحية – الإرهاب – العولمة)، دار رسلان، دمشق، 2009م.
- سلمان زيد منير، الأمن والسلامة والمنشآت السياحية والفندقية، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. 2012م.
- كولن مايكل هول، السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2003م.
- محمد البنا, اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 1998م.
- طارق طه,إدارة الفنادق (مدخل معاصر)، منشأة المعارف، الإسكندرية. 2000م.
- محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ الرياض، 2010 م.
- بركات كامل المهيرات، الأمن السياحي والتشريعات السياحية، الطبعة الأولى دار الفكر، عمان، 2009.
- علي بن عبد الرحمان الحذيفي، الشائعات في عصر العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز البحوث والدراسات، الرياض 2003.
- عراب عبد العزيز، إستراتجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 08، 2012.
- اللواء عبد الحكيم عباس إجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها – جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية الرياض 1412 هـ-1992 م.
- محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1431-2010 م.

- صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر، القاهرة 2013 م.

ب- المجـلات والمقـالات:

- نبيل دبور، مقالة مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر السالمي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004،
- بلال هري، محاضرات في سلوك المستهلك السياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، السداسي الأول، سنة: 2021 – 2022.
- أمل فاضل، "الأمن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية"، بحث مقدم خلال الحلقة العلمية حول الأمن السياحي المنعقدة بكلية التدريب بتونس الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2012.
- دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية مستدامة"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011م.
- محمد عبد الرؤوف محمد، باحث دكتوراه – قسم القانون الدولي العام دور الإعلام في مكافحة الشائعات بحث مقدم للمؤتمر العلمي لسادس القانون والشائعات في الفترة من 22 إلى 23 افريل 2019 – كلية الحقوق طنطا.
- مفرح بن سعد الحقباني، الآثار الاقتصادية المحتملة لانتشار الشائعات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 30، 2001 م.
- عبد الحميد إبراهيم المجالي، "الأمن السياحي"، بحث مقدم خلال الحلقة العلمية حول الأمن السياحي المنعقدة بكلية التدريب، الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2012 بتونس.
- فوزية برسولي، الملتقى الوطني حول" فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي أيام 20/19 نوفمبر 2012
- الهام خضير شبّر, ,إدارة المخاطر والأزمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الأول – إنساني2011م.
- الهام خضير شبر، ورقة عمل بعنوان أزمة الإرهاب ومستقبل السياحة (الأسباب- الآثار وسبل المواجهة كلية العلوم السياحية الجامعة المستنصرية بغداد، 2016م.

- ياسمينة غضابنة، عليمة لمطيش، تقرير ملخص حول ظاهرة العنف، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 13-2017.
- مقال تم نشره على مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 07 العدد 05 السنة 2018 بعنوان اثر عدم الاستقرار الأمني على التنمية والاستثمار السياحي، من إعداد د. شيهب عادل من جامعة جيجل ود. بووشمة الهادي من جامعة تمنراست.
- بوعلام لوناس، إطار بالمديرية العامة للأمن الوطني، مديرية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات مقال حول الأمني الصحي والبيئي، صدر في مجلة الشرطة الجزائرية عدد 93 في ديسمبر 2009.
- خالد عبيدات, ظاهرة الإرهاب، محاضرة نشرت في صحيفة الرأي الأردنية في عددها 44 الصادر يوم 1997/11/26 م، نقلا عن الإرهاب في العالمين العربي والغربي للتل.
- محمد عبد الرؤوف محمد، دور الإعلام في مكافحة الشائعات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس القانون والشائعات في الفترة من 22 إلى 23 افريل 2019. كلية الحقوق- جامعة طنطا / مصر.
- نايف بن محمد المرواني، الشائعات وأثرها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه، الندوة العلمية مجابهة الشائعات، مركز الدراسات والبحوث، جيبوتي 2010م.
- منال محمد مراد، الإشاعة طرق انتشارها ومعالجتها، رسالة ماجيستير، جامعة أم درمان الإسلامية/السودان، 1999م.
- ايمانويل طائب، الشائعات في الصحافة، مجلة ديوجين، المجلس الدولي لفسلفة والعلوم الإنسانية، العدد 213، 2008م.

ت- الأطروحات:

- العوبي عبد العزيز وزلماطي محمد شريف، واقع التنمية السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس، مذكرة الماستر - جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، السنة الجامعية 2018 – 2019م.
- صبوع كمال، المخطط الأزرق كآلية لتفعيل الأمن السياحي، مذكرة نهاية التربص ملازمي أوائل للشرطة، المدرسة العليا للشرطة علي تونسي، 2010-2011م.
- عميش سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائر مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995 – 2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس/سطيف، سنة 2015/2014م.

- فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول) رؤى إستراتيجية، مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف، 2014.
- زيداني فتح الله، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق بجامعة بسكرة 2015.
- دولاش كريم وآخرون، مذكرة نهاية تربص بعنوان العلاقة بين السياحة والأمن ومرتكزات الأمن السياحي المديرية العامة للأمن الوطني نموذجا، المدرسة العليا للشرطة /الجزائر، دفعة 2019/2018.
- سماعني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة وهران، السنة الجامعية 2014/2013.
- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010.

2-المرجع باللغة الفرنسية

1-Ouvrages:

- Hadyn Ingram .Saloomeh Teberi and wanthanee Watthan akhomprathip (2013), The impact of political instability on tourism ; case of Thailand ; Worldwide Hospitaltiy and Tourism Themes vol.5 N°1.
- Teye ,victor B (1986) ; liberation wars and tourism devlopment in africa ; the case of zambia.annals of tourismre search 13 .
- Sonmez, S.F and graefe, A.R (1998) ; Tourism,Terrorism and Political Instability, Annals of Tourism Research, 25(2).

Nisbet R. The Study of Social Problems New York, Harcourt 1971.

- M. Verr, Robert, Scocial Security , Pemeyluania ,Mecahan Fundation, 1975,

2-Articles:

-République algérienne démocratique et populaire, Wilaya de boumerdes, Direction de la planification et l'aménagement territoire, Monographie de la wilaya de boumerdes (année 2008), Mars 2009
-W.T.O; market intelligence and promotion Section, The impact of the attack …Special report ,2001.

3-Sites web:

- Security", www.investopedia.com, Retrieved 6-8-2018. Edited.
- amenfm.jo/jonews/chosen-news/6592.html
- www.dt.boumerdes.com
- http://ar,Wikipedia,org
- http://ycsr.org./derasat,yemenia issue93 / mafhoom,pdf
- www.iruse.org
- http://www.alerhab.net
- WWW.ahram.org.eg / 6-1-2003
- www.aljadidha .com
- www.kenanaoline.com

الملاَحِــق

المحلـق رقـم 01

1- البيانات الشخصية

الجنس: ذكر [*] **أنثى** [ ]

العمر: اقل من 30 سنة [ ] من 30 سنة إلى 40 [*] ما فوق 40 سنة [ ]

الحالة الاجتماعية: أعزب [*] متزوج [ ] مطلق [ ] أرمل [ ]

المستوى التعليمي: أساسي [ ] ثانوي [ ] جامعي [*]

المهنة : بدون مهنة [ ] موظف [*] مهنة حرة [ ] عامل يومي [ ]

2- معلومات حول الاستبيان

أ- تزخر ولاية بومرداس بعدة مقومات سياحية:

التنوع السياحي	موافق بشدة	موفق	غير موافق	محايد
تزخر الولاية بمقومات السياحة الغابيـة	*			
تزخر الولاية بمقومات السياحة الأثريـة		*		
تزخر الولاية بمقومات السياحة الساحلية	*			
تزخر الولاية بالمواصلات الكافية (توفر وسائل النقل)	*			
تزخر الولاية بمقومات الكافية في مجال الصناعة التقليدية	*			

ب- جهود مصالح الأمن في قطاع السياحـــي:

طبيعة الجهود	موافق بشدة	موفق	غير موافق	محايد
يلعب الأمن دورا مهم في تنشيط الحركة السياحية بالولاية	*			
تشهد ولاية بومرداس استقرار أمني خلال **الفترة الحالية**		*		
تبذل مصالح الأمن جهود كافية **لحماية السياح**		*		
تبذل مصالح الأمن جهود في **لحماية المواقع السياحية**	*			
يساعد توفير الأمن بشكل عام على استقطاب السياح	*			

جـ - يواجه توفير الأمن بالموقع السياحية عدة عوائق:

نوع العوائق	موافق بشدة	موفق	غير موافق	محايد
ضعف الإمكانيات المادية مخصصة لحماية للمواقع السياحية	*			
ضعف الإمكانيات البشرية المخصصة لحماية السياح	*			
ضعف المواصلات ورداءة الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية	*			
شساعة مساحة الولاية تؤثر على التحكم الأمني في تامين المواقع السياحية		*		

د- اقتراحاتكم حول توفير الأمن لتأمين المواقع السياحة بإقليم الولاية:

- .....
- .....
- .....
- .....